د. لطفي حاتم

موضوعات
في الفكر السياسي المعاصر

2010

اسم المؤلف: د. لطفي حاتم
عنوان الكتاب: موضوعات في الفكر السياسي المعاصر
الناشـــــر :
الطبعـة الأولى: سنة 2010
لوحـة الغلاف:
التوزيع:

جميع الحقوق محفوظـــة

تمهيـد

تشير التقارير السنوية الصادرة عن الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، الى وجود 73 مليون عربي يعيش في حالة فقر وبطالة، وأن هذه البطالة باتت مصدراً رئيسياً لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية لاسيما وأن معدلاتها بين الشباب والنساء باتت مرتفعة بشكل مخيف1، في ظل مؤشر متدني للنمو وصل الى (0.679) أي بأقل من 10% من المعدل العالمي، وإن هذا المؤشر ما إنفك يشتد سوءَ بسبب هجرة العقول العربية (حوالي 70,000 سنوياً) ورفض 70% من العلماء العرب المهاجرين و50% من الأطباء و23% من المهندسين العودة الى أوطانهم، وبسبب الإنخفاض المريع في الأنتاج المعرفي2 وفي النشر وإنتاج الكتب3، الى جانب سيادة الأمية بشكليها الأبجدي (60%) والحضاري، والتدهور الكبير في الأنتاج الغذائي الذي لم يعد يغطي أكثر من نصف إحتياجات هذه الدول، فيما يستورد الباقي من الخارج مشكلاً فجوة غذائية تقدر بـ 24.6 مليار دولار سنوياً.

وبإجماع الخبراء، فإن غياب المرتكزات الرئيسية لأمن الإنسان العربي، كحقه في الحصول على الخدمات الأساسية وتحرره من الفاقة وتمتعه بحقوقه الأدمية، هو السبب الأرأس في عجزه عن إستخدام طاقاته الكامنة، ذاك العجز الذي يفاقمه الصراع على السلطة، والتوزيع المجحف للموارد، وتفاقم التمييز الديني والطائفي والقومي والمناطقي، إضافة للكوارث التي يسببها التدخل العسكري الخارجي4، أو تلك التي يسببها التدهور البيئي والتمييز والبطالة والفقر والجوع. وفي الوقت الذي تمنع عدد من الدول العربية تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، تفرض البقية

---

[1] . ما زالت نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنية للغاية (5%) .

[2] . بلغ مؤشر نوعية البحوث في الدول العربية 0.25% مقابل 43% في الولايات المتحدة و80% في سويسرا.

[3] . حصة البلدان العربية من النشر العالمي للمطبوعات لاتتعدى 0,7% وإنتاجها من الكتب لا يتجاوز 1,1% من الانتاج العالمي، حيث يصدر فيها سنوياً 5000 كتاب بينما يصدر في أميركا ما يزيد على 290 ألف كتاب!

[4] . التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ بيروت 2009.

الباقية العديد من القيود التي تجعل ممارسة النشاط السياسي أو الاجتماعي أمراً مستحيلاً أو في غاية الصعوبة، كالتدابير الأمنية وحالة الطوارئ وتعليق الحقوق الأساسية وأعفاء الحكام من القيود الدستورية ومنح أجهزة الأمن سلطات واسعة، مما تُغيب معه بشكل عملي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الفعالة والمؤثرة، ويُبعد المواطن تماماً عن تقرير مستقبله وحياته، ويمهد طريق أرحب للفساد الأداري والمالي، وهو ما ضمن لهذه الدول مواقعاً متدنية على قائمة منظمة الشفافية العالمية.

و لا يبدو هذا كله كافياً، بل مقدمة سببية ونتيجة مريعة لمخاطر هيمنة النظام الرأسمالي بعولمته المتوحشة، على مقدرات هذه الدول، وما تفتعله من حروب داخلية ومن نزاعات قومية ودينية وقبلية، بحجج الدفاع عن الهويات الفرعية أو عن حقوق الإنسان أو في التصدي للثقافات "المتخلفة" في "صراعها" الحضاري مع الثقافات "المتقدمة"! إضافة الى هذا الأستقطاب المتسارع للثروة وتعميق الفجوة بين الدول المهيمنة والدول المهيمن عليها، وإرغام الأخيرة تسديد فواتير الخراب البيئي والأقتصادي والاجتماعي الذي يسببه التطور التقني اللازم لمضاعفة أرباح الرأسمال المعولم!

ولكن!

كيف تسنى لكل هذا الخراب أن يهرس عظامنا الى هذا الحد، ويتحكم بكل شيء في حياتنا؟ وكيف بقي الناس، وهم الخاسر الأكبر والوحيد في هذه المأساة، صامتين وسلبيين لدرجة تثير القلق والدهشة؟ ولماذا لا تثمر محنة كالتي نعيشها، سبيلاً ما للخلاص أو تتمخض عمن يؤشر لبعض من ذلك؟

ولعل الإجابة على هذه التساؤلات تكمن في العجز الذي يعاني منه الفكر العربي والعالمثالثي عن الإلتحاق بقضايا العصر وتكوين وعي جديد لجمهور مختلف، وعي يبقي تحقيق آدمية البشر وسعادتهم هدفاً ويرسم برنامجاً متكاملاً لنقل هذا الهدف من عالم اليوتوبيا الى الواقع المعاش. ولهذا يأتي كتاب المفكر الصديق د. لطفي حاتم الذي بين يديك عزيزي القاريء مساهمة جادة وهامة على هذا الدرب.

عرفت لطفي حاتم صديقاً يحير المرء في وصف ما يجترحه، حيث بصيرة الحكيم في تفاؤل الثوري، وصبر المبتلى في سماحة المفكر، ودأب المتعلم ونضج المعلم، حماسة الشباب في إناة بحارعركته العواصف.

وعرفت لطفي حاتم مفكراً من بين نخبة - قليل عديدها – تعذبت بالواقع العربي المتخلف والذي ســـرت عدواه من عامة الناس لتنخر في الكثير من طلائعهم، فآثر الوحدة الجارحة، تلك الموحشة التي قادته الى زوايا معرفية مجهولة، والى تحديق في تفاصيل الواقع وتحليق في فضاءات التجديد، ذلك الذي يتاخم التمرد، منفصلاً عنه بأسيجة إنتماء صوفي، ومبدداً قتامة الزنانين الخانقة، ومخترقاً سكون البحث الفكري بلغة مترعة بالحساسية.

وكلما قرأت له تذكرت ما قالته نادين جورديمر الحائزة على جائزة نوبل للآداب عام 1991، بأن الكاتب "ما هو الاّ شاهد على ما يحدث في وطنه، فكلما كان أصيلاً وواعياً كانت شهادته اصدق واكثر قيمة"، فلم يكن صاحبي يوماً متلقياً جامداً للأحداث والتطورات، بل متجاوزاً نشطاً لمستوى رد الفعل المؤثر والمغير، ومثلاً نموذجياً للمثقف العضوي حيث يتلازم المفكر الذي يقدم المعرفة مع المثقف الذي يتبنى المعرفة ويناضل من أجل أن تتفتح للوعي الاجتماعي كوى في العتمة.

أ.د. إبراهيم إسماعيل

جامعة علوم الحياة السويدية

المقدمة

يتميز الفكر السياسي المعاصر بكثرة من التغيرات والتبدلات وتحفل العلاقات الدولية بالعديد من المفاهيم والأفكار الجديدة بسبب تبلور الملامح السياسية / والقانونية للنظام الدولي الجديد والمتمثلة بحزمة من المؤشرات منها اتجاه الأسرة الدولية نحو التعددية القطبية استناداً الى نهوض الدول الرأسمالية الجديدة . ومنها تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية وما تشترطه من تغييرات في طبيعة الوظائف السيادية للدول القومية منها والوطنية . ومنها تشابك الاقتصادات الدولية / الإقليمية / الوطنية وما يحكمها من نزعات التركز والتمركز الناتجة عن قوانين الاستقطاب والتطور المتفاوت بين الدول الرأسمالية .

أن التغيرات الجذرية المشار إليها وغيرها أفضت الى بزوغ وتراجع الليبرالية الجديدة كأيديولوجية للرأسمال المعولم وما اشترطه ذلك البزوغ من انحسار النظم الفكرية الاشتراكية التي احتلت مواقع هامة في حقبة المعسكرين .

لقد تناولت في الموضوعات التي ضمها الكتاب كثرة من الأفكار والآراء السياسية التي افرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي محاولاً قراءتها بروح فكرية ناقدة متناولا تأثيراتها الايجابية و السلبية على سير تطور البلدان الوطنية والحركات الاجتماعية المناهضة للاتجاهات التخريبية لحركة راس المال المعولم ، وفي هذا المسعى تناولت في الفصل الاول المبحث الاول ركائز الليبرالية الجديدة بطبعتها الامريكية وأثرها على تطور العلاقات الدولية بدأ من استخدام القوة في العلاقات الدولية وتغيير الأنظمة السياسية وانتهاءً بفرض نماذج الديمقراطية (المنفلته) على بعض البلدان . وفي ذات الفصل حاولت التعرض للفكر الليبرالي ومرتكزاته الأيديولوجية وتأثيرات ذلك على انحسار وتراجع الفكر اليساري وطبعته الاشتراكية.

في المبحث الثاني من الفصل الأول تناولت تأثيرات الليبرالية الجديدة على الدول الرأسمالية بموقعين الاول هو وحدة المراكز الرأسمالية في الدفاع عن مصالحها الكونية عبر تحالفها الأطلسي، والثاني خصخصة الوظائف العســـكرية التي نتجت بسبب كثرة الوظائف العسكرية للجيوش الأطلسية

النابعة من مواجهة العنف والإرهاب .

في الفصل الثاني عمدت الى تحليل التأثيرات المتزايدة التي تشترطها العولمة الرأسمالية على الدول الوطنية وبهذا المسار تناولت العلاقة بين التوسع الرأسمالي وظهور الموجة القومية الثالثة وما حملته من ميول متناقضة تجسدت بظهور دول قومية شكلت مراكزاً رأسمالية جديدة وأخرى دول هشة جرى اقتسامها بين الدول الرأسمالية الكبرى . بذات الاطار ناقشت مواقع الدول الإقليمية الناهضة ونزاعاتها الناتجة عن سياسة التحجيم التي تسعى الى فرضها الدول الرأسمالية الكبرى .

في المبحث الأخير من الدراسة تناولت مواقع الدول العربية ومستقبلها في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي وفي هذا المنحنى أشرت الى أن هناك تحولات جدية في مسار الدول القطرية يتمثل في انتقالها من التبعية التي ميزتها في حقبة المعسكرين الى الإلحاق بسبب طبيعة الطواقم القيادية التي تتحكم في مسار القرارات الوطنية وتوجهات السياسية الاقتصادية المفروضة من المراكز المالية .

أخيرا حاولت التعرض الى الفكر الاشتراكي في البلدان العربية ومصادره الفكرية وضرورات إجابته على أسئلة جدية لغرض تجديد محركاته الفكرية وقاعدته الاجتماعية .

أن الأفكار والآراء التي تم تناولها جرى تكراراً لبعض من موضوعاتها الأساسية ويعود ذلك الى محاولتي لإنتاج الكتاب على شكل بحوث صغيرة مترابطة انطلاقاً من كونها تعني بالطور الجديد من التوسع الرأسمالي ومنتجاته الفكرية السياسية الاقتصادية .

في الختام أملي كبير في أن تساهم موضوعات الفكر السياسي المعاصر في عودة الروح النقدية القادرة على صياغة رؤى وأفكار تخدم الإنسان وتطور مستقبله وسعادته.

الفصل الاول

الليبرالية الجديدة و تطور العلاقات الدولية

المبحث الاول

الليبرالية الجديدة ومرتكزاتها الفكرية والسياسية

المطلب الاول
مراجعة التاريخ بين تمجيد العدوان وإدانة الروح الوطنية

شهد العالم بعد انهيار الدول الإشتراكية وسيادة العولمة الرأسمالية كثرة من الدراسات والبحوث التي تمجد الليبرالية الجديدة بعد ربطها بالديمقراطية وحرية الأسواق. وفي هذا السياق حاول كثرة من الباحثين تصوير انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي على انه انتصاراً باهراً للرأسمالية التي وحدت العالم بطورها الجديد المتسم بالعولمة المرتكزة إلى وحدة نمط أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

لقد سارع بعض الباحثين لتقييم طبيعة العولمة الرأسمالية واعتبارها نهاية التاريخ. بينما استبدل البعض الأخر طبيعة الصراع الدائر بين العدالة واللامساواة إلى صراع بين الحضارات وانتقل فريق ثالث إلى مراجعة التاريخ بما يضمن إعادة الاعتبار لممارسات الحقبة الكولونيالية وجرائم الغزاة المحتلين.

في خضم المشهد الفكري / الثقافي السائد المتسم بانعدام الرؤية الفكرية يتحتم على الباحثين والأكاديميين الحريصين على البحث العلمي والراغبين بإخصاب الفكر العلمي بالثقافة الديمقراطية ذات البعد الإنساني مواصلة تطوير الدراسات النقدية الهادفة إلى كشف الجذور الحقيقية الكامنة وراء هذه الموجة الفكرية الصاخبة الرامية إلى تكريس علاقات التناحر والكراهية بين الناس على أسس دينية / أو عرقية / أو سايكلوجية.

إن الصعوبات الأساسية التي تواجه الباحث الناقد لمضامين الليبرالية الجديدة وتجلياتها السياسية والاقتصادية تكمن في ثلاث مشكلات أساسية الأولى منها تتحدد في أن البحث النقدي في الظروف المعاصرة يعتبر ضرباً من العبثية بسبب الأفكار الجذابة التي تحملها الليبرالية الجديدة واصطفاف كثرة كاثرة من المثقفين مع شعاراتها البراقة. والثانية هي ندرة المؤسسات البحثية / الأكاديمية الحاضنة والمشجعة على إصدار تلك الدراسات الناقدة لطبيعة المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي . وأخيرا أدى انهيار وتراجع الفكر الديمقراطي المناهض لسياسية النهب والقوة العسكرية إلى محاصرة الدراسات و الأفكار الجديدة المناهضة للموجة الفكرية السائدة باعتبارها بضاعة فاسدة.

إن المشكلة الأساسية التي تتعرض لها دراسة الباحث لا تكمن في محاربة الليبرالية وأفكارها الإنسانية بل في تعرية الدوافع الحقيقية وراء توظيف مضامينها الفعلية الساعية إلى تكريس روح اللا مساواة من خلال استخدام القوة وشرعنة العدوان على صعيد العلاقات الدولية. لهذا حاول الباحث جاهداً كشف الجذور الحقيقية للنزعات السلبية للطور الجديد من الرأسمالية المعولمة وتبيان أن شعارات الليبرالية الجديدة هي شعارات تستند إلى مصالح الشركات الكبرى وإنها ـ النزعات ـ ستقود بلا شك إلى إعاقة تطور البلدان المخلفة وتحويلها إلى شركات فرعية تابعة لها تترافق وممارستها السياسية النزعة الإرهابية والتناحرات الطائفية / العرقية، وما يحمله ذلك من خراب الحقوق الأساسية للإنسان وبالأخص منها حق الحياة والعمل والكرامة الإنسانية.

في هذا الإطار فإن أهداف البحث كما يزعم الباحث تكمن في محاولة إيجاد مجموعة من التوصيات التي تفتح الطريق أمام بناء علاقات دولية جديدة تستند إلى موازنة المصالح بين مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية بما يضمن صيانة حقوق الإنسان الأساسية في إطاراتها الوطنية.

على أساس أهداف البحث فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال التأكيد على ضرورة دراسة الماضي ووقائعه التاريخية بالترابط مع القوى الاجتماعية الصانعة له ومتابعة نمو تلك القوى وتطورها ومتابعة تغيراتها بروح علمية بعيدة عن النزعة الأيديولوجية التي تتسم بها بحوث المحافظين الجدد الممجدة لشعارات الليبرالية الجديدة.

في هذا السياق يرى الباحث أن هذه الدراسة تستهدف تعبيد الطريق أمام الإصلاح الديمقراطي العربي المرتكز على تعزيز وتطوير المصالح السياسية / الاجتماعية للإنسان المواطن وذلك من خلال مناهضة فرض الديمقراطية بنسختها الأمريكية المتسمة بنزعات التفكك والتخريب والحروب الداخلية كما هو جار في العراق.

الليبرالية الجديدة وتطور العلاقات الدولية

حملت الليبرالية الجديدة بنسختها الأمريكية الكثير من المنتجات الفكرية / السياسية / الاقتصادية التي رافقت الطور الجديد من التوسع الرأسمالي وقد تمثلت تلك المنتجات بجملة من المفاهيم الفكرية منها صراع الحضارات ، نهاية التاريخ ، نشر الديمقراطية . وشعارات سياسية منها حق تقرير

المصير السياسي المرادف لحق الانفصال ومنها حقوق الإنسان ورفعها إلى مستويات عالمية، وأخري اقتصادية تمثلت بالدعوة إلى تأبيد وحدة العالم الرأسمالي المستندة إلى وحدانية خيار التطور الرأسمالي وعولمته المتمثلة بحرية الأسواق والتجارة الدولية الحرة بعد تجريد الدولة من وظائفها الاقتصادية /الاجتماعية وأخيراً علاقات دولية جديدة تجسدت في التركيز على إضعاف مبدأ السيادة الوطنية وإعلاء شأن العقوبات الاقتصادية الدولية فضلاً عن مباركة العدوان والتدخل في الشئون الداخلية..... الخ من الموضوعات الفكرية السياسية المثيرة للجدل السياسي والفكري في حقول الثقافة الوطنية وبناء السياسة الدولية.

إن المنتجات الفكرية التي أفرزتها الليبرالية الجديدة تمحورت في مدرسة بحثية جديدة حملتها وروجت لها أوساط أكاديمية وسياسية ليبرالية وأعني بها مدرسة المراجعة التاريخية والتي عبرت عن تشكيل موجة جديدة من الدراسات التاريخية الهادفة إلى تبرير الحاضر انطلاقاً من تجاهل الجذور الاقتصادية / الاجتماعية لمنتجات الماضي الفكرية / السياسية منها أو الاقتصادية .

بهدف حصر الرؤية النقدية الحالية لمضامين تلك المدرسة التاريخية يحاول الباحث متابعة المرتكزات الفكرية / السياسية / الاجتماعية لفكر المراجعين الجدد معتمداً في دراستها على ثلاث محاور أساسية يراها في المستويات التالية: ـ

المستوى الأول: ـ تاريخية منجزات القرن العشرين والجدل الفكري الصاخب الذي أحاط بمساراته.

المستوى الثاني: ـ طبيعة القوى الاجتماعية المحركة لروح المراجعة التاريخية.

المستوى الثالث: ـ المفاصل الأساسية التي تجري مراجعتها ارتباطاً بالطور الجديد من التوسع الرأسمالي.

قبل التعرض إلى مضامين تلك المستويات دعونا نتوقف عند أهم المنتجات الفكرية التي تسعى العولمة الرأسمالية إلى ترسيخها في العلاقات الدولية والتي تعكس بدورها سمات المرحلة التاريخية السائدة في ظروفنا المعاصرة والتي يمكن تلخيصها بالمحددات التالية: ـ

أولاً: ـ تراجع العلاقات الدولية إلى مرحلة يمكن تسميتها بالكولونيالية الجديدة المتسمة باستخدام القوة العسكرية الرامية إلى فرض التوجهات

السياسية / الاقتصادية المتوافقة ومصالح الاحتكارات الدولية، وما نتج عن ذلك من أثار سلبية يتصدرها تفتيت الدول الوطنية وتحويل تناقضاتها الداخلية إلى صراعات طائفية / عرقية.

إن النتائج السياسية / الاجتماعية لمرحلة الكولونيالية الجديدة والتي شكلت نقيضاً لسمات المرحلة الاستعمارية الأولى يمكن تلمسها في كثرة من المعطيات منها: ـ

ـ اختلاف طورا الكولونيالية القديمة والجديدة الناتج عن تباين مراحل تطور حركة رأس المال الدولية المتسمة بطور المنافسة من جهة، والعولمة المرتكزة على تداخل وترابط المصالح بين المراكز الرأسمالية واحتكاراتها الدولية من جهة أخرى مما أفضى إلى تبدل طبيعة التناقضات بين المراكز الرأسمالية ونقل تلك الصراعات من مستوى التناحر إلى مستوى التحاور والتنسيق المشترك.

ـ بسبب ترابط مستويات التشكيلة الرأسمالية الدولية / الإقليمية / الوطنية أفرزت العولمة الرأسمالية واقعاً جديداً تجسد في أن العامل الخارجي المتمثل في مصالح المراكز الدولية الكبرى والشركات الاحتكارية أصبح جزءً من الصراعات الاجتماعية الداخلية للتشكيلات الوطنية.

ـ تتبدى تشابكات الخارج / الداخل من خلال انحياز قوى الخارج لصالح أحد الأطراف المتصارعة في التشكيلة الاجتماعية الوطنية الأمر الذي أفضي على الصراع الداخلي سمتان أساسيتان واحدة منهما داخلية بمعنى عجز الصراعات الوطنية عن حل التناقضات الاجتماعية لصالح هذا الطرف الوطني أو ذاك وما ينتج عن ذلك من ضرورة الأخذ بمبدأ التوافق المرتكز على توازن المصالح الوطنية. أما السمة الثانية والتي يمكن تسميتها بالخارجية المستندة إلى تجذر المصالح الدولية في التشكيلة الوطنية وما يشترطه هذا الواقع الجديد من مشاركة الخارج في تقرير مسار التطورات الوطنية .

ثانياً: ـ غياب المرجعية الدولية القادرة على حل الأزمات الدولية وذلك بسبب هيمنة الدول الكبرى على صياغة القرارات الدولية، وانتقال مجلس الأمن من مؤسسة دولية عاملة على حل النزاعات الدولية بما يضمن السلام والأمن إلى غطاء سياسي (شرعي) لفرض التوجهات الاستراتيجية للمراكز الرأسمالية.

ثالثاً: ـ صياغة القوانين الدولية الجديدة وإعادة تفسير القديم منها بما يتناسب والطور الجديد من العولمة الرأسمالية وما يفرزه ذلك من مخاطر جدية على

أنشطة المنظمة الدولية وفعاليتها في ترسيخ التوازنات بين الدول في العلاقات الدولية.

ـ التيارات الفكرية وتخومها التاريخية: ـ

بات معروفاً أن الجدل الفكري المحتدم دار ولازال حول مهام كبرى واجهت وتواجه البشرية حيث انخرط في هذا السجال ممثلون عن كافة القوى الاجتماعية في هذا البلد أو ذاك، بمعنى أن التعارضات الفكرية لم تشتعل نتيجة لأسباب إرادية بل اشترطتها الوقائع الاجتماعية / الاقتصادية الناظمة لسير التطور في هذه المرحلة الاجتماعية أو تلك من التطور الإنساني.

استناداً إلى تلك الفرضية العلمية نقول أن الصراع الفكري بين الأيدلوجية الليبرالية والنظرية الإشتراكية المناهضة لها أحتل الساحة الثقافية الدولية فضلاً عن انعكاسات ذلك الصراع الفكري على المستويات الثقافية الوطنية.

لقد اتخذ الصراع المشار إليه شكلاً استقطابياً خاصة بعد انتقال العالم إلى ثنائية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي حيث عكس هذا الاستقطاب طبيعة الصراع الرئيسى الدائر بين النظامين الاقتصاديين وتجلياتهما الفكرية / السياسية. في هذا السياق نشير إلى أن حدة الصراع الأيديولوجي لم تمنع الحياة الثقافية من احتضان تيارات فكرية / سياسية شكلت نتائج فرعية لطبيعة الصراع الاجتماعي / السياسي بين النظاميين الاجتماعيين السائدين، منها الصراع بين الديمقراطية البرجوازية والفاشية التي عبرت عن روح عنصرية هجومية لرأس المال المتوحش ومنها الصراع بين أطراف الحركة الإشتراكية الأوربية وبين بناء الدولة الإشتراكية السوفيتية. ومنها الصراع الدائر بين الفكر الكولونيالي وفكر حركة التحرر الوطني الهادف إلى الاستقلال والسيادة الوطنية.

إن التيارات الفكرية الفرعية تحيلنا إلى عناوين السجالات الفكرية الكبرى التي استعر أوارها ولازال متمثلاً برؤىً فكرية كثيرة منها ما هو مناهض للعنف (الثوري) الذي بشرت به ثورة أكتوبر الإشتراكية كما هو حال الإشتراكية الديمقراطية التي نادت بالشرعية الديمقراطية للوصول إلى السلطة السياسية. ومنها من ناهض البناء السوفيتي للاشتراكية واعتبار دولته رأسمالية بيروقراطية. وكذلك الصراع الدائر اليوم داخل تيار الليبرالية الجديدة وعلاقتها بنظام السوق حيث تركز السجال ما بين السوق الحرة المنفلتة من رقابة الدولة ونظمها الوطنية وبين السوق الاجتماعي المرتكز على التوازنات الاجتماعية.

إن الصراع الفكري الذي اشتعل أواره في القرن العشرين لا يمكن فصله عن الصراعات الفكرية التي كانت سائدة في القرن الذي سبقه والتي شكلت بدورها نزاعات فكرية كانت تدور حول القضايا الأساسية لمصير الإنسان وكرامته وخبزه وأمنه الاجتماعي.
انطلاقاً من تلك الرؤية المكثفة نحاول تثبت بعض الملاحظات الأساسية التي تشكل لنا منطلقات فكرية تحدد بنية التحليل اللاحق منها: ـ
1: ــ بات متعذراً مراجعة منجزات الماضي الفكرية بعقلية الحاضر استناداً إلى أن الظروف التاريخية التي اشترطت مضامين النزاعات الاجتماعية هي التي أفضت إلى صياغة التيارات الفكرية المتصارعة ورؤاها السياسية / الاجتماعية.
2: ـ أصبح من غير المجدي إثارة الجدل حول الشرعية التاريخية لموديل فكري اشترطته ضرورات اقتصادية / سياسية سابقة بهدف تزكية موديل فكري آخر هو في المحصلة الأخيرة نتيجة لتطورات اقتصادية / سياسية معاصرة.
3: ـ إن تواصل السجال الفكري بين التيارات الفكرية المختلفة لا يمكن عزله عن المصالح الاقتصادية/ السياسية للقوى الاجتماعية الداخلية المتصارعة والمتشابكة مع المصالح الوطنية / الدولية.

ـ تيار المراجعة التاريخية ومراكزه الثقافية: ـ

بداية نشير إلى أن تيار المراجعة التاريخية الذي تحتضن نشاطه مؤسسات بحثية ومواقع فكرية / ثقافية هو أحد التيارات الرئيسية لليبرالية الجديدة.وهنا يواجهنا السؤال التالي ما هي الركائز الفكرية والأعمدة الثقافية لدعاة مراجعة التاريخ ؟ . وما هي السمات الأساسية لتلك الركائز ؟ .
محاولة التقرب من تلك الأسئلة لابد من حصرها بالعناوين التالية: ـ
أولاً: ـ الروح المثالية الرافضة لدراسة الموروث التاريخي انطلاقاً من تحديد قواه الفاعلة والصانعة لمنجزاته الاقتصادية / السياسية وتجلياتها الفكرية.
ثانياً: ـ النبرة الأيديولوجية الصاخبة والروح العدمية المتلازمة ونفي الفكر الإشتراكي ومنجزاته الاقتصادية / الاجتماعية وتراثه الثقافي.
ثالثاً: ــ التبشير بكونية الثقافة الأمريكية وتقاليدها الديمقراطية والدعوة إلى سيادتها في العلاقات الدولية.
إن السمات المشار إليها تشترط معاينة طبيعة المؤسسات البحثية الحاملة لتيار المراجعة التاريخية ومواقعها في الحياة الثقافية وتأثيراتها على مســـار

السياسة الدولية.
بداية نقول إن التغيرات التي طرأت على الفكر الليبرالي في مراحله التاريخية تقودنا إلى وضع تلك التحولات في إطارها الملموس بهدف معالجتها تاريخياً لذلك وبهدف حصر البحث في إطاره الزمني نعمد إلى متابعة تلك المتغيرات بمؤشرات عامة تاركين التعرض إلى التفاصيل لمعالجات لاحقة. وبهذا النسق التاريخي نعتمد الموضوعات التالية: ـ
1ــ تلازم تطور الفكر الليبرالي مع تطور المنظومة السياسية للدولة الرأسمالية حيث اقترن ذلك التطور بهيمنة الطبقة البرجوازية المتحركة والمتكيفة على الحياة الاقتصادية / السياسية من جهة، وبمضامين وأشكال الصراعات الاجتماعية السائدة في اللحظة التاريخية الملموسة من جهةً ثانية، وبهذا المعنى نشير إلى أن الدولة القومية باعتبارها المنتج السياسي الأبرز للطبقة البرجوازية كانت الحاضنة السياسية والقوة العسكرية المدافعة عن حركة راس المال الفكرية وشعاراته التاريخية.
2ـ إن بناء الدولة القومية ترافق والتطورات الحاصلة على صعيد البناء الاجتماعي / السياسي المستند على ركائز القانون، الشرعية الديمقراطية، المواطنة وحقوق الإنسان.
3ــ أفضت الصراعات الاجتماعية بين العمل ورأس المال إلى ظهور نماذج رأسمالية متعددة منها رأسمالية السوق الاجتماعي التي أملتها التوازنات الطبقية والسلم الاجتماعي كما هو الحال في ألمانيا وفرنسا. ومنها دولة الرفاه الاجتماعي كموديل للتضامن الطبقي كما في الدول الاسكندنافية ، ومنها النموذج الليبرالي المعتمد على السوق الحرة للرأسمالية الأمريكية.
إن تعدد نماذج أنظمة السوق الرأسمالية المرتبطة بسياسة التوازنات الاجتماعية لا يمكن عزلها عن ازدواجية خيار التطور الاجتماعي التي فرضتها الأيدلوجية الماركسية وظهور الدولة السوفيتية بعد الحرب العالمية الأولى.
4ـ أدى التطور اللاحق لحركة رأس المال إلى ظهور نموذج الدولة الرأسمالية الاحتكارية التي اتسمت بتداخل وظائفها الاقتصادية / العسكرية مع حركة رأس المال التوسعية وبهذا المعنى فقد أصبحت مؤسسات الدولة الاقتصادية والعسكرية ورشاً حقيقية لتطور رأس المال الوطني فضلاً عن حماية ممرا ته الدولية بالقوة الدبلوماسية / العسكرية.
إن المنجزات الاجتماعية / السياسية الكبرى التي أفرزتها حركة رأس المال التاريخية تجري مساءلتها فكرياً في الظروف التاريخية المعاصرة وذلك بعد

إنهيار نموذج التطور الإشتراكي حيث تتعرض تلك المنجزات للتآكل بسبب انتقال حركة التوسع الرأسمالي من طوري المنافسة والاحتكار المبنية على قوة الاحتكارات الوطنية إلى طور العولمة الرأسمالية المتسمة بتزايد حركة الاندماج والتركز والتمركز بين الاحتكارات الدولية.
5ـ فرض الطور الجديد من العولمة الرأسمالية تحولات جدية على وظائف الدولة في المراكز الرأسمالية تتمثل في هيمنة الاحتكارات الدولية على الوظائف الأساسية للدولة (خصخصة الوظائف الأمنية والتشريعية) ووضعها في خدمة مصالحها الكونية. (1)
إن الواقع المعاصر يمثل مرحلة تاريخية جديدة في تجليات حركة رأس المال التوسعية حيث تتشابك وتتداخل أنشطة وحركة الطواقم البيروقراطية للدولة مع توجهات وحركة القمم القيادية للشركات الاحتكارية لتشكل في نهاية المطاف حركة واحدة تتماشى والمصلحة الدولية لحركة راس المال.
إن انتقال حركة رأس المال من طوره الاحتكاري المتشابك والدولة الرأسمالية إلى مرحلته المعولمة تلازم وتحولات في الفكر الليبرالي الذي انتقل بدوره من محيطه الوطني إلى فضائه الدولي مبشراً بحزمة من الأفكار الجذابة والتي يمكن تحديدها بالموضوعات التالية:ـ
ـــ أفضت العولمة الرأسمالية إلى نشر الليبرالية الجديدة المستندة إلى مبادئ السوق الحرة عبر تحرير الدولة من وظائفها الاقتصادية / الخدمية وحصر تلك الوظائف بالمهام الأمنية القمعية.
ـــ تحرير الدول الوطنية من وظيفة السيطرة على ثرواتها الوطنية وربط حركة تطورها الاقتصادي بحركة تطور الاحتكارات الدولية.
ـــ تعطيل مبدأ السيادة الوطنية بهدف المشاركة في صياغة طبيعة الأنظمة السياسية للبلدان النامية بما يتلاءم ومصالح المراكز الرأسمالية.
ـــ التدخل في الصراعات الوطنية عبر مساندة أطراف ليبرالية ضد أطراف اجتماعية أخرى وبهذا الاتجاه تكمن قوة العامل الخارجي في تقرير الشئون الداخلية.
خلاصة القول إن الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية رأس المال المعولم تتلخص أهدافها بالمهام التالية: ـ
1: ـ إعادة البناء السياسي / الاقتصادي لدول العالم المخلفة بما يتناسب وحركة رأس المال الرأسمالي المعولم.
2: ـ تعديل القوانين الناظمة للعلاقات الدولية وذلك بتغليب القوة العسكرية / الاقتصادية على منظومة توازن المصالح الدولية.

3: ـ تحجيم الحريات الديمقراطية والمكتسبات الاجتماعية في المراكز الرأسمالية.
إن المهام التي تبشر بها الليبرالية الجديدة تقود إلى توتير التعارضات الاجتماعية وتقود إلى النزاعات الدولية والوطنية.
لقد ارتكزت الأفكار والآراء والشعارات التي تبشر بها أيديولوجية راس المال على حزمة من المؤسسات البحثية التي تشكل مراكز وورش أيديولوجية لنشر تلك المبادئ. وفي هذا السياق نتعرض إلى بعض تلك المؤسسات المؤثرة في السياسية الدولية والتي يمكن حصرها بـــ:
ـ معهد أمريكان انتربرايز المسمى "قلعة المحافظين الجدد" والذي تأسس 1943، ويعد أحد أكبر معاهد صنع القرار الأمير كي، ويعتبر من أكثر المراكز تأثيرا على إدارة بوش الابن وتنشط في أروقته مجموعة من المحافظين الجدد ذات الروابط القوية بالجناح اليميني في حزب الليكود في إسرائيل. (2)
ـ معهد واشنطن للشرق الأوسط ومنتدى الشرق الأوسط وهما مركزان يعمل فيهما عدد كبير من الخبراء المتخصصين في الشرق الأوسط يسيطر عليهم التوجه المحافظ الجديد، ويظهر هؤلاء الخبراء بكثافة في أجهزة الإعلام الأمريكية، كما أنهم يدلون بشهاداتهم أمام لجان الكونجرس المختلفة.
ـ مؤسسة هيريتيج التي تم إنشائها عام 1973 كأحد المراكز البحثية التي تعني بالسياسات العامة المحافظة القائمة علي مباديء وقيم العمل الحر وتحجيم دور الحكومة في الاقتصاد والحرية الشخصية وتقوية جبهة الأمن القومي والتقاليد والأعراف الأمريكية المحافظة. (3)
ـ منتدى الشرق الأوسط الذي يضم ثلاث من الشخصيات المهمة في معهد واشنطن تنتمي إلى المنتدى هم: روبرت ستلوف "مدير السياسة" وباتريك كلوسون ومايكل روبين والذي يكثر من الكتابة في العديد من الصحف الأمريكية، ويرأس المنتدى دانييل بايبس ويعمل في المنتدى أيضا السيد مارتن كرامر وهو من معهد واشنطن.
ـ المعاهد والمؤسسات البحثية، ومراكز الدراسات، التي تخضع لهيمنة المحافظين الجدد، ومن خلالها يمارسون تأثيرهم في صناعة القرار الأمير كي، وتوجيهه الوجهة التي يريدون. وفي مقدمتها معهد مشروع القرن الأميركي الجديد، تأسس سنة 1997 تحت رعاية"مشروع المواطنة الجديد"، وللمعهـد علاقة مع "معهد التخطيط الأميركي" هـــــدفه الترويج

للزعامة الأمير كية العالمية. ورئيسه هو وليام كريستول. (4)
ـ إضافة إلى مؤسسة برادلي، ومؤسسة"الأميركيون من أجل النصر على الإرهاب"، ومعهد هدسون، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ومؤسسة الدفاع عن الديموقراطية، فان هناك الكثير من الصحف والمجلات المطبوعات التي تروج لأفكار المحافظون الجدد، وتوجهاتهم الفكرية والسياسية، منها: "مجلة كومنتري"، و"مجلة ناشيونال ريفيو"، و"مجلة ويكلي ستاندارد" التي يرأس تحريرها وليم كريستول، و"نيو ريبابليك"، و"ناشيونال إنتريست"، و"بابليك إنتريست"، مجلة «المحافظين الجدد» الأمريكية وغيرها. (5)

ـ المراجعة العدمية للتاريخ .

تتميز البيئة الفكرية الليبرالية بجملة من السمات العامة أهمها المراجعة التاريخية الشاملة لسنوات القرن العشرين ومنتجاته الفكرية / السياسية / الاقتصادية، وتتركز هذه المراجعة على حزمة محاور فكرية / سياسية يمكن حصرها بثلاث مفاصل أساسية: ـ

المفصل الأول:ـ تمجيد الليبرالية الجديدة المرتكزة على الشرعية الديمقراطية التي أنتجتها التشكيلة الرأسمالية وبهذا الاتجاه يحاول اليمين الليبرالي والمحافظين الجدد إعادة قراءة التاريخ بما يضمن تمجيد الحقبة الكولونيالية واعتبار جرائمها خيراً للشعوب المستعمرة.، وتترافق عملية تمجيد الجيوش الغازية في التاريخ الاستعماري مع الترويج للتدخل العسكري لفرض الديمقراطية على البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية وكذلك تحطيم السيادة الوطنية لبلدان العالم الثالث . وتتناغم مع هذه التوجهات بعض فصائل الليبرالية العربية رغم أن تمجيد الماضي ومباركة التدخل تحملها أشد القوى عدوانية في الرأسمالية المعولمة.

المفصل الثاني:ـ القراءة العدمية لمنجزات التجارب الإشتراكية وتجاوز تراثها الاجتماعي /السياسي / الفكري ومساواته بالتراث الفاشي العنصري. وفي هذا المسعى نتابع محاولات الإلغاء الكامل لمنتجات الحقبة التاريخية الماضية بدءً من تدخل الدولة في الاقتصاد لصالح التوازنات الاجتماعية إلى صيانة الثروات الوطنية مروراً بالحقوق التاريخية للكثير من القوميات المرتبطة ببناء الدولة الفدرالية السوفيتية وانتهاءً بالرفض الشامل والمطلق للروح الإبداعية والبني الثقافية للمجتمعات الإشتراكية. في هذا الإطار نلفت الانتباه إلا أن القوى الليبرالية العربية وبعض الكتل اليسارية تتسابق مع المراكز البحثية الدولية للتشـــويش على تلك المنجزات في محاولة لتصوير

التجارب الإشتراكية على إنها أشد الحقب كارثية في تاريخ القرن المنصرم الأمر الذي يجعل التداخلات العسكرية والمآسي الإنسانية التي حملتها الجيوش الغازية للدول الكبرى عملية ضرورية لمسار الحضارة (الإنسانية).

المفصل الثالث:- مراجعة النزعة الاستقلالية لشعوب العالم الثالث وتصوير كفاحها الاجتماعي / السياسي ومنجزاتها الوطنية بأنه ضرب من هدر الفرص التاريخية لمسارات التطور التي اشترطتها الدول الكولونيالية.

لقد شملت تلك المراجعة منتجات الثورات الاجتماعية لشعوب العالم باعتبارها ـ أي الثورات ـ المصدر الأول للمآسي التي لحقت بسير التطور الديمقراطي لشعوب العالم الثالث. وتناولت عمليات المراجعة محاولات تلك الثورات في أعادة التوازنات الاجتماعية وكذلك حصر الثروة الوطنية بيد الدولة الوطنية على أنها ضرب من الاعتداء على الملكية الخاصة المقدسة ويستند المراجعون الجدد في ذلك على ما آلت عليه النتائج النهائية لتلك المحاولات التي جيرتها القوى الطفيلية الماسكة بزمام السلطة لصالح إشاعة الاستبداد المبارك من القوى الخارجية. وفي هذا المنحى يجري أيضا مناهضة التاريخ المفعم بالتضحية ونكران ألذات لنشاط القوى السياسية التقدمية وتصوير نشاطها بأنه ضرب من العبثية السياسية. خلاصة القول أن المراجعين الجدد سعوا جاهدين إلى إخفاء الأسباب الحقيقة التاريخية التي أدت إلى تلك النتائج الكارثية.

المفصل الرابع:- مباركة الغزو والعدوان وأدانت كفاح الشعوب وحق تقرير مصيرها في الاستقلال ونهج تطورها الاجتماعي واعتبار ذلك الحق مقروناً بموافقة (المجتمع الدولي) المتماشي مع مصالح الدول الكبرى. (6) إن مباركة الغزو والعدوان يتناغم وقضية مفصلية أخرى تتمركز حول التشويش على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان ولم ير المراجعون الجدد الجوانب الشاملة للصراع الدائر بين القوى المختلفة الدولية / الإقليمية / الوطنية بل توقفوا عند موضوعة استخدام العنف وربطه بـ (الإرهاب).(7)

الليبرالية العربية الجديدة وجذورها الفكرية

نشأت الليبرالية الجديدة في بلادنا العربية في العقد الأخير من القرن المنصرم وذلك بعد انهيار الدول الإشتراكية ومنظومتها الفكرية / السياسية.

وبهذا المنحى لعبت التطورات الدولية الجديدة المتمثلة (أ) بسيادة التطور الرأسمالي كخيار وحيد للتطور الاجتماعي ودخول العالم مرحلة العولمة الرأسمالية (ب) انتشار الليبرالية الجديدة وما حملته من أفكار وشعارات جذابة دفعت الكثير من الأوساط السياسية إلى تبني القيم الجديدة الناهضة.

إن انحياز الكثير من القوى السياسية والشخصيات العاملة في مجال العلم والثقافة إلى الأفكار الليبرالية لا يمنعنا من الاشارة على ملاحظتين أساسيين واحدة منها تتمثل في أن شعارات الليبرالية الجديدة والشرائح المثقفة العربية المنحازة إليها لا يعبر بالضرورة عن قوى اجتماعية تاريخية ناهضة تشكل في نهاية المطاف مرجعية وطنية لهذا البلد العربي أو ذلك. والملاحظة الثانية أن القوى الليبرالية العربية الناشطة لم تنصهر في كتلة سياسية موحدة الأمر الذي يطرح علينا ضرورة البحث في أصولها الفكرية / السياسية / الاجتماعية والتي يراها الباحث في الأصول التالية: ـ

أولا: ـ الليبراليين العرب الذين ترتبط مصالحهم مع القوى البيروقراطية في الدولة العربية حيث يتبنى هؤلاء الكتاب والصحفيين الليبرالية الجديدة بشقها الاقتصادي المتعلق بتحرير الدولة من وظائفها الإنتاجية / الخدمية وهذه الجمهرة من الليبراليين تعبر في نهاية المطاف عن مصالح قوى طبقية جديدة في طور التكوين يمكن تسميتها بالكمبرادورية الجديدة تتشكل من اندماج قوى القطاعين الاقتصاديين الخاص والعام المترابطة أجندتهم الفكرية / السياسية مع الكتلة البيروقراطية في أجهزة الدولة والتي تسعى بدورها الاستحواذ على الثروات الوطنية تحت شعارات تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الدولة الوطنية. (8)

إن اغتراب الكتلة البيروقراطية المتنفذة في الدولة عن المصالح الوطنية يتأتى بسبب رعايتها لمصالح القوى الطبقية الجديدة الناهضة في الدولة العربية المتحالفة والشركات الاحتكارية الكبرى الساعية إلى تأبيد السوق الحرة في العلاقات التجارية الدولية والرافضة لتدخل الدولة الوطنية في الأنشطة الاقتصادية.

أما الميزة الفكرية الثانية لهذا الفصيل الليبرالي فيمكن تلمسها في رؤيته الرافضة للديمقراطية السياسية واستبعاده لموضوعة التداول السلمي للسلطة تحت شعارات الخصوصية الوطنية والخشية من تفجر الأوضاع المحلية.

وتأسيسا على ما تقدم نخلص الى استنتاج مفاده أن هذه الشريحة الليبرالية تعبر في الظروف الراهنة عن مصالح التشكل الطبقي الماسك بزمام السلطة السياسية / الاقتصادية والمتشابك مع فعالية الشركات الدولية الكبرى

وتوجهاتها التوسعية.
ثانياً: ـ الليبراليين الجدد المنسلخين من الأحزاب التاريخية اليسارية منها والقومية والذين أصيبوا بخيبات متكررة سواء من الدولة القومية ذات النزعات الإرهابية وما قادته من دمار وخراب للبنى الاجتماعية / الاقتصادية أو تلك العناصر اليسارية التي ناصرت النظام الإشتراكي وروجت لعقلية الحزب الواحد وروحه الشمولية.
إن هذا الفصيل الليبرالي الجديد المحاط بهزيمة سياسية بعد تناثر تجربته الإشتراكية واختلال رؤيته لمضامين الديمقراطية السياسية / الاجتماعية المتوازنة اصطف في النهاية مع بعض طروحات المحافظين الجدد خاصة تلك الداعية إلى استخدام القوة لتغيير الأنظمة الاستبدادية والترويج لخراب الفوضى الخلاقة.
إن رؤية الباحث لهذا الفصيل تتكامل إذا أضفنا إليها السمات الأساسية التي لازمت حركته الفكرية والتي يمكن تلخيصها بالمحددات التالية: ـ
أ: ـ تبني الأفكار والآراء الجاهزة بمعنى أن النتاج الفكري لهذا الفصيل الليبرالي لا يتعدى التكرار المتواصل للآراء والأفكار التي تحدد مساراتها الأطوار المختلفة من حركة رأس المال التوسعية وهذا ما نراه في تبني هذه العناصر المثقفة للفكر الإشتراكي / القومي / في الماضي المنتج في ظروف تاريخية قد لا تتطابق مع الظروف التاريخية لبلداننا العربية.أو ما نشاهده اليوم من تبني تلك القوى للفكر الليبرالي الذي تتدافع الرؤى والمصالح الدولية / الوطنية في تحديد مساراته. (9)
ب: ـ غياب الرؤية التاريخية في التحليل وشدة الانتقال من موقع فكري إلى آخر الأمر الذي أضعف الرصانة العلمية عند كتاب هذه الشريحة الليبرالية وأبعدها عن المساهمة الجدية في حل المشاكل الفعلية لبلداننا العربية.
ج: ـ ابتعادها عن المصالح الحقيقية / الاجتماعية / الاقتصادية للناس، رغم إن أغلب عناصرها انخرطت في الكفاح السياسي مدافعة عن هذه الكتلة الاجتماعية أو تلك، وبهذا المسار فان رفعها لشعار المواطنة والذي يتفق الجميع حول أهميته يتزامن وتغييب طبيعة الكتل الاجتماعية الوطنية القادرة على تحقيق هذا المطلب القانوني.
ثالثاً: ـ ليبرالي المنفى المبشرين بالجنة الموعودة والمنساقين مع التغيرات الجديدة التي أفرزتها العولمة الرأسمالية ورغم توافر الشروط الكثيرة للبحث في بلاد المهجر وإمكانية المســـــاهمة في صياغة رؤى جديدة للتغيير في عالمنا العربي إلا أن هذا الفصيل بدا متيقناً بصحة الأفكار والشعارات التي

تنتجها المراكز البحثية في الدول الرأسمالية المتطورة متجاهلاً وقائع وسمات التشكيلات الوطنية في بلداننا العربية.
إن التقسيمات المشار إليها وكذلك الجذور الفكرية / السياسية لعناصر التيار الليبرالي تقودنا إلى نتيجة واحدة تتلخص في أن التيار الليبرالي العربي هو تيار مفكك الأوصال يفتقر لقاعدة فكرية موجهة وهذا ما يجعل فعاليته السياسية وتأثيراته الآنية ذات أبعاد هلامية تتصف بضياع الهدف والرؤية المستقبلية.

استنتاجات

بعد هذا الاستعراض المكثف لمضامين المراجعة التاريخية والقوى الحاملة لها ومؤسساتها البحثية لابد من أبداء بعض الاستنتاجات التي أراها ضرورية لاستكمال الرؤية النقدية: ـ
أولاً ــ تنطلق المراجعة التاريخية من الروح اللا إنسانية لليبرالية الجديدة المتشحة بالروح الانقلابية وحرق المراحل لتغيير العالم بعيداً عن تنوع تشكيلاته الاجتماعية ومستويات تطوره وتعدد ثقافاته الأمر الذي يهدد العالم بحروب ونزاعات متواصلة تحمل التدمير والخراب للمجتمعات الإنسانية. وبهذا المعنى تعتبر الثورة (الديمقراطية) الدائمة التي يعتمدها المراجعون والهادفة إلى تدمير الأنظمة الاستبدادية وتفكيك الثروات الوطنية وتوزيعها على الشركات الاحتكارية بمثابة عودة إلى موديلات فكرية وأساليب عنفية سبق وان اعتمدتها العسكرية النابليونية لتحرير أوربا من الإقطاعية وأنظمة الحكم المطلق إلى الحرية الرأسمالية. وإذا كانت النزعات الإمبراطورية الفرنسية لرأسمال نابليون هي المحرك الأساس لنشر الديمقراطية البرجوازية فان نزعات المحافظين الجدد هي تعبير عن الأحلام الإمبراطورية الأمريكية في مرحلة الرأسمالية المعولمة. في هذا الاطار يجاهد الليبراليون الجدد على التركيز على المثال الأمريكي ونقد الرؤية الأوربية لمسار تطور العلاقات الدولية مع إيمان عميق في بناء (عالم مغلق يرتكز على قواعد تتخطى القوميات والمفاوضات والتعاون) (10)
ثانياً ــ إن حقوق الإنسان المجردة والشاملة التي يحملها المراجعون الجدد تتخطى الإطارات الوطنية رغم إن تلك الحقوق تمتاز بسمات عديدة منها: ـ
أ:ـ تاريخيتها بمعنى أن حقوق الإنسان تخضع لمستوى تطور التشكيلات الاجتماعية الوطنية المحددة تاريخياً وكذلك معايشتها لثقافة وطنية تشكل الإطار الحاضـــن لبنية تلك الحقوق ناهيك عن طبيعـة القوى الاجتماعيـة المطالبة بها ودرجة تطور النظام الاقتصادي القادر على تحقيقها.

إن إطلاق صيغة الحقوق الشاملة والمجردة للإنسان يشكل في نهاية المطاف عملية تراجع حقيقية عن مواجهة الخطوات الفعلية الهادفة إلى تطبيق تلك الحقوق، ناهيك عن كون الحقوق الشاملة صيغة مثالية تتقارب ومفاهيم الأممية الشيوعية التي تبنتها الحركات الإشتراكية العمالية رغم أنها في حالة المراجعين الجدد هي وحدة دولية شكلية يكمن جوهرها في تحالف الشركات الاحتكارية ورأسمالها المعولم.

ب: ـ إن حقوق الإنسان تكون مشروطة في الزمان والمكان مترابطة وبنية التناقضات الوطنية وبهذا فان تلبية تلك الحقوق باعتماد على العامل الخارجي لابد إن تترافق وإعادة التوازن الداخلي لمكونات التشكيلة الوطنية بمعنى توازن مصالحها الداخلية.

إن التجربة التاريخية التي أفرزتها السنوات الماضية تشير إلى وقوف العامل الخارجي إلى جانب كتل اجتماعية مقابل كتل أخرى الأمر الذي أفضى إلى تزايد حدة الصراعات الوطنية. .

ج: ـ إن الملاحظات المشار إليها تكتمل بموضوعة أخرى يكمن مضمونها في مطالبة المراجعون الجدد بإلغاء وظائف الدولة الاقتصادية / الخدمية وبذلك يصطفون مع النظرية الفوضوية و(حرب الجميع ضد الجميع) وذلك لعدم إدراكهم أن الدولة في البلدان النامية تشكل الإطار الضامن لوحدة التشكيلة الوطنية والعامل الأساسي القادر على توفير الحد الأدنى من التطور باتجاه الانتقال من النزعة القبلية إلى الروح الوطنية.

د: ــ إن إشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية ونقلها من علاقات الهيمنة والتبعية إلى علاقات ترتكز على موازنة المصالح الوطنية / الدولية تشكل الإطار الضامن لتطور حقوق الإنسان في أطر وطنية متجاوبة والمتطلبات القانونية الدولية.

تلخيصاً يمكن القول إن المراجعة التاريخية كتيار في الليبرالية الجديدة يعبر عن المصالح الاجتماعية / الاقتصادية لأكثر القوى عدوانية في الرأسمالية المعولمة بسبب معتقداتها الأيديولوجية المرتكزة على تخطي الحدود واستخدام القوة وتفكيك الدول وبهذا فان فكر المراجعين الجدد يتماشى والفكر الفاشي الجديد المغلف بنبرة عنصرية أمريكية. هذا إذا اعتبرنا أن الفاشية الجديدة هي تزاوج النزعة العنصرية مع الروح الإمبراطورية المدعومة بالبوارج الحربية.

الهوامش والمراجع

1: ـ يرى الباحث أن الاحتكارات الدولية تشترط عدم لجوء الدول النامية إلى قوانينها الوطنية في حل النزاعات بينها وبين الدولة، فضلاً عن مطالبتها بتكييف التشريعات الوطنية بما يتلاءم ومصالحها الاستراتيجية .

2: ـ يشير تقرير واشنطن إلى أن المعهد يضم لين تشيني زوجة ديك تشيني وريتشارد بيرل رئيس اللجنة الاستشارية لوزارة الدفاع سابقاً وعضو مجلس إدارة الجير وسالم بوست، كذلك دافيد وار مسر رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في المعهد وصموئيل هنتنغتون، وإليوت كوهين، وغير ترد هيميلفارب، أعضاء في مجلس مستشاريها الأكاديميين.

انظر: ـ تقرير واشنطن العدد 35 والمؤرخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2005 http://www.taqrir.org

3: ـ رئاسة المؤسسة يقودها حالياً أدوين فولنر Edwin J.Fealuer وهو أحد المحافظين البارزين العاملين في العديد من اللجان الحكومية ومجالس الإدارة. في عام 1989منحه الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وسام الرئاسة المدني إشادة بجهوده وتأثيره في رسم ملامح السياسات الأمريكية. ويشتهر خبراء مؤسسة هيريتيج بدورهم في رسم وتشكيل "مبدأ ريجان" أو Reagan Doctrine الذي كان مستخدماً إبان الحرب الباردة والذي صور الاتحاد السوفيتي علي أنه إمبراطورية الشر" والذي برر مساندة السياسة الأمريكية للحركة المناهضة للشيوعية في جميع أنحاء العالم.

انظر: ـ تقرير واشنطن العدد 35، المؤرخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2005 http://www.taqrir.org

4: ـ تشير مجلة الغد إلى إن العديد من الذين كانوا على علاقة بالمعهد، يشغل مناصب رفيعة في الإدارة

الأمير كية الحالية. ومن الأسماء الموقعة على إعلان مبادئ المعهد؛ دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، بول وولفوفيتز، إليوت برامز، وزالماي خليل زاد. والمعهد أصدر سلسلة من الرسائل المفتوحة والمذكرات، موجهة للرئيس، وافتتاحيات الصحف، مساهمة في توجيه السياسات العامة.

انظر: ـ مجلة الغد 12 أب إلى 2006

http://www.alghad.jo/index.php

5: ـ يشير تقرير واشنطن إلى أن حجم الاهتمام الذي تحصل عليه هذه المراكز يعتبر حجماً غير طبيعياً، فالأوصياء (وفقاً لمجلة تقرير واشنطن) في الجارديان عن مراكز الأبحاث في 19 أغسطس 2002 ، فإن معهد

اشنطن مثلا قام بنشر ما يصل إلى 90 مقالا بواسطة أعضائه في شكل مقالات افتتاحية في أشهر الصحف الأمريكية.ويرى تقريرواشنطن إن تأثير هذه المراكز يرجع إلى حجم التمويل الهائل الذي تملكه من المانحين ومجالس الأوصياء .
انظر: ـ تقرير واشنطن العدد 35المؤرخ في 3 ديسمبر/كانون الأول 2005 http://www.taqrir.org
6: ـ: أشارت شبكة النبأ المعلوماتية - إلى أن قانون 23 شباط فبراير 2005 الذي أقرته الجمعية الوطنية الفرنسية والمتضمن تمجيد "الدور الايجابي للاستعمار الفرنسي فيما وراء البحار لا سيما في شمال أفريقيا" أوصى بان يدرج في الكتب المدرسية "الاعتراف بتضحيات مقاتلي الجيش الفرنسي المنحدرين من هذه الأراضي وإعطائهم الأهمية المرموقة التي يستحقونها".
في المقابل قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في نهاية حزيران عام 2005 (إن هذا القانون يشكل ضرراً عقلياً يضاهي إنكار الجرائم).
انظر: ـ شبكة النبأ المعلوماتية الثلاثاء 18/ تشرين ألأول/2005 http://www.annabaa.org
7: ـ: يرى الباحث إن واحدة من المفارقات الهامة في سياق مراجعة التاريخ تتمثل في أن المراجعة التاريخية تحمل ازدواجية صارخة فمن جانب هناك حرية واسعة في إعادة النظر في الحقائق التاريخية ومن الجانب الآخر هناك قوانين تعاقب من يحاول مراجعة التاريخ الأوربي والتشكيك بالهولوكوست.
انظر مثلاً في هذا المجال القانون الفرنسي الصادر عام 1990 المسمى بـقانون " فابيوس – جيسو والذي يقضي بمعاقبة من ينكر محرقة النازيين لليهود بالحبس لمدة سنة بالإضافة إلى غرامة مالية قيمتها ثلاثمائة ألف فرنك فرنسي.
انظر: ـ مجلة البيان العدد 292 تشرين أول 2006 http://www.albayan-magazine.com
8: ـ نقل الكاتب جميل مطر عن الكاتب والت الذي أكد إن من سلبيات العولمة (الحلف «الصاعد» في كثير من الدول بين رأسمالية الدولة والقطاع الخاص، وتتضح خطورة هذا الحلف في حالة بالغة «الشذوذ» يلتزم فيها القطاع العام بقواعد العولمة ومبادئها ويلتزم فيها القطاع الخاص بقواعد هيمنة الدولة على الاقتصاد والتحكم في تسييره).

أنظر: ـ جميل مطر / تشريح السياسة الأمريكية الحياة اللندنية بتاريخ14 أب 2006

9: ـ أورد الكاتب جميل مطر عن مارك دانر مقالاً ً بعنوان الطريق السرية إلى الحرب نقل فيه عن مسئول أمريكي كبير في حديث مع صحافي في مجلة ‘‘تايم’’ الأمريكية قوله:

‘‘نحن الآن إمبراطورية.. وفي كل عمل نقوم به نخلق واقعاً. وبينما أنتم منشغلون بدراسة هذا الواقع الذي خلقناه، نكون قد انتقلنا إلى عمل آخر، نخلق به واقعاً جديداً، تدرسونه هو الآخر، وهكذا تسير الأمور. نحن نصنع التاريخ. أما انتم، كلكم، فوظيفتكم الوحيدة دراسة ما نعمل’’.

انظر: ـ جميل مطر الخليج الإماراتية بتاريخ 17 آب، 2006

10: ـ أشار الكاتب ليون هادر إلى دعوة المؤرخ الأمريكي فكتور دافيس الأمريكيين والأوربيين إلى إدراك حقيقة أنهم متجهون نحو الانفصال الجيوـ سياسي إن لم يكن نحو الطلاق.

انظر: ـ ليون ها يدر عاصفة الصحراء/ فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إصدار الدار العربية للعلوم صفحة154

المطلب الثاني
الليبرالية العربية بين المراجعة التاريخية والروح الانقلابية

في نبرة صاخبة يسعى العديد من الليبراليين الجدد مراجعة تاريخ حركة التحرر الوطني العربية، لا بهدف تلقيح عناصرها الإيجابية بأفق تطور الشعوب العربية بل بإلغاء تلك الحقبة التاريخية ونزع جذورها الاقتصادية/ الاجتماعية وعلاقتها بروح المرحلة الكولونيالية التي وسمت حركة رأس المال التوسعية في طورها الاستعماري.
على أساس ذلك الفصل يقوم العديد من الكتاب والصحفيين بمراجعة شاملة لطبيعة الدولة الوطنية والتيارات السياسية / القومية / اليسارية / الإسلامية المرافقة لها . وبغض النظر عن طبيعة المنهج الفكري المعتمد في دراسة التاريخ يبقى حق النقد شرعياً لكل الباحثين الراغبين في دراسة تاريخ حركة التحرر الوطني العربية شريطة اعتماد معايير الدراسة الموضوعية التي من شأنها إضاءة طريق المستقبل المحفوف بالمخاطر والصعاب .
أسوق هذه المقدمة لمناقشة المضامين الفكرية لتيار ناهض في الحركة الفكرية / السياسية العربية أصطلح على تسميته بتيار الليبرالية العربية حيث تدور على ضفافه سجالات ساخنة مرحبة وناقدة لمنطلقاته الفكرية ورؤاه السياسية.
مساهمة في هذا الحوار الهادف أحاول بموضوعات مكثفة الإشارة الى المداخل التالية : ـ
أولاً : ـ لمحة سريعة عن التيار الليبرالي التاريخي .(1)
ثانياً : ـ الظروف التاريخية لنشأة الليبرالية الجديدة . (2)
ثالثاً : ـ مواقع الليبرالية الجديدة في البنية السياسية العربية ورؤاها الفكرية .

أولاً : ـ لمحة سريعة عن التيار الليبرالي التاريخي .(1)

1 :ـ بداية نشير إلا أن ظهور تيار الليبرالية التاريخي لا يمكن عزله عن مراحل نشوء وتطور الدولة الوطنية. بكلام آخر أن نجاحات التيار الليبرالي وهزائمه ارتبطت عضوياً بنمو وتطور الدولة الوطنية. وفي هذا المسار فان التيار الليبرالي التاريخي ومنذ تشكل الدولة الوطنية خاض كفاحاً وطنياً من أجل الاستقلال والهيمنة السياسية مستنداً على قاعدة اجتماعية ممثلة بالبرجوازية الوطنية الناشئة والمدافعة عن مصالح بلادها الوطنية .

لقد جهدت القوى الطبقية المناهضة لحركة رأس المال ونزعاته الاستعمارية الربط بين مفهومي الوطنية والديمقراطية حيث حاولت البرجوازية الفتية بهذا الربط إكساب شرعية وطنية لمطالباتها السياسية المناهضة للاحتلال وصيغ الانتداب والوصاية الخارجية.
إن عناوين الكفاح الوطني الذي خاضه تيار الليبرالية التاريخي شكل عتبة ضرورية لتطوير مضامينه الفكرية / السياسية اللاحقة والذي تمخضت بإرساء دعائم المؤسسات الديمقراطية رغم هشاشتها في بناء الدولة الوطنية.
وهنا لابد من الإشارة الى أن التطور (الديمقراطي) الذي قاده التيار الليبرالي التاريخي جاء ثمرة لتزاوج النزعة الوطنية ورغبة قوى الاحتلال بإشاعة الاستقرار السياسي على أساس الديمقراطية البرلمانية الضامنة لمراقبة مسار الصراعات الوطنية مع المصالح الكولونيالية .
هذه السمات شكلت المضمون الحقيقي للمرحلة الأولى من تطور الدولة الوطنية المترابطة مع قواها الاجتماعية الفاعلة والمتمثلة بفئات البرجوازية الوطنية وسياستها التوافقية .
2 : ـ شهدت مرحلة التحرر الوطني العربية ظهور الدولة الوطنية متلازمة مع انحسار فعالية التيار الليبرالي التاريخي بسبب كثرة من العوامل أهمها هيمنة (دولة) حركة التحرر على الفعاليات الاقتصادية الذي أفضى بدوره الى نتيجتين هامتين أولاهما تقلص مواقع البرجوازية الوطنية في الحياة الاقتصادية الأمر الذي أفضى الى ضعف فعاليتها السياسية . وثانيتهما انتشار وتعزز مكانة الطبقة الوسطى الحاملة للأفكار الراديكالية القومية منها واليسارية الرافضة للشرعية الديمقراطية والداعية الى قيادة الحزب الواحد .
إن اللوحة المشار إليها لم تقتصر على دول (الشرعية الانقلابية) بل شملت الدول المحافظة والتي لعبت سلطة الدولة فيها أدواراً مقررة في التوجهات الاقتصادية الأمر الذي لم يسمح بتنامي فعالية طبقة برجوازية متجانسة تسعى الى الهيمنة السياسية . بكلام آخر أن شرائح البرجوازية الجديدة استمدت شرعيتها السياسية من ولاءها لمراكز السلطة السياسية المناهضة لخيار التطور الاجتماعي المستقل الأمر الذي أعاق سعيها الى بناء تيار ديمقراطي عامل على تحديث الحياة السياسية على أساس الشرعية الديمقراطية .
3 : ـ أدى انهيار خيار ازدواجية التطور الاجتماعي والسيادة الدولية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية الى انتقال العالم لطور جديد من التوسع

الرأسمالي اتسم بظهور التشكيلة الرأسمالية العالمية ووحدانية القوة العسكرية الأمريكية وما رافقها من تبدلات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية تجسدت في جملة من المؤشرات تتصدرها: ـ
ـ تزايد حدة التشابكات الاقتصادية / السياسية بين مستويات التشكيلة الرأسمالية المعولمة الأمر الذي أدى الى تعمق الاعتماد المتبادل بين المراكز الرأسمالية القائدة والدول الوطنية التابعة.
*ـ نقل الصراعات الاجتماعية في الدول الوطنية التابعة من محيطها الداخلي الى مستوى السياسية الدولية وما حمله ذلك من تفكك مبدأ السيادة الوطنية .
**ـ سعي المراكز الرأسمالية الى بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية التابعة بهدف تحقيق التفوق الاقتصادي في صراع المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية.
***ـ وحدانية التحالف الأطلسي واستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية ضد الدول الراغبة في بناء خيارها الوطني بعيداً عن الهيمنة الأمريكية .
إزاء التحولات الكبرى في السياسة الدولية نواجه بالأسئلة التالية : أين تكمن قوة الليبرالية الجديدة ؟ وما هي برامجها السياسية وحواضنها الاجتماعية ؟

ثانياً : ـ الظروف التاريخية لنشأة الليبرالية الجديدة . (2)

من المعروف أن تيار الليبرالية الجديدة نما وتطور في ظل قوانين الاستقطاب والتطور المتناقض بين مستويات التشكيلة الرأسمالية المعولمة وما أفرزه ذلك من تهميش الدول الوطنية وانهيار فعاليتها الاقتصادية.بمعنى آخر أن تبلور الليبرالية الجديدة جاء في ظل تغيرات البنية الاقتصادية / الاجتماعية للدولة الوطنية التي تجسدت في تراجع وظيفتها الاقتصادية / الخدمية بعد تفكك قطاعها الاقتصادي متزامناً مع تلاحم الطواقم البيروقراطية الحاكمة والبرجوازية المالية/ التجارية العاملة على تطوير تحالفها مع الشركات الاحتكارية.
إن تغيرات البنية الطبقية للدولة الوطنية وتكيف الأنظمة العربية لمضامينها تأتي استجابة موضوعية لقوانين العولمة الرأسمالية وشعاراتها السياسية ـ الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، التدخل الإنساني ، تفكك مبدأ السيادة الوطنية ...الخ، والتي غدت ـ الشعارات ـ حوامل فكرية لحركة رأس المال التوسعية

وأنشطته الرامية الى إعادة صياغة السياسية الدولية انسجاماً ومصالح تكتلاته الاقتصادية.
أن تأشير التغيرات الدولية /الوطنية الحاضنة لتوجهات الليبرالية الجديدة في المنطقة العربية تدفعنا الى تحديد بعض القضايا التي شكلت أرضية سياسية لتطور الليبرالية الجديدة وذلك لإضفاء طابعاً ملموساً على رؤيتنا النقدية .
إن تطور الرؤية السياسية لمثقفي الليبرالية الجديدة يأتي على أنقاض فشل الدولة الوطنية بنماذجها الانقلابية والمحافظة والإسلامية في بناء مصالحة تاريخية بينها وبين مكوناتها الاجتماعية الأمر الذي أدى الى تجذر نزعتها الإرهابية ضد معارضتها السياسية .
إن عجز الدولة الوطنية في بناء سلطة الشرعية الوطنية تلازم وهزائم فكرية تعرضت لها التيارات القومية واليسارية انطلاقاً من إخفاقها في طرح نماذج ديمقراطية للحكم تشكل المواطنة وحقوقها العتبة الأولى لبناء الدولة الدستورية وأطرها القانونية وما نتج عن ذلك من ظهور التيارات الإصولية الإسلامية كردة فعل ممسوخة عن تلك الانهيارات التاريخية الكبرى .
على أساس تلك الإخفاقات حاولت الليبرالية الجديدة بناء رؤية سياسية اعتماداً على ركيزتين أحداهما إعلان براءتها من الدولة الوطنية المتخمة بالإرهاب والصراعات السياسية.وثانيهما استعارة شعارات العولمة الرأسمالية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف إضفاء شرعية وطنية / دولية على حركتها السياسية.
أن تأشير بعض الموضوعات الفكرية / السياسية لتيار الليبرالية الجديدة يقودنا الى أسئلة أساسية أهمها:
ما هي الخلفية الفكرية / السياسية لتيار الليبرالية الجديدة ؟ وما هي طبيعة القوى الاجتماعية القادرة على تحقيق برامجها السياسية ؟

ثالثاً:- مواقع الليبرالية الجديدة في البنية السياسية العربية ورؤاها الفكرية

قبل التقرب من مضامين الأسئلة المثارة لابد من إيراد بعض الدالات الفكرية الهادفة الى تحديد المواقع الحقيقية لتيار الليبرالية الجديدة في المنظومة السياسية للدولة الوطنية .
1 : - يشكل الوسط اليساري والقومي الخلفية الفكرية السابقة للكثير من الليبراليين الجدد . بمعنى أن الكثير من الليبراليين اعتمدوا أيديولوجيات مناهضة للتعددية السياسية في نشاطهم السياسي السابق وبالتالي فان انتقالهم

الى مواقع الليبرالية جاء نتيجة خيبة أمل مريرة أفرزها فشل الرؤية الاحتكارية للحياة السياسية .
لإضفاء شرعية على هذه الموضوعة نشير الى أن الكثير من رموز تيار الليبرالية الجديدة تعتمد رؤى سياسية مستمدة من الماضي مغلفة بصيغة (ديمقراطية) منها: -
أ : - بسبب ترابط مستويات التشكيلة الرأسمالية المعولمة وانحسار فعالية التناقضات الاجتماعية في الدول الوطنية تدعو القوى الراديكالية في الليبرالية العربية الى استيراد (الثورة) الديمقراطية حيث يرى العديد من الكتاب والباحثين في الروح العسكرية الأمريكية الهادفة الى نشر الديمقراطية روح ضرورية لإنهاء الاستبداد الداخلي وتطوير المجتمعات العربية .
أن اعتماد العنف والنزعة الانقلابية الخارجية يشكلان في نهاية المطاف رؤية (ثورية) في استيلاد الديمقراطية التي تعرض بدورها التشكيلات الوطنية الى خطر التفكك والانزلاق الى دوامة الصراعات العرقية/ الطائفية.
ب:- يتطابق الترويج لعلوية الخيار الخارجي واعتماده في بناء الأنظمة الديمقراطية في اتجاهاته العامة مع موضوعة حرق المراحل المستمدة من فكرة التطور اللا رأسمالي المرتكزة على تحالف قوى الثورة مع الدول الإشتراكية بهدف تجاوز المرحلة الرأسمالية بغض النظر عن مستوى تطور التشكيلات الوطنية وطبيعة قواها المنتجة .
ج:- تنطلق رؤية الليبرالية العربية من وجود نظام ديمقراطي بحماية أمريكية يشكل مركزاً مشعاً لنشر الديمقراطية في المنطقة العربية .وعلى الرغم من أهمية المركز الديمقراطي إلا أن رفض الإصلاحات التدريجية المنبثقة من الحاجات الفعلية للتشكيلات العربية ، واعتماد المساعدة العسكرية الخارجية ، تتطابق في جوهرها وموضوعة (الثورة الدائمة) التروتسكية التي يتبناها غلاة المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية
2:- يتشكل الوسط الاجتماعي لليبراليين العرب من الطبقات الوسطى وخاصة شرائحها العاملة في الوسط الإعلامي / السياسي وفئات التكنوقراط المندمجة في الشركات الوطنية والفعاليات الاقتصادية / الخدمية الخارجية الأمر الذي يعني اعتماد سايكلوجية تنطلق من المشاعر الإنسانية المطالبة في إحداث تغيرات جوهرية على بنية التشكيلات الوطنية بعيداً عن طبيعة متناقضات صيرورتها الداخلية .

3:- أفضت عولمة رأس المال وازدهار شرائح البرجوازية المالية / الكمبورادورية الى انسلاخ الليبرالية العربية عن قاعدتها الاجتماعية التاريخية المتمثلة بالبرجوازية الوطنية وانحيازها الى القوى الاقتصادية الجديدة المتحالفة مع الاحتكارات الدولية .
أن الدالات المشار تؤكد على أن تيار الليبرالية العربية يفتقد المرجعية الوطنية المنبثقة من السمات الحقيقية لتشكيلة الدولة الوطنية وبهذا تتساوى نزعتها التجديدية والتيارين الأساسيين القومي / اليساري في حركة التحرر الوطني العربية في اعتمادهما على منظومات فكرية اشترطتها حركة رأس المال التاريخية .
4: - إن ارتباط ليبرالي الدولة الوطنية بشعارات رأس المال المعولم يجد تعبيره في فك الروابط الموضوعية بين الديمقراطية السياسية والمسالة الوطنية من خلال تغييب موازنة المصالح الوطنية / الدولية من ناحية، والنظر الى الديمقراطية بمعزل عن التشكيلة الوطنية، وتطور مكوناتها الطبقية من ناحية أخرى.
5: - ينطلق تيار الليبرالية العربية من مراجعة عدمية لتاريخ التشكيلات الوطنية وذلك استناداً الى موضوعات عدة منها: -
- التنظير (لوحدة) افتراضية بين تاريخ الأنظمة العربية وكفاح شعوبها انطلاقاً من قاعدة سايكلوجية تزعم تلازم العنف والعقلية العربية . بمعنى النظر الى التاريخ العربي من زاوية سايكلوجية تبتعد عن الدراسة التاريخية لأسباب تجذر العنف وبواعثه الداخلية/ الخارجية .
- التركيز على الأشكال الأولية من الديمقراطية السياسية التي اعتمدتها القوى الكولونيالية واعتبارها المرحلة الذهبية في تاريخ البلدان العربية .
- التبشير بسلبية الشعوب العربية وانتهاء فعالية التناقضات الوطنية من خلال الدعوة الى إلغاء تاريخ الحركات الاجتماعية/ السياسية وكفاحها الوطني الهادف الى التحرر والحياة الإنسانية الكريمة.
- محاكمة الماضي بروح تفتقر الشروط الضرورية الهادفة الى بناء مستقبل تتلاقح فيه الإنجازات التاريخية لكفاح شعوبنا العربية مع تنشيط الكفاح الهادف الى بناء الدولة الوطنية الديمقراطية .

خلاصة القول أن تيار الليبرالية العربية هو ردة فعل على إخفاقات الدولة الوطنية بعد تحولها الى مؤسسة قمعية مناهضة للديمقراطية وحقوق المواطن وبذات الوقت ردة فعل غاضبة عن انتشار التيارات الأصولية

وأساليبها العنفية ولكنها ـ ردة الفعل ـ هذه تفتقر الى تشخيص البواعث التاريخية المحركة/ الكابحة لتطور التشكيلات العربية ونشاط قواها السياسية وذلك بسبب استعارتها لأيديولوجية رأس المال الهادفة الى تكريس الاختلالات الوطنية / الدولية .

الهوامش

* ـ ليس مهمة هذا البحث الخوض في تاريخ تشكل التيار الليبرالي ودوره حيث يتطلب الأمر بحثاً تاريخياً مفصلاً لهذا أحاول المرور ببعض المحطات الكبرى التي اشترطت نشوء هذا التيار وطبيعة حوامله الاجتماعية .

1: ـ نعني بموضوعة التيار الليبرالي التاريخي هي تلك الحركة الفكرية / الإصلاحية التي تبنتها النخب المثقفة في التشكيلات العربية في بداية القرن المنصرم والتي تطورت لاحقاً الى أحزاب سياسية تتلخص مضامين برامجها السياسية في الديمقراطية والاستقلال والسيادة الوطنية .

2 : ـ منعاً لأي التباس نقول أن تيار الليبرالية الجديدة تيار فكري واسع تمتد قواه الى أحزاب سياسية و تجمعات مهنية ومؤسسات بحثية وشخصيات فكرية وتتمايز رؤى عناصره الفكرية / السياسية لذا فإننا نركز في معالجتنا الفكرية على بعض فصائله الراديكالية التي تعتمد التغيير الديمقراطي على (الانقلابات) الخارجية وتسعى الى ربط مصير الدولة الوطنية بتوجهات المراكز الرأسمالية .

المطلب الثالث
خطاب الرأسمالية الليبرالية وأزمة الفكر الإشتراكي

أثار انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي، وسيادة وحدانية التطور الرأسمالي الكثير من الإشكالات الفكرية ـ السياسية ـ التنظيمية للأحزاب الشيوعية واليسارية الراغبة في بناء عالم تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية وموازنة المصالح الدولية .

إن الإشكالات الفكرية ـ السياسية التي تواجه اليسار الماركسي تتبدى في التعقيدات التي تتسع دائرتها يوما بعد أخر بسبب الهجوم الإيديولوجي المرافق للمرحلة الجديدة من تطور الرأسمالية المعولمة من جهة، وغياب المنظومة الفكرية المضادة التي يتحرك في إطارها نضال اليسار الماركسي من جهة أخرى .ورغم محاولات الكثير من المفكرين الماركسيين الهادفة الى تفسير وترصين التطورات الدولية الجديدة على قاعدة فكرية معلله ، إلا أن تداخل وتشابك العلاقات الدولية الوطنية وما نتج عنها من تحالفات اجتماعيه دولية جديدة وغياب ملامح بناء المستقبل الإشتراكي تشترط مواصلة البحث والتجديد وصولا الى تحديد وبناء الآليات القادرة على مواجهة الطور الجديد من التوسع الرأسمالي .

من جانبي أحاول متابعة وتحليل بعض الموضوعات الفكرية ـ السياسية لليسار الجديد أولا. والسعي الى تفكيك وتحليل المضامين الحقيقية لخطاب الرأسمالية الليبرالية ثانيا .

تفكك الاممية الثالثة وانحسار الفكر الإشتراكي

أدى انهيار دول الإشتراكية الفعلية الى تفكك المنظومة الفكرية للأممية الثالثة وما أنتجه ذلك من إختلالات عميقة في سياسة الأحزاب الماركسية والشيوعية. ولغرض رصد تلك التأثيرات نتوقف عند الموضوعات الفكرية التي شكلت المرتكزات الاساسيه لبناء الأممية الثالثة والتي أصبحت تمثل مرحلة تاريخية كبيرة من مراحل تطور الفكر الإنساني الهادف الى تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والتي يمكن تأشيرها بـ : ـ

ـ أدى تفكك موضوعة الروافد الثلاث للحركة الثورية العالمية. بمعنى التلاحم الفكري ـ السياسي (بين الدول الإشتراكية والطبقة العاملة الاوربية،

وحركة التحرر الوطني العالمية الى تراجع سياسة التضامن الاممي والعودة الى انكفاء ات وطنية ،وترابطات قوميه .
ـ أفضى تفكك المنظومة الفكرية التي أنتجتها الاممية الثالثة والتي تطورت مضامينها في خضم الصراعات مع الامبريالية مثل ـ الاستقلال والتحرر الوطني ، التنمية الوطنية المستقلة، حرية الشعوب في تقرير مصيرها، حرية خيار التطور الاجتماعي ..الخ ـ الى تصدعات عميقة في البناء الفكري/السياسي للأحزاب الشيوعية والتي يمكن رؤيتها بانهيار منظومة كاملة من الأفكار والبرامج بدأ بانهيار مفهوم الثورة الوطنية ـ الديمقراطية وما رافقه من تفكك برامج الحد الأدنى والحد الأعلى للثورة وما تبعه من ضياع مفاهيم المرحلة الانتقالية، وديكتاتورية الطبقة العاملة ، وقيادة الحزب للدولة والمجتمع باعتباره (ملهما ومنظما). وتزداد اللوحة تعقيدا إذا أضفنا إليها التشوش النظري الذي يعرقل بناء السياسة الوطنية للحزب الثوري .
أن التأثيرات الفكرية ـ السياسية التي افرزها الانهيار الكبير ألقت بظلالها الكئيبة على الحركة الشيوعية العالمية، حيث أنتجت تلك الأزمة تيارين كبيرين في الحركة الشيوعية يمكن تحديدها بـ:ـ
أولا: ـ تيار يتمثل بانتقال الأحزاب الشيوعية في بلدان الإشتراكية المهزومة الى مواقع الإشتراكية الديمقراطية ، حيث اقترن التحول الجديد بتبني موضوعات فكرية مثل ـ الديمقراطية ، التداول السلمي للسلطة ، حقوق الإنسان ـ متخليا بذلك عن موضوعات ماركسية ـ لينينيه بشأن الثورة الإشتراكية ، وأهمية استلام السلطة واحتكارها والكثير من الموضوعات المتعلقة بالبناء الإشتراكي. وفي هذا الاتجاه نشير الى أن البرامج الوطنية لهذا التيار تدعو الى الدفاع عن المصالح الوطنية لبلادها والحفاظ على المنجزات الاجتماعية التي حققتها الإشتراكية وتحاول بعض الأحزاب الشيوعية إنتاج ايديولوجية وطنية تكون أساسا لتطور بلادها . (1)
أن التحول المشار إليه اقترن بظاهرة أخرى تجسدت في انتقال أحزاب الإشتراكية الديقراطية في الاتحاد الأوربي الى مواقع الرأسمالية الليبرالية متخلية بذلك عن الكثير من إنجازاتها الوطنية ـ الاجتماعية .
ثانيا: ـ تيار يمكن تسميته بتيار المحافظين الذي لازال يتجاهل التغيرات الجديدة المتسمة بتدويل علاقات الإنتاج الرأسمالية واحتكار القوة العسكرية ويصر على اعتماد التراث السياسي والبناء النظري للأممية الثالثة .
أن الانقسام الكبير في الحركة الشيوعية في الظروف التاريخية الملموسة والتي فرضته عمليات انتقال الرأسمالية من مرحلتها الاحتكارية الى الطور

الجديد من التوسع الرأسمالي المتسم بوحدانية وعولمة علاقات الإنتاج الرأسمالية يتماثل في العديد من موضوعاته الفكرية (الديمقراطية، سلمية التناقضات، التعددية) مع الموضوعات الفكرية والسياسية التي طرحتها الإشتراكية الديمقراطية الالمانية في الأممية الثانية إبان انتقال الرأسمالية من مرحلة المنافسة الحرة الى مرحلتها الاحتكارية .
أن الإشارة الى النتائج الفكرية ـ السياسية التي افرزها الانهيار الكبير تكتمل عند فحص تأثيراتها على الأحزاب اليسارية والشيوعية في البلدان العربية.

من المفيد التذكير الى أن الحركة الإشتراكية في البلدان العربية نشأت وتطورت بفعل مصادر فكرية ـ سياسية خارجية وتفاعلات وطنية يتصدرها : ـ
1:ـ الشحنة الثورية والإنسانية المعادية للهيمنة الامبريالية التي فجرتها ثورة أكتوبر الإشتراكية.
2:ـ المضامين الاجتماعية والتوازنات القومية التي ارتكز عليها البناء الجديد للدولة السوفيتية .
3:ـ تعرف العديد من المثقفين العرب على الفكر الماركسي الذي اغتنى لاحقا بالموضوعات اللينينية والتجربة البلشفية .
4:ـ أن التأثيرات الخارجية المشار إليها ترابطت مع تفاعلات وطنية ـ سياسية ـ اقتصادية وطموحات شعبية ترمي الى تحقيق حياة إنسانية لائقة للمواطن العربي. وقد تعززت هذه الطموحات الإنسانية العاملة على قاعدة النضال الوطني المضاد للهيمنة الرأسمالية وما حملته من إلحاق وإفقار وتهميش للقوى الطبقية الحاملة للتطور الاجتماعي وقتذاك .
أن التأكيد على التأثيرات الفكرية ـ السياسية الخارجية على مراحل النشأة والتكوين لليسار الإشتراكي لا يتطابق كليا والموضوعة القائلة بان ظهور الأحزاب الشيوعية جاء نتيجة لعوامل موضوعية يتصدرها ظهور الحامل الاجتماعي للفكر الإشتراكي ممثلا بالطبقة العاملة في البلدان العربية.
استنادا الى حداثة وضعف (الكتلة التاريخية) الحاملة للفكر الإشتراكي نحاول التعرف على سمات المنظومة الفكرية ـ السياسية التي تحركت في إطارها الأحزاب الثورية العربية مؤشرين بذات الوقت موضوعاتها الخارجية .
ـ ركزت الأحزاب الماركسية في برامجها الوطنية على قيام سلطة الطبقة العاملة وتحقيق الأهداف الاســـتراتيجية الكبرى متحصنة ببرنامج الحدين

الأدنى والأعلى الذي حددت إطاراته السياسية والتنظيمية التجربة البلشفية .
ـ قادت الموضوعات الفكرية والمفاهيم السياسية الخاصة بالثورة الوطنية ـ الديمقراطية الى عزل اليسار الشيوعي وحصره في صناديق نظرية أدت الى انحسار تأثيراته الفعلية في الحياة الاجتماعية والسياسية خاصة في الطور الثاني من حركة التحرر الوطني العربية .
ـ لم يتمكن العديد من الأحزاب الشيوعية العربية من صياغة أدوات فكرية ومفاهيم نظرية تستجيب لطبيعة التشكيلات الوطنية وتحديد سير تطور القوى الاجتماعية الفاعلة فيها ورصد تفاعلاتها في الظروف التاريخية الملموسة، وما نتج عن ذلك من عزل النضال السياسي عن النشاط الفكري .
ـ تمحور النشاط الفكري للعديد من الكتاب الماركسيين حول مسائل البناء الإشتراكي وتأكيد الموضوعات الفكرية السائدة له. وقد لوحظ أن الاجتهاد النظري التي قام به عدد من الباحثين الماركسيين ارتكز على استخدام المنهج الماركسي في دراسة التاريخ العربي ولم يرتق الى مستوى دراسة أفاق تطور التشكيلة الوطنية المعاصرة وموقعها في شبكة العلاقات الدولية.

تلخيصا يمكن القول أن كفاح الأحزاب الشيوعية واليسارية كان كفاحا وطنيا ـ ديمقراطيا ساهم في صياغة الإنجازات السياسية ـ الاقتصادية في المرحلة الأولى من حركة التحرر الوطني العربية، إلا أن القوى الفعلية الاجتماعية ـ الفكرية المحركة لذلك النضال انحسرت تأثيراتها لأسباب عديدة جرى استعراض بعضها إضافة الى شراسة الإرهاب السلطوي الممارس ضد اليسار الماركسي .

اليسار الجديد وسماته الفكرية

بعد هذا الاستعراض السريع لتأثيرات الانهيار الكبير على الحركة الإشتراكية واليسارية يواجهنا السؤال التالي: ما هي السمات الفعلية لخطاب التيار الجديد في الحركة الشيوعية (2) ؟
الاجابة على التساؤل المذكور تتحدد على ضوء معرفة المنهج النظري الذي يؤطر التحليلات الفكرية ـ السياسية لهذا التيار والذي يمكن تحديد سماته المنهجية بالملاحظات التالية : ـ
ـ انحسار التحليل الاجتماعي المرتكز على صراع المصالح في التشكيلة الوطنية ،وغياب التحديد الواضح لطبيعة القوى الاجتماعية الجديدة الماسكة

بالسلطة السياسية . وفي هذا السياق لابد من الاشارة الى أن هذا الضعف في التحليل تتضاعف تأثيراته السلبية في بلداننا العربية التي تشهد تطورات وتفاعلات في تراكيبها الاجتماعية المتمثلة بنمو وتطور طبقات كمبورادورية جديدة ذات نزعات كسموبولوتية.
ـ غياب التحليل الماركسي النقدي لطبيعة الطور الجديد من التوسع الرأسمالي، فضلا عن الأخذ بالعديد من المفاهيم النظرية التي تروج لها الرأسمالية الليبرالية دون صياغة بدائل فكرية مناهضة ترتكز على صيانة المصالح الاساسية لشعوب الدول الوطنية .
ـ تحويل السياسة الى نهج براغماتي وإخضاعها لمتطلبات اللحظة الراهنة ناهيك عن تغليب الشعار السياسي على التحليل الاستراتيجي (3) .

بهدف تزكية الملاحظات النقدية المارة الذكر نحاول تحليل إحدى الموضوعات المتداولة في الخطاب السياسي للتيار الجديد في الحركة الشيوعية والمتمثلة بالتداول السلمي للسلطة السياسية، وفحصها بمنهجية ماركسية ليتسنى لنا معرفة ملامح الهوية الفكرية لليسار الجديد.
أن مفهوم التداول السلمي للسلطة السياسية يرتبط بمحددات فكرية ـ سياسية تتجلى بـ:ـ
ـ الإقرار بوحدانية التطور الرأسمالي الراهن وما يفرضه ذلك من إدماج البلاد في شبكة العلاقات الرأسمالية الدولية، وهنا نشير الى أن اليسار الجديد لم يحدد حتى اللحظة الراهنة مفهومه لطبيعة دولة العدالة الاجتماعية المنوي تحقيقها في حال استلامه السلطة السياسية .
ـ تتحدد المواقع السياسية للطبقات والفئات الاجتماعية من السلطة السياسية على ضوء الشرعية الانتخابية .
ـ سلمية الصراعات الاجتماعية ،واستبعاد العنف في حل الخلافات السياسية والتناقضات الاجتماعية .
أن التحليل المشار إليه لمفهوم التداول السلمي للسلطة السياسية يؤدي بالضرورة الى الأخذ بمفاهيم جديدة تتعارض وموضوعات أساسية في الفكر الماركسي ومنها : ـ
أولا : ـ الإقرار بالتعددية الطبقية والعمل في إطار الشرعية البرجوازية الذي يشترط التخلي عن موضوعات نظرية مثل المرحلة الانتقالية وبنائها الفكري ـ السياسي ،حيث أن مآل التناقضات الطبقية لا يؤدي الى نفي طبقة اجتماعيه واستبدالها بأخرى . بكلام أخر أن الصراعات الاجتماعية تشترط

الوحدة والتعارض وتستبعد التناقضات التناحرية .
ثانيا : ـ استبعاد الثورة الإشتراكية وتكتيكها العنفي واستبدالها بالتغيرات الاجتماعية التدريجية المشروطة بأشكال مشروعه لحل الصراعات الاجتماعية.
بعد تحليلنا لإحدى الموضوعات المركزية في الفكر السياسي للعديد من الأحزاب الشيوعية يواجهنا السؤال التالي : هل لازال الحزب الثوري بمواصفاته اللينينية محتفظا بطابعه (كهيئة أركان) للطبقة العاملة؟
أن الاجابة تتطلب الوقوف عند بعض الموضوعات التي أراها ضرورية ومنها: ـ
1: ـ أن موضوعة الوصول للسلطة والاحتفاظ بها انطلاقا من تداولها تشترط توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب الثوري وذلك استنادا الى تحليل طبيعة التوسع الرأسمالي ونتائجه المتمثلة بإفقار وتهميش العديد من الطبقات والشرائح الاجتماعية. بمعنى أخر أن الانقسامات الاجتماعية في الدول الوطنية تتطور على قاعدة الاستقطاب الرأسمالي ،وما ينتج عنه من اكثرية شعبيه معدمه واقليه كمبورادورية مترفة.
أن توسيع القاعدة الاجتماعية للأحزاب الشيوعية تفضي الى تمثيل مصالح هذه الكتل الشعبية ببرامج وطنية عامه وما يشترطه ذلك من الابتعاد عن البرامج الطبقية الضيقة والتي حجمت الفعالية السياسية للأحزاب الثورية في حقبة المعسكرين .
2: ـ تجديد الموقف من الدولة الوطنية والدفاع عنها باعتبارها الأداة الاساسيه في الدفاع عن المصالح الوطنية و التصدي لعمليات التهميش المتمثل بتنامي ازدواجية الهيمنة الوطنية / الدولية على أنشطتها الاقتصادية ـ السياسية وتطوير مواقعها ـ الدولة ـ في العلاقات الدولية التي تتبلور اتجاهات تطورها انطلاقا من توازنات مصالح الكتل الاقتصادية ـ السياسية المتنافسة.
3: ـ الدفاع عن الدولة الوطنية وبناء سلطة ديمقراطية يشترط تجديد الفعاليات التنظيمية ـ السياسية الضامنة لمشاركة الكتل الاجتماعية في الكفاح السياسي ـ الاقتصادي المعادي لنهج احتكار السلطة ونهج التبعية والتغريب.
بهذه المواصفات يبقى الحزب الثوري أداة تعبئه جماهيرية مدافعا عن مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية الواسعة المتضررة من النهج الجديد للراسمالية الليبرالية.

أن الخروج من الأزمة البنيوية ـ الفكرية لأحزاب اليسار الماركسي التي أنتجها انهيار الأممية الثالثة تتطلب حسب تقديري البدء ببناء خطاب فكري نقدي شامل يتصدى للمفاهيم والأفكار التي تحاول الرأسمالية الليبرالية فرضها تمشيا مع المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي و يشكل الالتزام بالمنهج الماركسي الناقد العتبة الاساسيه لبناء رؤية كفاحية قادرة على التصدي لوحشية راس المال المعولم .

أن نقد خطاب الرأسمالية الليبرالية يتطلب تفكيك منظومته الفكرية ـ السياسية بدوائرها الثلاث والتي يمكن تحديدها بـ: ـ

أولا: ـ الدائرة الاقتصادية.

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في تفكيك هذه الدائرة إلا أن الباحثين الماركسيين لم يتوصلوا الى رؤية شامله للقضايا المثارة لذلك لابد من تعميق الرؤية حول هذه الدائرة ومفاهيمها ـ التجارة الحرة، حرية السوق ، الوظيفة الاقتصادية للدولة ، الخصخصة ، وتأثيرات ذلك على الدول الوطنية وبناء نسيجها الاجتماعي هذا فضلا عن نقد المفاهيم المتعلقة بحرية حركة راس المال وما ينتجه من تدخلات في تحديد اتجاهات تطور الاقتصادات الوطنية . وما يفرزه من أنشطة تجاريه تساعد على نمو وتطور الشرائح الكمبورادورية الجديدة المعادية للمصالح الوطنية .

ـ أن التأثيرات المشار إليها تكتمل بنقد اشتراطات المؤسسات المالية الدولية وما تنتجه من إعادة بناء تبعية الدول الوطنية لمتطلبات المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي ، بدأ من تخلي تلك الدول عن مكتسباتها الوطنية وانتهاء في التدخل في سير صراعاتها الداخلية .

أن نقد الدائرة الاقتصادية يترابط مع التأكيد على سياسة (الاعتماد المتبادل) والتي تستمد مشروعيتها من أن التنمية الوطنية المستقلة ونهج (فك الارتباط) لم تعد سياسات واقعية لذلك فان وحدانية التطور الرأسمالي وترابط أجزائه المتقدمة منها والمتخلفة تشترط خلق علاقات جديدة من التعاون والتوازن بديلة عن سياسة النهب والاحتكار.

ـ نجاح سياسة التعاون والتوازن تشترط التصدي لطبيعة التوسع الرأسمالي الذي يسعى الى إعاقة (الاعتماد المتبادل) ويدفع باتجاه تهميش الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية انطلاقا من التطور اللامتوازن الذي يفضي الى استقطاب دولي بين اغلبيه فقيرة تابعه ومراكز راسمالية متقدمة.

ـ أن تطوير صيغة (الاعتماد المتبادل) تفترض النهوض بدور الدولة الوطنية باعتبارها ممثلا لرعاية المصالح الوطنية والتوازنات الاجتماعية استنادا الى وظيفتها الاقتصادية .

ثانيا: الدائرة السياسية.

لقد طور راس المال المعولم العديد من المنتجات الفكرية ـ السياسية أبرزها الديقراطية وحقوق الإنسان وفي هذا الاتجاه وبهدف رسم سياسة وطنية متلازمة مع التطورات الدولية لابد من تدقيق تلك المنتجات اعتمادا على التجربة الثرية التي راكمتها الحركة الثورية بما يخدم تطوير الكفاح المعادي لبربرية الطور الجديد من التوسع الرأسمالي . وهنا من المفيد التأكيد على أن إيديولوجية الرأسماليةالليبرالية تتعمد الفصل بين الحقوق السياسية للإنسان ومثيلاتها الاجتماعية ومن هذا المنطلق أود التركيز على بعض الموضوعات منها : ـ

ـ أن عالمية حقوق الإنسان تتطلب التركيز على الترابط بين السياسي ـ الاجتماعي فليس هناك ديمقراطية سياسية بدون حقوق وضمانات اجتماعيه.

ـ أن الإنسان وحقوقه السياسية ـ الاجتماعية ليست قضايا نظريه تجريدية بل هي قضايا واقعية ملموسة. وبهذا التحديد فان عالمية حقوق الإنسان تقود الى تشخيص القوى الدولية المسؤولة عن عرقلة بناء الشروط المادية ـ السياسية الضامنة لتلك الحقوق .

ـ تتحدد مسؤولية المراكز الرأسمالية في إعاقة تطويرحقوق الإنسان الاجتماعية في البلدان المتخلفة في ثلاث حلقات مترابطة : ـ

1: ـ ديون الدول النامية المتراكمة وخدمتها وشروط جدولتها والتي تشكل احد العوامل الاساسيه في تحجيم الحقوق الاجتماعية للإنسان.

2: ـ إنتاج وتصدير الأسلحة الى بلدان العالم الثالث والذي يؤدي الى استنزاف الثروات الوطنية ويحد من بناء المؤسسات الاقتصادية ـ الاجتماعية الضامنة لحقوق الإنسان في الاطار الوطني فضلا عن إثارة التوترات والحروب الإقليمية.

3 ـ سياسة الحصار الاقتصادي وما يجلبه من اعتداءات وحشـية على الحقوق الاساسية للإنسان ورفض استبدال تلك السياسة بدبلوماسية العزل السياسي والدبلوماسي للأنظمة البوليسية المعاقبة.

أن تجديد الخطاب السـياسي المعادي للرأسمالية الليبرالية يتطلب فضح الديمقراطية الشكلية التي يدعو إليها راس المال والتي تتجسد اليوم في التدخل في النزاعـــات الداخلية للدول الوطـــــنية بهدف التأثير على تلك

الصراعات بما يخدم القوى (الوطنية) الحليفة للاحتكارات الدولية ومساندتها في كسب المعركة الداخلية لصالح توجهاتها الاقتصادية ـ السياسية .

ثالثا : ـ دائرة العلاقات الدولية .

أفرزت الحقبة الجديدة من التوسع الرأسمالي العديد من المفاهيم والأفكار التي تشكل أدوات سياسية تساهم في صياغة العلاقات الدولية بما يتناسب ومصالح راس المال في مرحلته التدويلية. وإذا توقفنا أمام تلك المفاهيم فسنرى إنها تتشكل من مستويين: مستوى يتمثل في إعادة صياغة المفاهيم التي أنتجتها مرحلة المعسكرين (السيادة الوطنية ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ـ منع استخدام القوة في النزاعات الدولية....الخ) ومستوى أخر يتجسد في إشاعة مفاهيم جديدة تعبر مضامينها عن الحاجات الحقيقية لهيمنة المراكز الامبريالية في العلاقات الدولية .

لغرض تدقيق هذا الاستنتاج نحاول التعرض الى عدد من هذه المفاهيم وفحص مضامينها الفعلية.

1: ـ المجتمع الدولي.

بدا نشير الى أن خطاب الرأسمالية الليبرالية يتسم بالتجريد والغموض. ويخدم هذا التجريد الطبيعة اللاإنسانية للرأسمال في مختلف مراحل تطوره ، ومن هنا نرى أن مفهوم المجتمع الدولي يحمل في طياته سمتين : سمة التفوق العنصري إذ يجري حصر المجتمع الدولي بالمراكز الرأسمالية ومصالحها ومجالاتها الحيوية.

أما الثانية فتتمثل بسمة الإكراه الذي يجد تعبيره بضرورة التزام دول العالم بصيانة ورعاية تلك المصالح تحت شعار(الامتثال لإرادة المجتمع الدولي).

أن مفهوم المجتمع الدولي مفهوم متناقض ومتشظي ويحمل في طياته الصراع بين المصالح الدولية المختلفة وبهذا المعنى يمكن معارضة مفهوم المجتمع الدولي بمفهوم الأسرة الدولية الذي سبق وان جرى تداوله في حقبة المعسكرين . حيث يعبر هذا المفهوم عن وحدة المصالح الإنسانية من جهة وسيادة روح التكافل والتعاون بين أعضاءها استنادا الى موازنة المصالح الوطنية الدولية من جهة أخرى .

2: ـ الشرعية الدولية.

من المعروف أن مصطلح الشرعية الدولية قد أصبح شائعا بعد حرب الخليج الثانية، وإذا استبعدنا التنظير الحقوقي للمصطلح المذكور وأحلنا تفسيره الى حقل السياسة فانه لا يتعدى التعبير المكثف عن رفع المصالح الاقتصادية ـ والســـياسية للدول الامبريالية الى مصاف القانون الدولي والدفاع عن تلك

المصالح بصورة مشتركة. ومن هذا التفسير سرعان ما ينتصب السؤال التالي: هل يتماشى مفهوم الشرعية الدولية مع تعزيز مواقع الدول الوطنية باعتبارها أدوات فاعله في العلاقات الدولية ؟.
أن الإجابة يمكن تحديدها عند تعرضنا لبعض الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية والمتمثلة بـ: ـ
أ :ـ تجميد القرارات الدولية التي أفرزتها حقبة المعسكرين خاصة تلك القرارات المتعلقة بمصالح الدول الكبرى ، ومنها قرارات الصراع العربي الإسرائيلي.
بـ : ـ اختلال التوازنات الدولية لصالح المراكز الرأسمالية وما أنتجه ذلك الاختلال من انفراد الدول الكبرى في صياغة القرارات الدولية وإجبار الدول الوطنية على تطبيقها .
ج: ـ الابتعاد عن الوسائل السلمية والطرق الدبلوماسية في حل الخلافات الدولية الأمر الذي أدى الى تنامي أدوات الإكراه (حصار اقتصادي، تدخل عسكري، عقوبات متعددة) في العلاقات الدولية.
د :ـ ازدواجية معايير السياسة الدولية عند تشريع وتطبيق قرارات الشرعية الدولية .
3: ـ التدخل الإنساني
شهدت المرحلة الجديدة من تطور العلاقات الدولية ازديادا في حدة الصراعات العرقية الدينية ومارافقها من تدخلات خارجية مرتكزة على مبررات إنسانيه (حقوق الإنسان ، الديقراطيه ، حق تقرير المصير).
أن حق (التدخل الإنساني) (4) لا يمكن عزله عن مضمون التوسع الرأسمالي وحركته في الظروف التاريخية الملموسة ، حيث أن ذلك التوسع يتطلب تدويل الأزمات الوطنية انطلاقا من إدماج المصالح الحيوية للمراكز الرأسمالية في صلب الأزمات الوطنية ، وحلها (الازمة) لصالح الشروط الضرورية لتطور الأنشطة الاساسيه للرأسمال المعولم . وبهذا السياق فان معنى التدخل الإنساني يتضمن جانبين: أولهما جانب حقوقي يتمثل في خوض معركة تنازع المصالح من خلال مشاركة قوى خارجية متجسدة في راس المال الاحتكاري وقوته العسكرية في الصراع الوطني الداخلي. وثانيهما جانب اجتماعي ـ سياسي يهدف الى استنهاض قوى (وطنية) حليفه ومساعدتها في كسب المعركة الوطنية لصالح برامجها الاجتماعية وتوجهاتها السياسية . وبهذا فان تدويل النزاعات الوطنية وحق التدخل الإنساني يهدفان الى صياغة تبعية بلدان العالم الثالث بما يتناسب والطور

الجديد من حركة راس المال .
تلخيصا للآراء والأفكار الواردة لابد من إيراد بعض الاستنتاجات التي أراها ضرورية : ـ
أولا : ـ أدى انهيار دول الإشتراكية الفعلية وسيادة علاقات الإنتاج الراسمالية الى انهيار منظومة كاملة من الأفكار والبني التنظيمية والشعارات السياسية التي شكلت رافعات نضالية لحقبة المعسكرين .
ثانيا : ـ تتطلب المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي تجديد البناء الفكري ـ السياسي ـ الاجتماعي للأحزاب الماركسية تنطلق من التناقض بين وحدة المصالح الإنسانية ، والشروط الهمجية للعولمة الراسمالية.
ثالثا: ـ صياغة خطاب فكري ـ سياسي ناقد يرتكزعلى فضح المضامين الحقيقية لايديولوجية الراسمال المعولم ، والبدء ببناء مفاهيم سياسية وأدوات فكرية تستمد مشروعيتها من التشكيلة الوطنية المتفاعلة مع التغيرات الدولية.
رابعا : ـ توسيع القاعدة الاجتماعية للأحزاب الشيوعية بما يمكنها من تخطي إطاراتها الطبقية المحدودة وما يشترطه ذلك من صياغة برامج ومهام وطنية ملموسة.

الهوامش

1 : ـ يدعو غينادي زيوغانوف زعيم الحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية الى بناء (ايديولوجية وطنية) تدافع عن مصالح روسيا .
انظر غينادي زيوغانوف روسيا والعالم المعاصر صفحه 18 دار الطليعة الجديدة ترجمة عدنان جاموس .
2: ـ لازال مفهوم اليسار الجديد مفهوما ملتبسا بسبب عدم اكتمال النهج الفكري ـ السياسي للعديد من فصائله الناشطة.
3: ـ أدى انهيار موضوعة التضامن الاممي الى انكفاءات وطنية وترابطات قومية، وما نتج عن ذلك من اعتماد بعض الأحزاب الشيوعية على مبدأ (البراغماتيه الوطنية المعافاة) في التعامل مع الدول بغض النظر عن شكل نظامها السياسي انظر غينادي زيوغانوف: روسيا والعالم مصدر سابق.
4 : ـ دفعا لأي التباس فان حق (التدخل الإنساني) الذي أتناوله بالنقد هو ذلك (الحق) الذي دعت إليه وثيقة (التعاون الاستراتيجي) للتحالف الأطلسي والذي يترابط والوظيفة القمعية للدولة الراسمالية المرتكزة على موضوعة تدويل الصراعات الوطنية وتعديل مفهوم السيادة الوطنية .

المبحث الثاني

التوسع الرأسمالي وتغيرات وظائف الدولة الرأسمالية

المطلب الاول
التحالف الأطلسي وتدويل وظائفه الهجومية

شهدت السنوات الأخيرة سجالات فكرية حول العديد من الظواهر الاقتصادية ـ السياسية التي أفرزتها العولمة الرأسمالية، وتركزت هذه السجالات حول قضايا فكرية محوريه مثل السيادة الوطنية والتدخل الإنساني، الشرعية الدولية وتنامي استخدام القوة في السياسة الدولية، التبعية والتهميش التحالف الدولي ضد الإرهاب ....الخ من الموضوعات والعقد الفكرية ـ السياسية . واستنادا الى تلك الظواهر يحاول الكثير من الباحثين والمختصين استكشاف الملامح الجديدة الناهضة لحركة راس المال في مرحلتها الكونية .

وبالرغم من تلك الجهود الكبيرة والنتائج المثمرة التي أسفرت عنها تلك الدراسات إلا أن دوافع البحث والاجتهاد تبقى مستمرة مادام عالمنا (الجديد) لم تكتمل ركائز بنائه بعد مساهمة أولية في هذا الجهد المتعدد الطوابق أسعى الى دراسة النزعات البوليسية الناهضة في بناء الدولة الرأسمالية المعاصرة ارتباطا بانحسار دورها الاقتصادي من جهة . وتنامي اتجاهات السياسة الحربية للتكتل الأطلسي وتأثيراتها على تطور العلاقات الدولية من جهة أخرى .

الليبرالية الجديدة والوظيفة الاقتصادية للدولة

شكلت الوظيفة الاقتصادية للدولة البرجوازية واحدة من الوظائف الاساسية التي فرضتها متطلبات إدامة التضامن الاجتماعي بين الكتل والطبقات الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية حيث قطعت الدولة الرأسمالية أشواطاً كبيرة في ترسيخ وتطويرالموازنات الاجتماعية الكبرى. استناداً الى المنافسة بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين ولكن انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي وسيادة الليبرالية الجديدة أحدثا إختلالات جوهرية على الوظائف الاقتصادية ـ الخدمية للدولة الرأسمالية ودورها في ضبط التوازنات الاجتماعية . وفي حال تعرضنا الى تلك الاختلالات نجدها تتمثل بالعوامل التالية: ـ

ـ تفكيك سيطرة الدولة على العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأمر الذي أدى الى اختلال دورها في الحياة الاجتماعية وانحسار مساهمتها في مجالات الرعاية الصحية التعليمية والضمانات الاجتماعية. وقد استندت عملية تفكيك ملكية الدولة على عتلتين:ـ الأولى منهما الخصخصة والتحالف حيث عمدت الدولة الى خصخصة بعض القطاعات الخدمية ـ الإنتاجية والسماح للقطاعات الخاصة بالتحالف مع مثيلاتها في الدول الرأسمالية الأخرى.. وثانيتهما تمثلت بعمليات دمج العديد من الشركات الخاصة مع الشركات الاحتكارية الكبرى وما اشترطه ذلك الاندماج من انحسار سيطرة الدولة ورقابتها على مؤسساتها الوطنية.وبموازاة ذلك تنامت هجرة المكاتب الرئيسية للشركات الاحتكارية من بلدانها الأصلية الى مراكز رأسمالية أخرى وما نتج عن ذلك من اختلال السياسة الضريبية لصالح الشركات الاحتكارية سواء المهاجرة منها أو الوافدة .

ـ قادت سياسة الخصخصة والإدماج الى تنامي الدور السياسي ـ الاقتصادي للشركات الاحتكارية ، حيث تتشكل بنية إدارية ـ اقتصادية جديدة للعديد من الشركات الدولية وما اشترطه ذلك من تعديل القوانين الوطنية وإخضاعها لمتطلبات البنية الاحتكارية للشركات الدولية خاصة ما متعلق بالقضايا الأمنية الضريبية والعمالة والأجور والعقود النقابية .

إن التحولات المشار إليها أنتجت واقعا جديدا يكمن في تحول الدولة الرأسمالية الى مؤسسة خاضعة لتوجهات الشركات الاحتكارية وما يعنيه ذلك من تنامي النزعات القمعية للدولة الرأسمالية الهادفة الى ضبط التوترات الاجتماعية الداخلية أو التدخل في الصراعات الإقليمية الوطنية. على أساس الموضوعات السياسية ـ الاجتماعية الناتجة عن انحسار الوظيفة الاقتصادية للدولة الرأسمالية نحاول بملاحظات عامة متابعة التغيرات الحاصلة على المؤسسات السيادية وبالأخص منها المؤسسة العسكرية ورصد سماتها الجديدة ارتباطا بعمليات التدويل.

أولا : ـ ملامح تدويل الوظائف الاستخباراتية

من المفيد التذكير أن تدويل علاقات الإنتاج الرأسمالية أحدث سلسلة من الترابطات والاختراقات الاقتصادية ـ السياسية ـ الأمنية بين دول العالم واستنادا الى تلك الترابطات تشير التجربة الى أن تداخل الأجندة الأمنية الاستخباراتية بين دول العالم اتخذ مستويين الاول منهما تميز بتشابك وتداخل الأنشطة الأمنية المخابراتية بين المراكز الإمبريالية والذي تطور على أساس مكافحة الإرهاب تهريب المخدرات الجريمة المنظمة والحد

من الهجرة اللا قانونية. أما المستوى الثاني فتمثل بالترابط المتزايد بين المراكز الرأسمالية والدول الوطنية حيث اتخذ هذا الترابط أشكالا مختلفة منها التعاون الثنائي أو التعاون الإقليمي الذي يهدف الى عقد اتفاقات أمنية لتبادل المعلومات التي تساعد على ضبط الصراعات الاجتماعية والإقليمية لصالح) الاستقرار السياسي (والملاحظ أن علاقات التوازن اختلت في الفترة الأخيرة لصالح الأجهزة السرية لدول المركز الرأسمالي، حيث تمكنت هذه الدول من بناء شبكات استخباراتية ومكاتب علنية تحت واجهات وطنيه ودوليه.مختلفة...

إن اختلال (التعاون الأمني) لصالح دولة الهيمنة الرأسمالية يستند الى تعدد المهام التي تقوم بها الأجهزة المخابراتية التي تتعدى الإطارات التقليدية للتعاون والتي يمكن تحديد بعضها بـ : ـ

ــ رصد الاتجاهات العامة لتطور وتناقض البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للدولة الوطنية وبهذا الاتجاه تعير الأجهزة المخابراتية اهتماما كبيرا للتناقضات الاثنية الدينية بغية حصرها وفحص تطورها لغرض تفجيرها وتدويلها عند اختلال علاقات الهيمنة.

ــ اختراق المنظمات والأحزاب السياسية لغرض التأثير على توجهاتها السياسية وأساليبها الكفاحية، وتتخذ عمليات اختراق منظومة البلاد السياسية أبعادا جديدة حينما تعمد الأجهزة المخابراتية الى إنشاء وتمويل العديد من الأنشطة الثقافية والفعاليات السياسية بهدف إضعاف الرأي العام الوطني وتفتيته عبر ولاءات عرقية طائفية.

ـ متابعة الأنشطة المالية في البنوك الوطنية وتحديد طبيعة التشكيلات السياسية بحجة تجفيف منابع الإرهاب.

ـ تحديد ما يسمى بـ (الملاذات الآمنة) بهدف تدميرها.في الظروف الدولية المناسبة .

ثانيا: ـ مؤشرات تدويل الجيوش الوطنية

شهدت المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة الدولية تطورات عديدة تمثلت بظهور تحالفات عسكريه تتداخل فيها المهام الوطنية الدولية. وقبل إعطاء تقديرات حول طبيعة التكامل الجاري بين جيوش المراكز الرأسمالية والذي يشكل بدوره عتبة لتدويل الوظيفة العسكرية للجيوش الوطنية، وتأثيراتها على تطور العلاقات الدولية لابد لنا من تفحص مكانة وفعالية المؤسسة العسكرية انطلاقا من مواقعها الوظيفية في الدولة الرأسمالية.

من المعروف أن الجيوش الوطنية ظهرت كأداة سـيادية للدولة الرأسـمالية

والتي نشأت بدورها استجابة لحاجة نمو وتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية. وبهذا المعنى اعتبرت الجيوش أدوات خاصة مدافعه عن النظام من الاعتداءات الخارجية والاضطرابات الداخلية. وبدخول الرأسمالية مرحلتها الإمبريالية أصبحت الجيوش أدوات لغزو المحيط الخارجي لحاجة الراسمال الى امتدادات خارجية. ورغم تكييف النزعة الهجومية للدولة الإمبريالية بسبب توازن القوى الدولية سواء بين المراكز الرأسمالية أو بين الأخيرة والتحالف(الاشتراكي) المناوئ لها إلا أن النزعات الهجومية التدخلية لرأس المال اكتسبت زخما جديدا بعد انهيار ثنائية خيار التطور الاجتماعي وسيادة وحدانية التطور الرأسمالي.

لقد تعرضت المؤسسة العسكرية في المراكز الرأسمالية الى تغيرات هامة شملت العديد من مرتكزاتها ألاستراتجية وعقائدها الدفاعية. ولغرض متابعة تلك التطورات لابد من حصرها بثلاث حقول:- يتمثل الحقل الاول بتغيرات بنائها العسكري الذي نتج عن تطور الصناعات الحربية، وتنامي عمليات الإدماج المتلاحقة بينها وبين الصناعات المدنية وما افرزه ذلك من ظهور احتكارات عسكرية ـ مدنية تتعدى حدود الدولة الرأسمالية. .

إن التطورات المشار إليها أدت الى تبدلات جوهرية في بناء الجيوش الرأسمالية تمثلت بـــ

أولاً :- الاعتماد المتزايد على تشكيلات عسكرية قادرة على إدارة واستخدام التكنلوجيا العسكرية المتطورة ونواتها الاساسية القوة الصاروخية وما نتج عن ذلك من تقليص القاعدة الاجتماعية لجيوش المراكز الرأسمالية .

ثانياً:- تشكل طواقم عسكريه مهنية بعيدة عن التوجهات الوطنية لتلك البلدان.

أما الحقل الثاني فيتحدد بتغيرات الإستراتجية العسكرية حيث أدى استخدام التقنيات العسكرية المتطورة الى تغيرات في التكتيك العسكري تجسد في ظهور أنماطا جديدة من الحروب المدمرة اتسمت بتجاوز القواعد الدولية التي تتحكم بمسرح العمليات الحربية. ومن الملاحظ أن الحروب الحالية ارتكزت على مفاهيم جديدة منها: الابتعاد عن المجابهة البرية وفقا لمبدأ تقليل الخسائر البشرية لدى الطرف المهاجم انطلاقا من تدمير البنى التحتية لدولة الخصم وتحطيم مركزاتها الاقتصادية ـ الخدمية. ورغم أن هذا التكتيك العسكري يتجاوز القواعد الدولية وتمتد أثاره التدميرية الى الكتلة ألمدنيه من السكان إلا أن ذلك التجاوز يسعى الى تحقيق أهدافا استراتيجيه يتصدرها تفكيك البناء الاقتصـــــادي لدولة الخصـــــم وربط بناءها اللاحــق بالمراكز

الإمبريالية. ومنها: الإبقاء على جيوش الخصم سالمة بهدف وضع تسليحها وتدريبها وبناء أجهزتها الاستخباراتية تحت رقابة الدول الكبرى تمهيدا لتحويل وظيفتها الدفاعية الى وظيفة قمعية تتعدى حدودها الوطنية. إما الحقل الثالث فيتلخص بتعدد وتشابك التحالفات العسكرية حيث شهدت فترة ما بعد انهيار حلف وارسو تطورات جديدة لعل أهمها سيادة التكتل الأطلسي وتعدد أطرافه العسكرية انطلاقا من بناء تحالفات عسكرية دولية إقليمية.

إن ملامح تدويل الوظيفة التدخلية لجيوش المراكز الرأسمالية والذي تشكل الإستراتجية الجديدة لحلف الأطلسي قاعدة انطلاقها يترافق مع مساع متزايدة للإشراف على الوظائف الدفاعية السياسية لجيوش الدول الوطنية، ورغم عدم تكامل صياغة ذلك الإشراف إلا أن مبرراته القانونية ـ التنظيمية تنطلق من مرتكزين احدهم هو ضم العديد من جيوش الدول الوطنية الى التكتل الأطلسي وما يشترطه ذلك من تعديل أبنيتها ـ الجيوش ـ التنظيمية التسليحية بما يتلاءم والبنية الأطلسية .وثانيهم الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين المراكز الرأسمالية والدول الوطنية ورغم إن هذه التحالفات لا تشترط تعديل بنية الجيوش الوطنية ألا إنها من الناحية العملية تشكل امتدادا عسكريا للتحالف الأطلسي .

إن التقدير المشار إليه يستمد مشروعيته من أن التغيرات الحاصلة في التكنلوجيا العسكرية واحتكارها بيد المراكز الدولية وتنامي ميول التبعية والتهميش تشترط إرخاء سيطرة الدولة الوطنية على قيادة وتوجيه جيوشها الوطنية. وقبل تعرضنا للتغيرات الحاصلة على استراتيجية التحالف الأطلسي دعونا نتوقف عند السؤال التالي: هل نجحت عملية ترويض الجيوش الوطنية ؟ وما هو دورها وموقعها في الصراعات الوطنية ؟.

أن الإجابة على تلك التساؤلات تنطلق من دراسة أثار انحسار الوظيفة الاقتصادية للدولة الوطنية من جهة وطبيعة الآثار الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يحملها الراسمال الوافد من جهة ثانية. وارتكازا على تلك العوامل نقول أن المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي تحمل إفقارا متزايدا للعديد من الطبقات والشرائح الاجتماعية متزامنا مع ضغوطات اقتصادية ـ سياسية ترمي الى تحويل الدولة الوطنية ومؤسساتها السيادية الجيش الأجهزة الأمنية الى حارس لمصالح التكتل الوطني الدولي المهيمن. وبهذا السياق فان الدولة الوطنية مرشحة للصراعات اجتماعية حادة تتنامى على أساسها الوظيفة القمعية للجيوش الوطنية.

ثالثا : ـ الشرعية الأطلسية وتوازن المصالح الدولية
تمثل العقيدة الهجومية ـ التدخلية لحلف الأطلسي شكلا من أشكال تدويل الوظيفة الحربية لجيوش المراكز الرأسمالية وبقدر ما تشكل هذه الانتقالة من عودة الى مبدأ حق استخدام القوة في العلاقات الدولية ألا إنها تأتي منسجمة ومتجاوبة مع المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي وبهذا السياق تطرح الاستراتيجية الأطلسية تساؤلات شائكة منها: هل تدفع وحدانية التكتل الأطلسي الى ظهور تحالفات دولية جديدة ؟ وهل يعاد بناء الشرعية الدولية بما يتلاءم والتوجهات الأطلسية؟ وما هي طبيعة الأغطية السياسية ـ الأخلاقية التي تشكل الأسس الفعلية لتدويل النزاعات الوطنية ؟
أن محاولة الإجابة على تلك التساؤلات تتطلب جهدا من قبل الباحثين في شؤون العلاقات الدولية ترقى الى مستوى دراسة المضامين الحقيقية للعقيدة الهجومية للتحالف الأطلسي وما تفرزه من تأثيرات على تطور العلاقات الدولية .من جانبي سأعمد الى دراسة وحدانية التكتل الأطلسي وأثره على الشرعية الدولية ولكن قبل الشروع في متابعة تلك التأثيرات لابد من التوقف عند مرتكزات الاستراتيجية الأطلسية والتي لخصتها وثيقة الحلف المسماة (المفهوم الاستراتيجي للتحالف) التي تتضمن المبادئ التالية:ـ
ــ (الانتقال من فكرة الدفاع المشترك عن أراضي دول الأعضاء في الحلف الى الدفاع عن المصالح المشتركة).
ــ حق استخدام القوه خارج أراضي الحلف والسعي الى تطوير واحتكار قوة ردع نووية مترافقة مع مساع تبذلها الدبلوماسية الامريكية لتفكيك ومحاصرة المراكز النووية في البلدان الخارجة عن إطار التحالف .
ــ المشاركة في إدارة ألازمات الإقليمية الوطنية.
ـ قيادة التحالفات الدولية المناهضة للإرهاب.
أن المضامين الاساسية (لمفهوم التحالف الاستراتيجي) تؤكد على أن الوظيفة الجديدة للأطلسي تستند الى الدور الدولي التدخلي الذي تمارسه المراكز الراسمالية خارج حدودها الوطنية. بمعنى أخر تقنين الوظيفة القمعية للدول الإمبريالية وجعلها مبدأ من مبادئ القانون الدولي .
ولغرض تزكية هذا الاستنتاج لابد من التوقف عند الآثار التي أفرزتها العقيدة الهجومية للتحالف الأطلسي على القانون والعلاقات الدوليين والتي نجدها بـ: ـ
أولا ـ تفكيك مبدأ السيادة الوطنية، وإخضاعه لجملة من التعديلات ترقى الى مستوى إفراغه من مضامينه الســـيادية والعمل على ملاءمته بما يتناســب

ومصالح المراكز الدولية، وتستند عمليات الاختراق والتعديل على أساس تدويل الصراعات الوطنية الذي ينطلق من تعميم ايديولوجي عائم يرتكز على موضوعتين أساسيتين: أولهما حق (التدخل الإنساني) المصحوب بالقوة العسكرية للدفاع عن ضحايا الصراعات العرقية الدينية. وثانيهما (مكافحة الإرهاب الدولي) المرتكز على (تدمير الملاذات الآمنة).
استنادا الى الركائز المشار إليها تواجهنا الأسئلة التالية:ـ هل يشكل مبدأ حق التدخل محاوله لاقتسام العالم بين التكتلات الاقتصادية وهل يشكل تدمير الملاذات الآمنة أداة عسكرية لإجهاض بقايا السيادة الوطنية؟ وقبل هذا وذاك هل تشكل التداخلات الدولية الرامية الى إعادة صياغة الشرعية الوطنية أداة خارجية لبناء أنظمة حكم تتلائم والتوجهات التوسعية لراس المال ؟ .
أن هذه الأسئلة وغيرها قد تجد لها اجابات مختلفة ألا أن الوقائع تؤكد على أن الأغطية الأيديولوجية لعقيدة الأطلسي الهجومية ترتكز على تفكيك الدول الخارجة عن سيطرة المراكز الراسماليه بهدف بناء منظومة سياسية في الدول المستهدفة تستجيب لمتطلبات راس المال الدولي . بمعنى أخر التدخل في صياغة وتوجيه الصراعات الوطنية ـ الاجتماعية لصالح القوى والفعاليات السياسية المتناغمة مع المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي .
ثانيا ـ يعد تحول الأطلسي الى قوة هجومية ـ تدخليه هجوما أخيرا على التوازنات التي أفرزتها حقبة المعسكرين ومحاولة لإعادة صياغة الشرعية الدولية بما يتلاءم وحصرها بيد الدول الإمبريالية وقوتها الأطلسية .
إن المفاهيم السياسية ـ الحقوقية التي يحاول التحالف الأطلسي تثبيتها في العلاقات الدولية يمكن حصرها بالمواقع التالية: ـ
أ ـ ترسيخ ازدواجية القوانين الأطلسية الدولية وما يفرزه ذلك من تحجيم عمل مجلس الأمن وتعطيل آليته التي شكلت القاعدة السياسية لتوازن القوى إبان سنوات الحرب الباردة، ورغم عدم وضوح ردم الفجوة بين الشرعيتين، إلا أن هناك ميولا متزايدة تؤشر الى الأخذ بقاعدة توسيع صلاحيات التحالف الأطلسي استناداً الى شرعية مكافحة الإرهاب الدولي.
ب ـ إعادة صياغة الحالات التي تشكل انتهاكا للقوانين الدولية حسب الرؤية الأطلسية وهنا لابد من الإشارة الى أن حلف الأطلسي قد شرع العديد من الحالات التي أجاز فيها حق التدخل في البلدان الأخرى منها حالات ذات تأثيرات دوليه قضايا الإرهاب المخدرات (ومنها حالات ذات صفات سـياسـية ـ وطنية) تصفيات عرقية اضطـهاد ديني....الخ والتي يحاول

الحلف فرضها باعتبارها موضوعات أساسية للتشريعات الدولية في الفترة القادمة. وفي هذا السياق من المفيد التأكيد على أن اختلال التوازن الدولي سيفرض المزيد من الحالات التي تدول فيها النزاعات الوطنية الدولية.

إن هذه الرؤية تستند على مسارات تطور العلاقات الدولية التي تؤشر بدورها الى أن هناك توجهات اقتصاديه ـ عسكرية تهدف الى إخضاع دول العالم لاستراتجيات الهيمنة، وما يشترطه ذلك الإخضاع من صياغة دولية جديدة لطبيعة الأزمات الوطنية الإقليمية وحدود التدخل فيها، انطلاقا من تأثيراتها على استقرار مناطق النفوذ والهيمنة لهذا المركز الرأسمالي أو ذاك.

ثالثا ـ طبيعة وقيادة القوى العسكرية الدولية المخولة شرعياً للتدخل في البلدان الأخرى، وحدود ذلك التدخل، فضلا عن طبيعة الإجراءات العسكرية المعتمدة التي من شأنها إجبار البلد المعاقب على تلبية المطالب الدولية، وتأثيرات ذلك على البنية الاقتصادية ـ الخدمية وحقوق الإنسان في البلد المعاقب استنادا" الى التحليل المشار إليه تواجهنا الأسئلة التالية: هل تسمح الإستراتجية الأطلسية الجديدة بظهور إصطفافات دوليه ؟ . وهل يتجه العالم الى نهج التكتلات العسكرية انطلاقا"من التكتلات الاقتصادية؟

إن محاولة الإجابة على تلك التساؤلات تخضع حسب ما ازعم لجملة من التناقضات التي أنتجها قانون الاستقطاب الرأسمالي في مرحلتة الكونية والتي يتصدرها التناقض بين وحدة العالم وتوازن مصالح شعوبه وبين عمليات التهميش ـ والإلحاق المرافقة لتطور حركة قانون الاستقطاب المعولم .

المطلب الثاني
التوسع الرأسمالي وخصخصة المؤسسات الأمنية

بعد سيادة خيار التطور الرأسمالي برزت كثرة من التغيرات الدولية منها تطور الوظائف الدفاعية / الأمنية للدول الإمبريالية التي تجلت مظاهرها في تطور وانتشار الشركات الأمنية الخاصة وتعدد أغراضها الوظيفية ـ صيانة وحماية المؤسسات الاحتكارية، حراسة الشخصيات الحكومية والحزبية، تقديم المعلومات الاستخباراتية لهذه الجهة أو تلك ـ وصولاً إلى اعتبارها رديفاً للجيوش العاملة في مناطق التوتر والنزاع.

إن تطور الشركات الأمنية الخاصة وتنوع مهامها الوظيفية ألقى بظلاله على الدول الهشة التي أصبحت ميداناً فعلياً لنشاطها وما نتج عن ذلك من مخاطر جدية على مآل النزاعات الاجتماعية الداخلية التي باتت الشركات الأمنية الخاصة جزءً منه بسبب انحيازها لهذا الطرف الاجتماعي أو ذاك.

لهذه الأسباب بات من الضروري دراسة هذه الظاهرة الدولية التي أصبحت مؤشراً جاداً على تغيرات السياسية الدولية.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه الباحث لظاهرة الشركات الأمنية الخاصة يمكن حصرها في ثلاث ركائز أساسية يتمثل المرتكز الأول منها في أن ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة حديثة نمت وتطورت بعد الحرب الخليجية الثانية واحتلال العراق وبهذا المعنى فان دراستها تتطلب تحديد مواقعها في الفكر السياسي المعاصر ارتباطاً بمكانة الدولة واحتكارها (لوسائل العنف المشروعة) ـ جيش، أجهزة أمنية، واستخباراتي ـ من جهة وتماثل نشاطها المبني على الربح مع جيوش المرتزقة من جهة أخرى.

أما الركيزة الثانية فتتلخص في غياب البنية القانونية الدولية / الوطنية الناظمة لنشاط وآلية عمل الشركات الأمنية العاملة في مناطق النزاع والتوتر الأمر الذي جعل وظائفها خارج إطار القوانين الوطنية / الدولية.

أخيراً يرى الباحث الركيزة أن الثالثة تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان على أيدي منتسبي هذه الشركات وعدم إمكانية ملاحقتهم من قبل القوانين الوطنية.

أن أهمية البحث تكمن في إثارة الانتباه إلى ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ودراسة موقعها في الفكر السياسي المعاصر والتركيز على نتائجها السياسية المتمثلة بخصخصة الوظائف الأمنية للدولة الإمبريالية وانعكاس ذلك على طبيعة النزاعات الاجتماعية في الدول الهشة ومدى مساهمة تلك

الشركات الأمنية في تدويل النزاعات الداخلية. وفي ذات السياق فان البحث يهدف في مؤشراته العامة إلى تنبيه الأسرة الدولية إلى ضرورة وضع الضوابط القانونية الوطنية / الدولية لنشاط هذه الشركات خشية تحول أنشطتها إلى أنشطة إرهابية خارجة عن سلطة ورقابة القانونين الدولي والمحلي.

الدولة الرأسمالية الاحتكارية و المؤسسات الأمنية

لغرض ملاحقة نمو وتطور ظاهرة الشركات الأمنية يتحتم علينا الخوض في مواقع المؤسسات الأمنية ودورها في بنية الدولة الرأسمالية الاحتكارية وصراعها ضد خصومها ـ الدولة الاشتراكية والقوى اليسارية ــ الذي شكل ـ الصراع ـ العتبة الرئيسية لنمو وتطور الشركات الخاصة .
لغرض تقدير شرعية الفرضية الفكرية الأنفة الذكر لابد من إيراد الوقائع التالية : ــ
الواقعة الأولى ــ تنامي دور المؤسسات الأمنية في منظومة الدولة الرأسمالية وذلك من خلال اتساع دائرة أنشطتها السرية حيث أنيط بالمؤسسات الأمنية مهام تعدت حدودها الوطنية ارتكازا" على عاملين : الأول منهما إلغاء الرقابة على عملياتها السرية من قبل الهيئات الشرعية للدولة الرأسمالية . وثانيهما استقلاليتها النسبية وعدم التدخل في مساحة أنشطتها السرية .
الواقعة الثانية ــ التشابك والتداخل بين أنشطة المنظمات الإرهابية اليمنية منها واليسارية التي تحولت في مجرى النزاعات الاجتماعية إلى أداة تخريب ضد الحركات الديمقراطية المناهضة لسياسة المجابهة العسكرية، والانفلات الرأسمالي ، وبهذا ساهمت الدولة الرأسمالية وأجهزتها الأمنية المختلفة بتشجيع تلك التجمعات واحتضان الزمر المتطرفة منها وجرها إلى طريق الإرهاب .
الواقعة الثالثة ــ لم تقتصر فعالية أجهزة المخابرات السرية على تشجيع ومساعدة المنظمات الإرهابية الداخلية والخارجية وحسب بل تعدته إلى بناء حالة من الترابط العضوي بين أجهزة الدولة وبين تلك المنظمات حيث أعطى انتساب العديد من رجال الشرطة والأجهزة الأمنية إلى المنظمات العنصرية الإرهابية صيغة ترابطية بين الأعمال الإجرامية المراد تحقيقها وبين تخريب العمل السياسي المناهض لسياسة العسكرة والتدخل .

إن السياسة الداخلية للدولة الرأسمالية الاحتكارية المتمثلة باحتضان المنظمات الإرهابية انعكست على علاقاتها الدولية حيث اعتمدت سياستها الخارجية على خيار العنف بديلاً عن الحوار والدبلوماسية السلمية والتي تمثلت بـــ : -

1 ـــ الترابط الوثيق بين استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية وتنشيط الأجهزة السرية، وبهذا فقد ازدادت وبشكل كبير أنشطة الأجهزة المخابراتية والسرية التي تمارس الإرهاب بأشكال مختلفة أبرزها : تنظيمها للمجموعات المعادية للأنظمة التي أفرزتها حركات التحرر الوطنية ورفدها بالمرتزقة ذوي الاختصاصات المختلفة رغم التحريم الدولي لمثل تلك الأنشطة (1).

2ـ تدبير الانقلابات العسكرية وتقديم الدعم المالي والمعنوي للجنرالات اليمينيين بهدف استلام السلطة وطرد القادة الوطنيين منها . وقد ترافق هذا النهج مع اتساع نطاق فعالية الأجهزة السرية وتحويلها إلى أجهزة للإرهاب على النطاق الدولي .

3 ـ تشكيل قوات التدخل السريع التي حددت مهامها بالتدخل العسكري المحدود في المناطق الضامنة لأمن وحرية الاحتكارات الدولية، أو ما يسمى (بالمصالح) الحيوية (2).

إيجازا يمكن القول أن سمات الدولة الرأسمالية في المرحلة الاحتكارية تمثلت بنزعة العنف الشامل سواء باحتضانها للتطرف أو سعيها لتثبيت دبلوماسية العنف في العلاقات الدولية بديلا" عن سياسة التعايش السلمي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

استناداً إلى مجرى استعراضه لابد من تلخيص النتائج الاقتصادية السياسية لدور الدولة الرأسمالية في الحقبة الاحتكارية والتي يمكن إجمالها بالموضوعات التالية : ـ

أولاً: ـ كانت الدولة الاحتكارية في مرحلة المعسكرين الساند الأساسي للشركات الاحتكارات حيث وضعت الدولة مؤسساتها السيادية (الجيش، وأجهزة الأمن والاستخبارات) في خدمة الاتجاهات العامة لتطور حركة التوسع الرأسمالي وضمان امتداده خارج الحدود الوطنية.

ثانياً: ـ عمدت الدولة الرأسمالية وبهدف كسر واختراق المنظمات المناهضة للانفلات الرأسمالي إلى بناء المنظمات اليمينية والإرهابية في الداخل الوطني والعمل على ربط فعاليتها السياسية مع الأجهزة الأمنية للدولة الرأسمالية.

ثالثاً: ـ سعت الدولة الاحتكارية إلى تشكيل قوات المرتزقة لزجها بالحروب الخارجية لغرض إخضاع الدول الوطنية الناهضة إلى هيمنتها الدولية.

الليبرالية الجديدة والشركات الاحتكارية

إن الوقائع المشار إليها والتي ميزت الدولة الاحتكارية في حقبة المعسكرين طرأت عليها تغيرات جوهرية بعد سيادة وحدانية التطور الرأسمالي وهيمنة الليبرالية الجديدة الأمر الذي يدعونا إلى ملاحقة التغيرات الجديدة على الدولة الرأسمالية ودورها في العملية التاريخية الجارية من خلال المعطيات التالية: ـ

المعطى الأول: ـ أدى انحسار الوظيفة الاقتصادية للدولة الإمبريالية إلى انهيار (السوق الاجتماعي) المرتكز على التضامن الطبقي الأمر الذي أفضى إلى تنامي ظواهر جديدة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية للدولة الإمبريالية من جهة وعلى طبيعة ردود الأفعال الاجتماعية من قبل الطبقات الاجتماعية المتضررة من النهج الجديد من جهة أخرى. (3)

المعطى الثاني: ـ أفضى اختلال الدور الاجتماعي للدولة كحارس للتوازنات الاجتماعية إلى انحيازها السافر لحركة راس المال وشركاته الاحتكارية من خلال تسريبها ـ الدولة ـ العديد من وظائفها التشريعية والقضائية إلى الاحتكارات الدولية حيث منحت هذه الاحتكارات صلاحية إصدار تشريعات موضعيه تتعلق بتنظيم الحياة الداخلية للاحتكار، التسريح الكيفي، عمليات دمج الشركات، نقل الفروع الإنتاجية إلى خارج البلد ألام بهدف استغلال قوة العمل الرخيصة، التهرب من الضرائب التي تشكل بدورها مصدرا من مصادر التوازن الاجتماعي.... الخ من الإجراءات التي شكلت بدورها سياجا" امنيا" مواجها" لقوة العمل.

المعطى الثالث: ـ أدت الوقائع المشار إليها إلى نتيجتين خطرتين على التماسك الاجتماعي إحداها: اتساع حجم البطالة في الدول الرأسمالية وما نتج عنها من تشكيل ما يسمى بـ (جيش العمل الاحتياطي)الذي يجاهد أفراده من اجل الحصول على فرصة عمل متحررة من الضمانات النقابية. وثانيهما استنكاف الشركات الاحتكارية عن إبرام عقود عمل جديدة بينها وبين النقابات العمالية الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة عقود العمل المبرمة بما يضمن لها ـ الشـركات ـ إضعاف فعالية الاحتجاجات العمالية وما يفرزه ذلك من تقليص المنجزات الاجتماعية التي كسـبتها الطبقتين

الوسطى والعاملة في نزاعاتهما التاريخية. (4)
المعطى الرابع: ـ أفضى اختلال الترابطات الاجتماعية وتفجر الصراعات العرقية وشيوع الجريمة المنظمة واتساع تجارة المخدرات إلى تطور الميول البوليسية للدولة الإمبريالية وما يعنيه ذلك من تنامي نزعات تقليص الشرعية الديمقراطية. لهذا بات صعبا" عدم الاتفاق مع الموضوعة القائلة أن (النزعة على تأسيس النظم الاستبدادية تتركز كرد فعل على التطبيق الزائد على الحاجة لليبرالية ألمحدثه) (5) وبهذا السياق يحق لنا الاستنتاج بأن اللبرالية الجديدة تتساوى في نتائجها السياسية مع النتائج التي افرزها احتكار الدولة لوسائل الإنتاج في النماذج الاشتراكية، وذلك في جنوح كلا النموذجين نحو تقليص الديمقراطية وسيادة النزعة البوليسية.
المعطى الخامس: ـ قادت التغيرات الهيكلية في المراكز الإمبريالية إلى انقسام مجتمعاتها بشكل جلي حيث تجسد ذلك الانقسام بأشكال عدة أهمها: تنامي دور الأحزاب والتجمعات اليمينية التي تحاول تجميع القوى المحبطة والفئات المنسلخة عن شرائحها الاجتماعية في إطارات عنصريه تهدف إلى تسريب المشاعر المناهضة للمصاعب الاجتماعية التي أنتجتها حركة راس المال إلى مسارات عنفيه ضد الجاليات والمؤسسات الأجنبية المستوطنة في أمريكا والدول الأوربية. وفي هذا المنحى نشير إلى تبلور الأحزاب والتجمعات اليمينية في أشكال تنظيميه شملت القارة الأوربية بأسرها بدءً من ألمانيا ممثلة بالحزبين الليبرالي والجمهوري مروراً بايطاليا ممثلة بحزب امبرتو بوسي وانتهاء بفرنسا وتوطد المكانة السياسية للعنصري لابيون.
إن الإشارة إلى انتظام التجمعات اليمينية والزمر العنصرية في مؤسسات سياسية لا يعني أن النزعات العنفية قد جرى تدجينها في اطر الشرعية الديمقراطية بل يمكن القول إن ميول التطرف في الدول الإمبريالية تتطور بأنساق فوضوية وهذا ما تؤكده الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت الممارسات الإرهابية فيها أشكالاً انتقامية، صرعات دينية وتمردات فردية الأمر الذي عكس طبيعة ألازمة الوطنية الأمريكية التي (تتشابك في بنتيها الاجتماعية الفروق العرقية والطبقية) (6).
باختصار يمكننا التأكيد على بعض المعطيات منها: ـ
1: ـ أفضت المرحلة الجديدة من حركة التوسع الرأسمالي إلى جنوح التشكيلة الرأسمالية العالمية بدولها الإمبريالية والرأسمالية المخلفة نحو النزعة البوليسية وهذا ما يتجلى بالقوانين الصادرة عن الدولة الإمبريالية

الأولى وكذلك صعود الأحزاب اليمينية في دول أوربا ألمانيا وفرنسا. (7)
2: ـ أن المنظمات اليمينية العنصرية الناهضة في أوربا وأمريكا يمكن اعتبارها شكلا" من أشكال المنظمات الإرهابية التي يشترط الطور الجديد من التوسع الرأسمالي تنامي فعالياتها السياسية الإجرامية.

إن المعطيات المشار إليها تقودنا إلى معاينة انعكاس الاختلالات الداخلية للدولة الإمبريالية على سياستها الخارجية؟ وكذلك دورها ـ الدولة الإمبريالية ـ في المساعدة على إنشاء الشركات الأمنية الخاصة، ولكن قبل هذا وذاك نتعرض لمضامين السياسة الدولية في الحقبة الحالية من التوسع الرأسمالي. ؟
بهدف التقرب من الإشكالات الفكرية والسياسية للموضوعات المثارة لابد لنا من إيراد بعض المنطلقات الفكرية والتي أجدها في: ـ
ـ بسبب وحدانية العالم الرأسمالي المرتكز على وحدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي انتقلت الدول الإمبريالية من عالم المنافسة المستند إلى القوة العسكرية / الاقتصادية إلى سياسة التضامن الدولي المبني على سياسة التوازنات الدولية المرتبطة بتطور المصالح الاستراتيجية لحركة راس المال التوسعية.
ـ أن سياسة التضامن الدولية بين المراكز الإمبريالية لا تنفي النزاعات الدولية الجديدة المتمثلة بالمنافسة بين الدول (الإمبريالية القديمة) والدول الرأسمالية البازغة (الصين، روسيا الاتحادية، الهند). حيث تتبدى تلك النزاعات في مطالبة الدول الناهضة في الحد من الهيمنة الأمريكية واستبدالها بتعدد المراكز الدولية.
ـ يستند التنازع بين الدول الإمبريالية والرأسمالية البازغة إلى قانون التطور المتفاوت الناظم لتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية والذي يتجلى في الظروف التاريخية المعاصرة بميلين الأول منهما النزوع نحو بناء تكتلات اقتصادية قارية وإقليمية النافتا، الاتحاد الأوربي، رابطة الآسيان. وثانيهما التطور المتفاوت بين القطاعات الأساسية الناظمة لحركة الاقتصاد العالمي ـ قطاع التكنولوجيا، والقطاعات العسكرية ـ الصناعية، ناهيك عن قطاع الطاقة.
إن التعارضات بين مصالح القوى الاجتماعية السائدة للقطاعات القائدة في الاقتصـــاد العالمي لا يمكنها عرقلة سـياســـة التضامن الدولي بين الدول الإمبريالية الكبرى التي تجد تعبيرها في تســريع الميول الاندماجية المتمثلة

بالمفاصل التالية: ـ
أولاً: ـ
1: ـ اندماج متسارع بين الشركات الاحتكارية وتنامي سيطرتها على الدول الإمبريالية من خلال بناء بنية إدارية أمنية للشركات الاحتكارية تتخطى المؤسسات الأمنية والإدارية للدولة الأمر الذي أرغم الدول الإمبريالية على تسريب جزء من وظائفها الأمنية / الإدارية إلى الشركات الاحتكارية مثلا (التوظيف، التسريح من العمل، تحديد ساعات العمل، الحراسة، جمع المعلومات الاستخباراتية، إنشاء وحدات أمنية خاصة).
إن السمة المشار إليها تتزامن وسمة أخرى تكمن في التدويل المتزايد للبنى الإدارية/ الأمنية للشركات الاحتكارية من خلال اندماج الطاقم البيروقراطية للدولة الإمبريالية مع الطاقم الإدارية للشركات الاحتكارية حيث بات صعباً التفريق بين إدارة الدولة العامة وإدارة شئون الشركات الاحتكارية.
أن سياسة الاندماج المتسارعة بين الدولة والاحتكارات الدولية تنتقل من قاعدتها الوطنية التي ميزت الحقبة المنصرمة إلى فضاءلت دولية وذلك بسبب حركة رأس المال الدولية.
2: ـ أن التدويل المتزايد لأنشطة الشركات الاحتكارية الاقتصادية منحها حقوقاً قانونية أفضت إلى زيادة تأثيرها على تطور مسار السياسة الدولية. الأمر الذي مكنها من رعاية وتشجيع المؤسسات الأمنية الخاصة باعتبارها فصائل قتالية حارسة لمصالح الشركات الدولية.
ثانياً: ـ تدويل الوظائف الحربية للتحالف الأطلسي وذلك من خلال تحوله إلى أداة عسكرية ضامنة لرعاية حركة التوسع الرأسمالي في الحقبة الجديدة من العولمة الرأسمالية.
إن وحدانية التحالف الأطلسي وتدويل وظيفته العسكرية يستند إلى جملة من التغيرات الجديدة التي أراها في:
1ـ التشابك والتداخل بين الطاقم القيادية لجيوش الدول الإمبريالية لإدارة واستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة.
2: ـ التنسيق المتزايد بين أجهزة الاستخبارات العسكرية والأمنية وتزايد فعاليتها في البنية البيروقراطية للدول الإمبريالية وذلك لتشعب وظائفها المرتبطة في متابعة وإجهاض الأنشطة الإرهابية والهجرة الغير قانونية، ومكافحة المخدرات فضلا عن محاصرة التوترات الداخلية.
3: ـ الترابط بين المجمعات العسكرية وشركاتها الاحتكارية مثل "بوينج" و"لوكهيد مارتن" و"نورثروب جرومان" وبين الشركات الأمنية الخاصة

حيث سعت الشركات الاحتكارية إلى إنشاء أقسام استخباراتي وأمنية داخلية خاصة بها، وهو ما يمكن تسميته بـ (مجتمع استخبارات ظل).
أن السمة المشار إليها يؤكدها أحد خبراء الاستخبارات حيث يقول (نحن نرغب في أن يتمكن رجال استخباراتنا من الوصول إلى أحدث التقنيات والحصول على أفضل الخبرات في مجال الاستخبارات، حتى لو أدى ذلك إلى التعاون مع جهات خارج الحكومة). (8)

إن الترابطات بين المجمعات العسكرية وشركاتها الاحتكارية تتشابك مع ترابط آخر يتمثل في تداخل أنشطة المجمعات العسكرية والشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق التوتر عبر تصدير السلاح. وبهذا الصدد تشير الباحثة فريدا بيريجان في مركز "آرمز تريد ريزورس" التابع لمعهد السلام الدولي) إلى أن شركات السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية (تعتبر الأولى في إنتاج صواريخ سطح- جو وفي مبيعات الأسلحة وتصدير السفن الحربية إلى دول نامية حيث أعلن "البنتاجون" في السنة المالية 2006 أن مبيعات الأسلحة الأمير كية بلغت 21 مليار دولار). (10).
على ضوء ما تقدم نرى أن سياسة الاندماج المتسارعة بين طواقم الشركات الاحتكارية الدولية وبين أجهزة الدولة البيروقراطية أفضى إلى تلك التغيرات التي شهدها الفكر السياسي بعد انهيار حقبة المعسكرين والمتمثلة بـ: –
1: تحجيم مبدأ السيادة الوطنية بهدف تسريب الوظائف السيادية للدولة الوطنية إلى الشركات الدولية ومؤسساتها الأمنية الخاصة. وما يحمله ذلك من تحول الدولة الوطنية إلى شركة أمنية حارسة لمصالح الشركات الاحتكارية.
2: ـ اختلال الوظائف الاقتصادية/ الخدمية للدولة الوطنية عبر سياسة خصخصة قطاعها الاقتصادي وتسليم فعاليته للشركات الدولية.
3: ـ التخلي عن مبدأ حق احتكار الدولة لثرواتها الوطنية.
على أساس المعطيات والتغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية لابد لنا من التعرض إلى الشركات الخاصة ودورها في السياسية الدولية.

الشركات الخاصة ووظائفها الأمنية
اشترطت الحركة التاريخية للتوسع الرأسمالي تلاحماً بين القوة العسكرية والشعارات الأيديولوجية، وبهذا التلاحم يواصل رأس المال المعولم حركته

استناداً إلى تزاوج الليبرالية الجديدة ونهج المغامرة العسكرية بهدف تغيير السياسية الدولية بما يتلاءم وتطورها اللاحق من خلال حزمة سياسية / عسكرية تتمثل بالوقائع التالية:
ـ تداخلات عسكرية هادفة إلى تفكيك الدول الفدرالية كما جرى في يوغسلافيا وما نتج عنها من نشوء دول جديدة شكلت مجالا حيوياً جديداً للاستثمار الرأسمالي.
ـ تداخلات في الشئون الوطنية للدول الهشة لغرض تغيير أنظمتها السياسية (العراق) فضلاً عن التدخل في النزاعات الداخلية عبر مساندة وتشجيع قوى اجتماعية متحالفة مع القوى الدولية ضد قوى رافضة للسياسية الأمريكية .
ـ استخدام القوة في ضرب الملاذات الآمنة للقوى (الإرهابية) وتخريب البنى التحتية للدول المستهدفة.
ـ تفكيك هيمنة الدول الهشة على ثرواتها الوطنية وتسويق مبادئ الخصخصة والتكيف الهيكلي كاشتراطات أساسية لمعونة المراكز المالية (البنك والصندوق الدوليين).
خلاصة القول إن السياسة الدولية الجديدة المتسمة بالعنف وتجاوز سيادة الدول الوطنية الهشة بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان هي الحاضنة الفعلية لنشوء وتطور المؤسسات الأمنية الخاصة.

انطلاقاً من تغيرات السياسة الدولية نحاول التعرض لطبيعة الشركات الأمنية الخاصة عبر المفاصل التالية:
1: السمات الأساسية للشركات الأمنية الخاصة.
2: ـ الوظائف العامة لتلك الشركات.
3: ـ الوضعية القانونية للشركات الأمنية الخاصة.
4 : ـ أخيراً لمحة مكثفة عن أهم الشركات الأمنية.

1: ـ السمات الأساسية للشركات الأمنية: ـ
تتشكل القوى الاجتماعية الفاعلة في الشركات الأمنية الخاصة من مصادر وشرائح طبقية مختلفة رغم أن قاعدتها الاجتماعية تتأتى من قوى هامشية افرزها الطور الجديد من العولمة الرأسمالية وفي هذا السياق نحاول التقرب من طبيعة القوى الاجتماعية الناشطة في المؤسسات الأمنية الخاصة وسماتها الأساسية ضمن المعطيات التالية: ـ
أ: ـ تتكون الطواقم القيادية لشركات الأمنية من قيادي المؤسسات الأمنية

العسكرية السابقين ومن شخصيات نافذة تسعى إلى تطوير أنشطتها الخاصة من خلال ارتباطها بالشركات الاحتكارية الكبرى وكذلك المؤسسات الأمنية للدولة الرأسمالية. ومن الهام في رؤيتنا هذه التأكيد على ملاحظة مفادها أن خصخصة القطاع الأمني يأتي بمثابة تعويض لانحسار القاعدة الاجتماعية لجيوش الدولة الرأسمالية (11).

ب : ـ تظم القاعدة الاجتماعية للشركات الأمنية خليطاً متنوعاً من منتسبي الأجهزة المخابراتية المسرحين ، عناصر مهمشة عاطلة عن العمل ، مجندون لديهم خبرة في العمل خاصة من القوى الأمنية السابقة العاملة في خدمة الأنظمة الديكتاتورية والإرهابية وتعتبر كثرة من البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة مثل شيلي، كولومبيا، غواتيمالا والسلفادور ، سوقاً رائجة لمد الشركات الأمنية الخاصة بمقاتلين سابقين ذوي خبرات قتالية، يمكن استدراجهم بالأجور المغرية . (12) . وارتباطاً بذلك تشكل جنوب أفريقيا سوقاً مثالية للشركات الأمنية الخاصة نظراً لخبرة مؤسساتها الأمنية العاملة في حقبة التمييز العنصري وأنشطة رجالها في مؤسسات أمنية عنصرية مثل (مكتب التعاون المدني، كتيبة الجواميس 32، وفرقة المظلات، وكوماندوز الاستطلاع، والكيفيت والفلاكبلاس). (13)

ج: ـ إن سمة التهميش وسوابق انتهاك حقوق الإنسان الملازمة لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة أنتجت قضيتين أساسيتين واحدة منها التعتيم على السير الذاتية والوثائق الشخصية للمجندين فضلاً عن أنشطتهم السرية السابقة. وثانيتهما غياب النزعات الإنسانية والالتزامات ألأخلاقية لنشاط منتسبي تلك الشركات.

د: ـ بالرغم من وجود دولة حاضنة لمقار الشركات الأمنية الخاصة إلا أن مجنديها من مواطني دول مختلفة الأمر الذي وسمها بصفة التدويل. وبهذا المعنى أكد دوج بروكس رئيس اتحاد عمليات السلام الدولية وهي مجموعة تجارية تضم 35 شركة أمن خاصة حينما أشار إلى أن (هناك عولمة حيث تبحث الشركات ببساطة عن أفضل الطرق من حيث فعالية التكاليف لأداء الأعمال) (14).

وتأكيداً لصفة التدويل يقول الباحث الأسباني خوسيه لويس جوميز دل برادو(إنها ظاهرة عالمية، هناك مجندون من الفلبين ومن جزر فيجي وبلدان أخرى كثيرة.. .) (15)

هـ:ـ تشكل الأجور العالية والربح السريع الباعث الحقيقي لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة حيث تدفع تلك الشركات مخصصات عالية إلى مجنديها.

وتتأتى قدرة الشركات الخاصة على دفع هذه الرواتب الضخمة من حصولها على عقود سخية من وزارة الدفاع الأمريكية. وهنا نشير إلا أن شركة بلاك ووتر تسلمت505 مليون دولار على شكل عقود خاصة من الحكومة الأمريكية منذ عام 2000.وبهذا أصبحت الشركة قادرة ليس على دفع الأجور العالية بل على بناء قاعدة لجيش خاص من المجندين في أماكن تواجدها، مزودة بطائرات هليوكوبتر ومدرعات مع جيش يضم 20 ألفاً من المرتزقة. (16)
ولغرض خلق حوافز مالية لجذب المجندين بعقود خاصة في مناطق التوتر، تدفع شركة Backwater 350 ألف دولار سنوياً للمتعاقد مقارنة بـ 36 ألف دولار سنوياً متوسط راتب الجندي في الجيش الأمريكي النظامي.

2: ـ الوظائف العامة للشركات الأمنية الخاصة
إن دراسة مهام الشركات الأمنية ووظائفها العامة تنطلق حسب ما أرى من مستويين أساسيين وهما: ـ
المستوى الأول: ـ اعتبار الشركات الأمنية الخاصة رديفاً للجيوش النظامية في مناطق التوتر استناداً لوجود تغيرات جوهرية في بنية المؤسسات العسكرية في الدول الإمبريالية وبالتحديد منها تقلص القاعدة الاجتماعية لجيوش تلك الدول بسبب اعتمادها المتزايد على التكنولوجيا المتطورة ومنها عزوف المواطن الغربي عن الالتحاق بالخدمة العسكرية وما نتج عن ذلك من تنامي أعداد المنتسبين إليها من أصول أجنبية. ومنها إزالة الحرج القانوني والأخلاقي عن المؤسسة العسكرية للدولة الإمبريالية عند ارتكابها لجرائم منافية للقانون الدولي الإنساني. وبهذا الإطار تعتبر الشركات الخاصة الشكل التنظيمي الأفضل لمساعدة الجيوش النظامية في إنجاز الكثير من المهام والوظائف الضرورية أهمها الحماية للمؤسسات العاملة في مناطق التوتر، حراسة الشخصيات السياسية القيام بالمهام الاستخباراتية فضلاً عن القيام بأعمال خدمية من سائقي الشاحنات والميكانيكيين وتقنيي الكمبيوتر.
لغرض تأكيد شرعية الآراء المشار إليها تؤكد المصادر الأمريكية إلى (أن عدد المتعاقدين الأمنيين في العراق قد بلغ 180 ألفا، وزاد على إعداد القوات الأمريكية العاملة في البلاد والبالغة 160 ألفا حيث تشير هذه الأرقام إلى أن أكثر من 180 ألف عنصر من بينهم أمريكيون ومن جنسيات أخرى وعراقيون يعملون حاليًا في العراق بعقود أمريكية). (17)

المستوى الثاني ـ وظائف الوكالة العامة: بعد تدقيق طبيعة المهام الموكلة للشركات الأمنية الخاصة نجدها متعددة ومتشعبة ولكن السمة الغالبة على هذه الوظائف كونها وظائف جرى استعارتها من الأجهزة الاستخباراتية للدول الكبرى الأمر الذي يعني الترابط الوثيق بين الأجهزة الأمنية للدول الإمبريالية وبين الشركات الأمنية الخاصة.وبهذا المنحى يشير تقرير لصحيفة لوس أنجلوس تايمز من محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمير كية إلى (أن عدد المقاولين الخصوصيين العاملين في المحطة يفوق عدد الموظفين الحكوميين بنسبة ثلاثة إلى واحد). (17)
وتؤكد الإحصائيات المختصة إلى أن عدد المنشآت الخاصة المتعاونة مع وكالة الاستخبارات الوطنية قد ارتفع من (41 منشأة عام 2002 إلى 1265 منشأة عام 2006 وهو ما يجعلنا نقول إن الأمر بدا وكأنه تدافع جديد على الذهب أو فقاعة جديدة ولكن في مجال الأمن القومي هذه المرة).(18)
إن وظائف الوكالة العامة هي وظائف شاملة منها حماية السفارات الأمريكية في العالم كما تفعل واين كروب ومنها العمل في تنسيق الخدمات الأمنية، ومنها تدريب جيوش بعض البلدان كما تفعل فينيل كورب لتدريب الحرس الوطني السعودي، ومنها مهام التنسيق العسكري والمدني وحماية القوات الأمريكية وتدريب قوات عراقية كما تفعل ايجيز ديفنس سيرفيسيز البريطانية. (19)
تكثيفاً لما قيل يمكن توصيف الشركات الأمنية الخاصة بكونها أجهزة متشعبة تقوم بوظائف متعددة سرية ومكشوفة لخدمة المهام الأساسية لجيوش الدول الإمبريالية تتجاوب وحركة التوسع الرأسمالي في طوره المعولم.

3 : ـ الوضعية القانونية للشركات الأمنية الخاصة: ـ
بداية لابد من التأكيد على أن الشركات الأمنية الخاصة وبسبب حداثة نشوءها تفتقر الإطار القانوني الناظم لأنشطتها الفعلية الأمر الذي أفضى إلى انعدام الرقابة الوطنية/ الدولية على نشاطها.
إن غياب الإطار القانوني الناظم لأنشطة الشركات الأمنية الخاصة يتداخل مع إشكالية قانونية أخرى تتمثل في أن الشركات الأمنية الخاصة تتمتع بحماية بلد المنشأ ناهيك عن عدم خضوعها لقوانين الدول الوطنية العاملة فيها وهذا ما تجسد بشكل صارخ في الأمر رقم 17 الصادر من الحاكم العام في الإدارة الأمريكية المحتلة للعراق بول بريمر والذي أعطى لمنتسبي

الشركات الأمنية الخاصة الحصانة الأمريكية القاضية بعدم مقاضاتها أمام القضاء العراقي عن التهم الجنائية الموكولة إليهم.
إن غياب الرقابة القانونية الوطنية الدولية على نشاط الشركات الأمنية الخاصة يتجلى بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير بعض المعطيات إلى عدم خضوع منتسبي بلاك ووتر والشركات الأمنية المماثلة، للقانونين الأمريكي والدولي. وبهذا المسار يؤكد سيناتور ديمقراطي أمريكي على أن (غياب الإطار القانوني بشأن الممارسات القتالية لأصحاب العقود الخاصة وفر لهم ارتكاب جرائم دون أن يخضعوا للمساءلة القانونية) (20).
انطلاقا من تزايد القلق والخشية لدى أوساط حقوقية وسياسية من ممارسات الشركات الأمنية الخاصة أشارت المحكمة الفيدرالية الأمريكيّة إلى عدم وجود وثائق قانونية لدى المحكمة تخولها (مساءلة شركات الحماية الأمنية على جرائم عناصرها أو التحقق من قانونية ومشروعية ومصادر الثروات الطائلة التي تجنيها هذه الشركات). وبهذا المعنى تحدثت جريدة الإندبندنت البريطانية عن نكوص حكومة بلير عن وعودها بالسيطرة على الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق، بل رأت العكس حيث إنها ـ الحكومة ـ تشجّع هذه الشركات بمنحها عقوداً بملايين الجنيهات مقابل مهامَّ يمكن أن تقوم بها القوات البريطانية. (21)
إن أحد القضايا الأساسية التي تعقد وضع إطار قانوني للشركات الأمنية الخاصة كما يرى الكثير من الباحثين تكمن في وجود سلسلة طويلة من المتعاقدين تعمل مع شركات متعددة، الأمر الذي يجعل متابعة الأنشطة السرية المختلفة لهذه الشركات أمر في غاية الصعوبة، ولهذا يعتقد البعض أن الوضع خرج عملياً عن السيطرة. (22).

إن الإشكالية الحقوقية المحيطة بنشاط الشركات الأمنية الخاصة وغياب المسائلة القانونية عن أنشطتها جعل التفريق بينها وبين جيوش المرتزقة أمر في غاية الصعوبة رغم أن الكثير من مجنديها تجذبهم مهنة الارتزاق.

تأسيساً على ذلك ولعدم اعتبار الشركات الأمنية الخاصة شكلاً من أشكال جيوش الارتزاق فان القانون الدولي لم يضع إطارا قانونياً لأنشطتها المتعددة ولم ينجز أي تعريف قانوني لمسؤولياتها وحقوقها سواءً كان ذلك في القانون الدولي الإنساني أو القوانين الوطنية الحاضنة لها أو العاملة على أراضيها. في هذا المنحى عبر غوميز ديل برادو وأربعة خبراء آخرين

مستقلين في تقرير سلمته المجموعة في آذار/مارس إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عن القلق من شروط تجنيد الأشخاص في شركات أمنية أمريكية خاصة بينها "تريبل كانوبي" و"بلاك ووتر". بسبب أن غالبية هؤلاء المجندين عناصر شرطة سابقين أو عسكريين من الفيليبين والبيرو والاكوادور. (23)
إن غياب الإطار القانوني الناظم لعمل الشركات الأمنية الخاصة لا يمنع من الإشادة بجنوب أفريقيا باعتبارها الدولة الوحيدة التي أصدرت قانونا يشير إلى معارضة الدولة للنشاط العسكري الأجنبي من أجل الربح الخاص للأموال، ووفقاً للوائح قانون العون العسكري الأجنبي فان هناك عقوبات جزائية تحد من إمكانيات الشركات والأفراد في جنوب أفريقيا في المشاركة في الصراعات العسكرية بالخارج.(24)

4 : ـ لمحة عن بعض الشركات الأمنية الخاصة
قبل الحديث عن أهم الشركات الأمنية الخاصة لابد من التأكيد على أن نمو تلك الشركات وانتشارها ارتبط بالتغيرات التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتمثلة بهيمنة الشركات الاحتكارية على مسار تطور الاقتصاديات الدولية / الوطنية من جهة، وسيادة الروح الحربية لليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية من جهة أخرى وما نتج عن ذلك من تشكل سياسة دولية تتسم بكثرة النزاعات الدولية والتوترات الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية العالمية بمستوياتها المتقدمة منها والمخلفة.
لقد افرز انحسار الوظيفة الأمنية للدولة الإمبريالية نوعيين من الشركات الأمنية الخاصة أولهما الشركات الخاصة العاملة في إطار الدولة الرأسمالية المرتكز على حماية المؤسسات العامة، البنوك والشركات التجارية /الخدمية والأشخاص. وثانيهما الشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق التوتر والاحتلال والنزاعات الأهلية.
استناداً إلى الملاحظة المارة الذكر أحاول التقرب من بعض الشركات الأمنية العاملة في مناطق التوتر الدولية التي تتمتع بشهرة دولية: ـ
1: ـ بلاك ووتر:-
تعتبر بلاك ووتر من الشركات العسكرية الأمريكية التعاقدية الخاصة حيث جرى تأسيسها في عام 1997 بعدها تفرعت بلاك ووتر إلى خمس شركات فرعية متخصصة. تتعامل شركة بلاك ووتر الأم وبناتها مع الشركات المتعددة الجنسية بالإضافة إلى وزارة الدفاع و الخارجية الأمريكيتين.

لقد تركز عمل الشركة في مجال فرض القانون، والمحافظة على السلام، وتنفيذ عمليات تهدف إلى تحقيق (الاستقرار). ولغرض تحقيق هذه الأهداف تمكنت بلاك ووتر من تدريب ما يزيد على 50 ألف متخصص في الشؤون الحربية وأعمال القمع. حيث أصبح هؤلاء المجندون الجدد مالكين لرخص تخولهم ممارسة كافة الأعمال خاصة في مناطق النزاعات الأهلية مثل العراق وأفغانستان. (25)

2: ـ داين كورب الدولية: ـ

تتميز داين كروب بكونها مقاولة عالمية متعددة الفروع(وشركة عسكرية خاصة، يصل عدد موظفيها إلى عشرات الآلاف من المتخصصين. وهي تعمل في المناطق الملتهبة ـ منطقة الشرق الأوسط دول البلقان، وأمريكا اللاتينية).

تترابط الأنشطة الفعلية لشركة داين كورب مع توجهات وزارة الدفاع الأمريكية وأجهزة السي. أي. إيه، ألاف بي آي السرية فهي تنشط بالعمليات السرية التي عهد بها البنتاغون، حيث تشارك في كل من كولومبيا، بوليفيا، والبيرو، بالعمليات العسكرية الموجهة شكلا ضد تجار المخدرات، إلا أن الميدان الذي مكن شركة الحرب المجهولة من إثراء خبرتها يكمن في تزويدها لفصائل الكونتراس بالسلاح لحساب السي آي إيه في الثمانينات من القرن المنصرم. وكذلك بتدريب وتسليح قوات UCK في الكوسوفو في العقد الأخير من القرن العشرين.

أخيرا لابد من تأكيد حقيقة مفادها أن شركة داين كروب تعتبر من الشركات المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات، حيث تنامت أهميتها بعد أن آلت ملكيتها في عام 2003 للشركة الكاليفورنية علوم الكمبيوتر بحيث أن البنتاغون، السي.آي.إيه والاف. بي.آي، قد أوكلت لها إدارة ارشيفاتها المعلوماتية. (26)

3: ـ هناك شركات أخرى منها "لفدان" إسرائيلية، "ساندلاين""نورث بريدج"، و"كيلوج براون أند روت والبريطانية، والأمريكية (MPRI)، "وهذه الشـــركات تدخلت في العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصـادي المهم كالنفط في أنغولا والألماس في سيراليون بعدما حولت أنشطتها تدريجيًّا من العمل العسكري البحت إلى أعمال الحماية أو تخليص الرهائن والمختطفين. وفي هذا الإطار تتمتع الشركات الأمنية الخاصة الجنوب أفريقية بسمعة سيئة فطبقا لتقرير حديث خرج عن الأمم المتحدة، تعتبر جنوب أفريقيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للأفراد من أجل الشـــركات

العسكرية الخاصة التي تعمل في العراق ويوجد على الأقل عشر شركات مقرها جنوب أفريقيا معظم هؤلاء المجندون يعملون كسائقين وحراس شخصيين، في حماية طرق الإمداد وحماية الموارد الثمينة. (27)
4: ـ شركات أمنية كثيرة تعمل في العراق ولأغراض متنوعة منها على سبيل المثال الشركة البريطانية كيلوج براون وروت والتي تعمل في مجال صيانة الثكنات ونقل التجهيزات والكهرباء، وكذلك كوستر باتلز للخدمات الأمنية وهي شركة أمريكية تقوم بتأمين حماية مطار بغداد الدولي. آرمور كروب انترناشيونال لعمليات الأمن الدفاعي والتدريب ايجيز ديفنس سيرفيسيز بريطانية تقوم بمهام التنسيق العسكري والمدني وحماية القوات الأمريكية وتدريب قوات عراقية وأخيراً هناك شركة ايجيس لأنظمة الدفاع تقوم بحماية المنطقة الخضراء و تنسيق أنشطة شركات الحماية الأمنية الخاصة العاملة في العراق. . (28)

الخاتمة : ـ

إن التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية الناتجة عن اشتراطات الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية الرأسمال في طوره المعولم وما تمخض عنها من عسكرة السياسية الدولية عبر إثارة التوترات الإقليمية والنزاعات الأهلية والتي بدورها مهدت الطريق لنمو وتطور الشركات الأمنية الخاصة التي ستزداد فعاليتها في السنين القادمة نظراً لكونها تشكل أداة عسكرية / أمنية مضمونة بيد الشركات الاحتكارية وبعض الدول الكبرى.
إن الشركات الأمنية الخاصة هي إحدى المنتجات الكبرى للطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتسم بالفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي السياسي خاصة في الدول المخلفة من التشكيلة العالمية الرأسمالية.
لهذا و استناداً إلى ما جرى استعراضه لابد من تسجيل بعض الاستنتاجات والأفكار الختامية والتي يتصدرها: ـ
أولاً: ـ تتعرض العلاقات الدولية إلى تغيرات جوهرية بسبب التبدلات الكبرى الجارية على وظائف الدولة الإمبريالية والمستندة إلى خصخصة وظائفها السيادية وبالأخص منها الأمنية / العسكرية وما يعنيه ذلك من خصخصة الحروب الأمر الذي يفضي إلى توتر العلاقات الدولية وتدهور قضايا الأمن والسلم العالميين فضلاً عن تعرض سيادة الدول وحرياتها الأساسية إلى مخاطر التهميش.

ثانياً: ـ تعتبر الشركات الأمنية الخاصة إفرازا جديدا ًنوعياً من منتجات العولمة الرأسمالية حيث تتميز بسمتين أساسيتين أحداهما ارتبطاها بالبنية الإدارية للشركات الاحتكارية، وثانيهما تشابكها مع الأجهزة الأمنية للدولة الإمبريالية، وبهذا المعنى فان هناك ميلاً متزايداً لهيمنة الشركات الاحتكارية على الدولة بعكس مرحلة الدولة الاحتكارية التي امتازت بسيادة الدولة على مسار الشئون الوطنية والدولية.

ثالثاً: ـ إن تطور الشركات الأمنية الخاصة وبسبب ترابطها مع مؤسسات الدولة الأمنية تسعى إلى التدخل في النزاعات الوطنية للدول الرأسمالية المخلفة وذلك نيابة عن الدول الكبرى وما ينتج عن ذلك من خرق لحقوق الإنسان الوطنية والدولية.بكلام آخر تنامي تدخل العامل الخارجي في الصراعات الوطنية .

رابعاً: ـ إن الليبرالية الجديدة بروحها الهجومية عبرت ولا زالت عن تزاوج المصالح الفعلية لتحالف المجمع الصناعي ـ العسكري الأمر الذي يوفر مناخاً خصباً لنمو وتطور الشركات الأمنية الخاصة .

الهوامش

*: ـ سنعمد إلى إطلاق صفة الدولة الإمبريالية على الدول الكبرى انطلاقاً من وحدة العالم المرتكزة على سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتباين مواقع دوله في التشكيلة الرأسمالية العالمية وبهذا المعنى يكتسب مفهوم الدولة الإمبريالية أهمية بالغة كونه يستند إلى قانون التطور المتفاوت والذي تحتل فيه الدول الكبرى المواقع السيادية في التشكيلة الرأسمالية العالمية.

1: ـ أشارت اللجنة الخاصة المكلفة بصياغة الاتفاقية التي منع تجنيد، استخدام، تمويل، وتدريب المرتزقة إلى إن (الارتزاق بنطاقات واسعة الذي تستخدمه الإمبريالية يشكل تهديدا" للسلام العالمي والأمن ويعتبر مظهرا" خطرا" للنزعة الإرهابية) وبهذا الاتجاه أشارت مجلة يو اس نيوز إلى أن الأجهزة السرية الأمريكية قامت ب 900 عملية سريه في أعوام 1961 ـ 1976 ضد الزعماء غير المرغوب فيهم. أنظر: ـ غرا تشوف تحت فوهة الإرهاب ـ موسكو دار التقدم باللغة العربية ص 99.

2: ـ بلغ تعداد هذه القوة 200 ألف جندي وبحار وطائرات متعددة الأنواع زوارق وأبراج بحريه وقد جرت عمليات التدخل في غرينادا ولبنان. وكذلك استخدمت ما يسمى بالغار ات الإرهابية على ليبيا وهذا النوع من الغارات تستخدمه إسرائيل بكثرة ويستخدم الآن للدلالة على ضرب المدن والمدنين.

3: ـ يشير جون جري إلى وجود حوالي مليون ونصف المليون مودعين في السجون الأمريكية. انظر الفجر الكاذب مكتبة الشروق ص162
وفي ذات السياق أكدت تقارير حكومية وأمريكية أن عدد السجناء في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 2 مليون و24 الف في منتصف عام 2006
أنظر ميدل ايست اونلاين تاريخ 28 حزيران، 2007
http://www.middle-east-online.com/?id=49660
4: ـ طالب رئيس اتحاد صناعة الصلب والحديد في ألمانيا بإلغاء حق الإضراب أنظر: ـ فخ العولمة ص 238.
5: ـ نفس المصدر ص371.
6: ــ انظر جون جري.الفجر الكاذب مكتبة الشروق ص162
7: ــ تتمثل ميول تقليص الديمقراطية بجملة من المؤشرات منها: ـ إنشاء السجون التي تقيمها السي أي. أي على أراضي الدول الأوربية ومنها استخدام التعذيب في استجواب المشتبه بهم وكذلك التصنت على المكالمات الشخصية. قانون الاستجواب للرئيس الأمريكي جورج بوش. وبهذا المسار ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أن مكتب التحقيقات الاتحادي الأمير كي (أف.بي.آي) انتهك أكثر من ألف مرة القانون الخاص بسبل الحصول على معلومات تتعلق بقضايا "الإرهاب" عبر التنصت على مكالمات تليفونية محلية ومراقبة رسائل البريد الإليكتروني والسجلات المالية.
انظر: ميدل ايست أو نلاين http://www.middle-east-online.com/?id=49122
8: ــ باتريك رادين كيف الاستخبارات الأمير كية... ومخاطر الخصخصة الثلاثاء، 26 حزيران، 2007
مركز الإعلام العربي صحيفة أكتر ونية
http://www.arabinfocenter.net/index.php?d=45&id=41086
9: ــ نفس المصدر
10: ــ انظر فريدا بيريجان تصدير السلاح... نشاط أمير كي "في الظل" الاتحاد الإماراتية 23 أيار، 2007
11: ـ: هناك ميل متزايد لزج المهاجرين الجدد في الجيش الأمريكي لغرض توسيع قاعدته الاجتماعية وبهذا الصدد يقول توماس دونيللي - الباحث في الشؤون العسكرية في معهد «أمريكان انتربرايز» - إن زج

المهاجرين عمل مفيد من جهة سد احتياجات قواتنا المسلحة وهو كذلك مفيد كإحدى قنوات الهجرة المنظمة والمدروسة».
انظر: ـ الشرق القطرية الاثنين، 1 يَنَاير 2007
12: ـ مارينا براور وبابلو جاميز مرتزقة يحرسون المصالح الغربية في العراق 16-02-2007 ترجمة: شعلان شريف
http://arabic.rnw.nl/currentaffairs/cur1802070
13: ـ ومن الجدير ذكره إن معظم منتسبي المؤسسات المشار إليها استلموا عفوا من مفوضية الحق والتصالح في جنوب أفريقيا.
انظر أندي كلارنو وسالم فالي خصخصة الحرب كفاية صحيفة الكترونية في 6 مارس 2005.
http://www.kefaya.org/05znet/050505andyclarrno.htm
14: ـ بيرند ديبوسمان. أمريكا تزج بالمرتزقة في آتون حرب العراق المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب صحيفة الكترونية 28 أيار، 2007
http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=article&sid=10290
15: ـ مرتزقة يحرسون المصالح الغربية في العراق تقرير: مارينا براور وبابلو جاميز
16-02-2007ترجمة: شعلان شريف
http://arabic.rnw.nl/currentaffairs/cur18020701
16: ـ انظر الجزيرة نت الالكترونية الاثنين2006/10/30
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3428DBDD-EAB7-42B2-9107-1DA41AD41473.htm
17: ـ أضخم جيش خاص في العالم يعمل بالجاسوسية أيضًا 2007 السبت 14 يوليو 2007 إيلاف الصفحة الكترونية
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/7/247777.htm
انظر كذلك: ـ روزا بروكس الاتحاد الإماراتية 03 حزيران، 2007
18: ـ باتريك رادين كيف الاستخبارات الأمير كية... ومخاطر الخصخصة الثلاثاء، 26 حزيران، 2007 مركز الإعلام العربي صحيفة أكترونية

http://www.arabinfocenter.net/index.phpd=45&id=41086
19: ـ نفس المصدر

20: ـ رائد الحامد، شركات الحماية الأمنية في العراق الثلاثاء 13 شباط جريدة مصر الالكترونية
http://misralhura1.jeeran.com/freevoice/archive/2007/2/157512.html
21: ـ جيوش المرتزقة خواطر صحيفة الكترونية 2 تشرين الثاني 2006
http://khawa6ir.blogspirit.com/archive/2006/11/02
22: ـ انظر روزا بروكس المتعاقدون المدنيون"... مرتزقة أم ضحايا الاتحاد الإماراتية 03 حزيران، 2007
23: ـ ـ صناعة القتل: مرتزقة الجيش الأمريكي الخاص وتجارة الحرب الحوار المتمدن تاريخ الأربعاء، 28 آذار، 2007 ترجمة: د. عبد الوهاب حميد رشيد
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=92385
24: ـ انظر أندي كلارنو وسالم فالي خصخصة الحرب كفاية صحيفة الكترونية في 6 مارس 2005.
http://www.kefaya.org/05znet/050505andyclarrno.htm
25: ـ مانيلو دينوتشي الجيش المرتزق السري العامل في العراق وأفغانستان المانيفيستو الإيطالية
المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب 20 كانون الأول، 2006
http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=article&sid=9042
ترجمة: الإطلاع على تاريخ هذه الشركة راجع بلاك ووتر: أقوى جيوش المرتزقة في العالم تأليف جيرمي سكاهيل...ترجمة : أمل الشرقي العرب اليوم 2007/05/20 شبكة البصرة
http://www.demokratia-shaabia.com/site/content/show_news.php?subaction=showfull&id=1180726308&archive=&start_from=&ucat=14
26: ـ جيوش المرتزقة خواطر صحيفة الكترونية 2 تشرين الثاني 2006
http://khawa6ir.blogspirit.com/archive/2006/11/02
27: ـ مانيلو دينوتشي مصدر سابق
28: ـ انظر رائد الحامد، شركات الحماية الأمنية في العراق الثلاثاء 13 شباط جريدة مصر الالكترونية

http://misralhura1.jeeran.com/freevoice/archive/2007/2/157512.html
لمزيد من التفاصيل انظر: ـ باتريك رادين كيف الاستخبارات الأمير كية... ومخاطر الخصخصة الثلاثاء، 26 حزيران، 2007
مركز الإعلام العربي صحيفة أكترونية
http://www.arabinfocenter.net/index.php?d=45&id=41086

المطلب الثالث
التوسع الرأسمالي وتدويل النزاعات الاجتماعية

تحتل موضوعة الصراع الطبقي موقعاً محوريا في الفكر الاشتراكي بسبب مضامينها الفكرية ونتائجها السياسية / الاجتماعية لذلك فلا غرابة إن كتب كثرة من المفكرين والباحثين الماركسيين المئات بل الألوف من البحوث والمقالات حول هذه الموضوعة وموقعها في علم الاجتماع الماركسي الذي أغنى بدوره الفكر السياسي بعد أن مده بأداة أساسية من أدوات التحليل المرتبط بتحديد طبيعة المجتمعات الطبقية ونزاعاتها وآفاق تطورها اللاحق.
انطلاقاً من تلك الأهمية المنهجية ونتائجها الفكرية / السياسية تواجه الباحث كثرة من الأسئلة لعل أبرزها هل لا زالت موضوعة الصراع الطبقي تتمتع بنفس الحيوية والفاعلية في الصراعات الاجتماعية ؟ وهل أنها لا زالت كما في السابق تشكل الأساس النظري في بناء التوجهات الفكرية والسياسية لهذا الحزب الاشتراكي أم ذاك؟ وإذا كان الجواب بالسلب أو الإيجاب ما هي التغيرات الفعلية التي حملتها الرأسمالية المعولمة لساحة النزاعات الاجتماعية ؟
على ضوء تلك الإشكالات الفكرية والسياسية نحاول بحث الموضوع في مفاصل محددة أهمها: ـ
أولاً: ـ الصراع الطبقي ومنظومته الفكرية / السياسية.
ثانياً: ـ وحدانية التطور الرأسمالي ومنتجاته السياسية / الاجتماعية.
ثالثا: ـ النزاعات الاجتماعية وآفاق تطورها.
على أساس تلك الإشكالات الفكرية نحاول الاجتهاد حول محاورها الأساسية آملين إغناءها لاحقاً بدراسات تفصيلية تقترب من المضامين الفعلية لمضامين الصراع الطبقي وموقعه في كفاح الأحزاب الاشتراكية

أولاً: ـ الصراع الطبقي ومنظومته الفكرية / السياسية.

يحتل مفهوم النزاع الطبقي موقعاً أساسياً في علم الاجتماع الماركسي فقد توصل ماركس من خلال دراساته التاريخية واستنتاجاته الفكرية التي استمدها من نتائج الثورات البرجوازية الأوربية 1948 وكذلك كومونة باريس عام 1871 إلى بناء أسس منظومته الفكرية / السياسية لطبيعة النظام السياسي الاشتراكي القادم معتمداً بذلك على تحليله لمضامين الصراع

الطبقي في عصر الرأسمالية التي لخصها بالأفكار التالية: ـ
ـ إن وجود الطبقات لا يقترن إلا بمراحل من تطور الإنتاج.
ـ إن النضال الطبقي يفضي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا.
ـ إن هذه الديكتاتورية نفسها ليست غير الانتقال إلى القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالي من الطبقات. (1)
على أساس تلك النتائج النظرية التي صاغها ماركس وتجربة الثوريتين البرجوازيتين في روسيا وكذلك ثورة اكتو بر الاشتراكية 1917أعاد لنين تطوير الرؤى الماركسية متسلحاً بنتائج فكرية جديدة حول طبيعة المرحلة الإمبريالية وتناقضاتها الرئيسية وفق منهجية ماركسية تتخلص مضامينها بالموضوعات التالية: ـ
ـ إن الحامل الاجتماعي للثورة الاشتراكية هي الطبقة العاملة المتحالفة مع فقراء الريف.
ـ بهدف كسر جهاز الدولة البرجوازي لابد من الثورة الاجتماعية والاستيلاء على السلطة السياسية.
ـ إن استيلاء المنتجين على السلطة السياسية يقود إلى إنهاء الطبقات الاجتماعية وإشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. (2)
ـ لغرض القيام بتلك المهام الثورية والانقلابية لابد من جهاز للسيطرة الطبقية وهذا الجهاز يتمثل بالحزب البرولتاري الثوري.
لقد تلازمت المنظومة الفكرية المشار إليها وأساليب كفاحية أخرى منها بناء الحزب على الروح الانقلابية وما يعنيه ذلك من اعتماد العنف الثوري لكسر آلة الدولة البرجوازية بهدف الاحتفاظ بالسلطة السياسية.
إن البناء الفكري الماركسي اللينيني لموضوعة الصراع الطبقي وتطوره اللاحقً أملته وحشية الدولة الرأسمالية سواء تجسدت تلك الوحشية بسمتها الإرهابية مع قوى العمل في المحيط الوطني أو النزاعات التناحرية مع برجوازية الدول الأخرى لغرض الهيمنة الكونية، وما نتج عن ذلك من اشتداد حدة الصراعات الاجتماعية والطبقية .
إن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وما نتج عنها من انقسام العالم إلى ازدواجية خيار التطور الاجتماعي أضفى على النزاعات الطبقية طابعاً وطنيا/ دولياً حيث شكل ظهور الاتحاد السوفيتي سنداً دولياً لكل النزاعات الاجتماعية الهادفة إلى تكريس خيار التحرر والتطور الاجتماعي . وبهذا المنحى فقد تجسد تدويل الصراعات الاجتماعية في حقبة المعسكرين في نهوض حركة التحـرر الوطـني التي تزاوجت فيها المطـامح القوميـة مع

التنمية الوطنية. بكلام آخر إن الصراع الطبقي المناهض للتنمية الرأسمالية والهيمنة الأجنبية تبدى في صيغة التناقض بين الشمال الاستعماري والجنوب الطامح إلى بناء دوله الوطنية بمساعدة سوفيتية.
خلاصة القول إن الصراعات الطبقية في مرحلتي المنافسة الرأسمالية والاحتكار قادت إلى نهوض الثورات التحررية المناهضة للهيمنة الأجنبية والهادفة إلى التنمية الوطنية بشعارات العدالة الاجتماعية.
لقد وصلت المرحلة المشار إليها إلى تخومها التاريخية بعد انتقال العالم إلى وحدانية خيار التطور الرأسمالي وبهذا المعنى فان الصراعات الطبقية الرامية إلى انتصار طبقة اجتماعية ضد طبقة اجتماعية أخرى لم تعد ذات مضامين واقعية.
بهدف التدليل على شرعية الموضوعة المشار إليها نحاول التقرب من إشكاليتها الفكرية بروح نقدية مستندين في ذلك إلى ما افرزه الطور الجديد من العولمة الرأسمالية.

ثانياً: ـ وحدانية التطور الرأسمالي ومنتجاته السياسية / الاجتماعية.

افرز الطور الجديد من التطور الرأسمالي كثرة من الإشكالات الفكرية السياسية وبات على الباحث المتسلح بالمنهجية العلمية التقرب من تلك الإشكالات وفحص نتائجها وآثارها على تطور الحركة المناهضة للطور الجديد من العولمة الرأسمالية. بهذا المسار لابد لنا من تحديد بعض الوقائع الكبرى التي أفرزتها حركة التوسع الرأسمالي في طورها الراهن والتي أراها في: ـ
1: ـ ترابط العالم ووحدته المرتكزة على وحدانية أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي أنتج بما يمكن تسميته بالتشكيلة الرأسمالية العالمية بمراكزها المتقدمة منها والمتخلفة.
2: ـ رغم بروز بعض النزاعات الوطنية بين المراكز الرأسمالية حول أسلوب معالجة هذه القضية أو تلك، إلا أن وحدة العالم نقلت الطبقة الرأسمالية من طور المنافسة إلى الوحدة الطبقية.
3: ـ ترتكز الوحدة الطبقية المشار إليها على وحدة الاحتكارات الدولية التي تحاول توظيف الدول الرأسمالية والوطنية لصالح توجهاتها الاقتصادية.
4: ـ أنتجت التطورات الأنفة الذكر جملة من السلبيات على طبيعة الصراعات الطبقية وذلك انطلاقاً من جملة وقائع مرتبطة بالطور الجديد من

التوسع الرأسمالي نحاول ملاحقتها بكثافة بالغة: ـ

أ: ـ ضعف الحامل الطبقي المناهض لوحدانية التطور الاجتماعي في المراكز الرأسمالية الناتج عن الهجوم الواسع التي تشنه قوى الرأسمال ضد المكاسب الاجتماعية. وبهذا المنحى نشير إلى أن النقابات العمالية في الدول الكبرى تعاني من الشلل في كفاحها المناهض لراس المال وذلك بسبب البطالة المتسارعة التي أنتجتها الثورة العلمية التكنولوجية وما رافقها من منافسة حادة على فرص العمل. بهذا السياق حققت الطبقة البرجوازية القائدة في المؤسسات الكبرى والمتوسطة نجاحات لافته حينما حاولت تعطيل عقود العمل الجماعية المبرمة مع النقابات عبر تفضيلها العقود الفردية مع العمال.
إن هذه المؤشرات تؤسس إلى أن النقابات العمالية باتت مهددة بفقدان وظيفتها التضامنية وتضائل مقدرتها على تحصيل الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة.
ب: ـ إن التغيرات الحاصلة في بلدان المركز الرأسمالي تقابلها تغيرات كارثية في البلدان الوطنية وذلك بسبب الليبرالية الجديدة التي اعتمدتها كثرة من البلدان في تنميتها الاقتصادية والتي أفضت إلى جملة من النتائج السلبية بتقدمها: ـ
ـــ تقليص الوظائف الخدمية / الإنتاجية للدولة الوطنية وما نتج عن ذلك من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
ـــ تسريب وظائف الدولة التشريعية بشأن العمال إلى الشركات الأجنبية التي باتت تتحكم في سوق العمالة والتوظيف.
ـ تشابك الصراع الوطني مع الصراع الدولي وذلك بسبب مشاركة الشركات الاحتكارية ومصالح الدول الكبرى في الصراعات الوطنية.
ـــ تفتيت الوعي الطبقي وتحويله إلى مسارات طائفية / عشائرية بسبب ضعف الدولة واشتداد التداخلات الخارجية.
على أساس تلك الملاحظات نواجه بالسؤال التالي: هل فقدت النزاعات الطبقية قدرتها على حسم مسار التطور الاقتصادي ؟ وإذا كان الجواب بنعم هل كفت النزاعات الطبقية على أن تكون محركاً للتطورات الاجتماعية ؟ .
لغرض التقرب من الإشكالية الفكرية المثارة لابد من وضعها في إطار تغيرات العلاقات الدولية والتي سنتناولها في الموضوعات التالية.

ثالثا: ـ النزاعات الاجتماعية وآفاق تطورها.

شهدت العلاقات الدولية تغيرات جذرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية حيث أنتج هذا الانهيار التاريخي كثرة من التداعيات على صعيد العلاقات الدولية يمكن حصرها المجالات التالية: ـ
ـ تداعي مبدأ السيادة الوطنية الذي تجلى في تسريب الوظائف التشريعية والاقتصادية والسياسية إلى المراكز الدولية. حيث أصبحت كثرة من البلدان بمثابة الحارس الوطني للاحتكارات الدولية.
ـ اعتماد القوة بأشكالها الاقتصادية، السياسية والعسكرية في فرض توجهات الليبرالية الجديدة التي تعتمدها المراكز الرأسمالية والاحتكارات الدولية.
ـ تحول مجلس الأمن إلى ما يشبه الحكومة العالمية المعبرة عن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى تحت مسميات (الشرعية الدولية) (والمجتمع الدولي).
إن التغيرات التي جرى التعرض لها تحلينا إلى أسئلة إشكالية كبرى منها:ـ ما هو مصير أحزاب اليسار الاشتراكي ؟ وما هو دورها في الصراعات الاجتماعية ؟ هل لازالت منظومتها الفكرية وبنيتها التنظيمية قادرة على بناء دولة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؟ و هل أن وحدانية التمثيل الطبقي لهذه الأحزاب تشكل الكتلة التاريخية الناهضة بالدور القيادي للمجتمع الجديد ؟ .
قبل التقرب من المصاعب الفكرية / السياسية التي تواجه اليسار الاشتراكي دعونا نستعرض بكثافة واقع الحركة الاشتراكية العالمية والتي يمكن حصر فصائلها بثلاث تيارات أساسية: ـ
التيار الأول في الحركة الاشتراكية يمكن تسميته بالتيار الراديكالي الذي تتشكل منظومته الفكرية وأدواته الكفاحية من الإرث التاريخي للحركة الشيوعية معتمداً في بنيته التنظيمية على الروح الثورية الهادفة إلى استلام السلطة السياسية وبناء الدولة الاشتراكية بركائزها السوفيتية.
التيار الثاني تيار اليسار الديمقراطي المنفتح على التطورات الدولية والساعي إلى أغناء الفكر الماركسي النقدي بروح التغيرات الدولية. ورغم أهمية هذا التيار في الحياة السياسية المعاصرة إلا أنه لم يتمكن لحد اللحظة التاريخية المعاصرة من صياغة رؤى فكرية / برنامجية قادرة على تفعيل ممارسته السياسية وتعظيم تأثيراته الاجتماعية.

التيار الثالث في الحركة الاشتراكية هو التيار (الاشتراكي الديمقراطي) الذي اندفع إلى تمثل شعارات العولمة البراقة لراس المال متخلياً بذلك عن كامل التجربة التاريخية للحركة الاشتراكية وفي هذا الإطار يلاحظ أن تأثيرات هذا التيار بدأت تنحسر بسبب النتائج الكارثية لنهوج الليبرالية الجديدة المتمثلة بتخريب الدول الوطنية وزيادة مصاعبها الاجتماعية.
خلاصة القول إن تفكك حركة اليسار الاشتراكي وغياب منظومتها الفكرية الناقدة لطبيعة المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي تشكل أحد العوامل الكابحة أمام تطور الممارسة الكفاحية المناهضة لهجوم الليبرالية الجديدة.
انطلاقاً من الوقائع المشار إليها ولغرض دفع الحوار النقدي الهادف إلى أغناء حركة اليسار الاشتراكي اطمح إلى تسجيل بعض الرؤى زاعماً أنها قادرة على إثارة سجال فكري يسعى إلى وضع حركة اليسار الاشتراكي على طريق استعادة المبادرة السياسية والفعالية الاجتماعية.
إن تلك الرؤى والأفكار أجدها في المحددات التالية: ـ
1: ـ بسبب سعة التهميش الاجتماعي الذي أنتجته الرأسمالية المعولمة لم تعد وحدانية التمثيل الطبقي للأحزاب الاشتراكية قادرة لوحدها على تحريك الكفاح المناهض للنهوج التخريبية للتوسع الرأسمالي، ومن هنا بات ضرورياً الانتقال إلى التمثيل الاجتماعي الواسع وما يعنيه ذلك من الدفاع عن مصالح جميع القوى المتضررة من نهج الإقصاء والإبعاد الرأسماليين.
2: ـ الانفتاح على كل التيارات الفكرية والقوى السياسية الناقدة لتجليات الليبرالية الجديدة السياسية منها، الفكرية والاقتصادية بهدف المساهمة في تكوين جبهة عالمية مطالبة بتوازن العلاقات الدولية ومناهضة لروح الهيمنة الإمبريالية.
إن الانفتاح بطوابقه الأممية / الإقليمية / العربية الهادف إلى بناء عالمنا على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية يشكل الرافعة الأساسية الضامنة لكسر نهج الانعزال المرتكز على تكتيك الهموم اليومية الكابحة لروح المبادرة التضامنية.
3: ـ إن بناء النهوج السياسية المبنية على الروح الناقدة لمسار التوسع الرأسمالي تشترط انتقال أحزاب اليسار الاشتراكي إلى بناء رؤية فكرية شاملة تتضمن الأهداف الأساسية المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان مع التوجهات المستقبلية ، الأمر الذي يشترط تنشيط المراكز البحثية المتصدية لروح الهيمنة والغزو والعدوان فضلاً عن إعادة بناء الأحزاب الاشتراكية على قواعد احترام الديمقراطية الداخلية والابتعاد عن روح الزعـــــــامة

العشائرية في شغل المواقع القيادية.
إن الرؤى والأفكار المشار إليها تعني إعادة البناء انطلاقاً من التجديد الفكري المتزامن مع البناء التنظيمي المرتكز على قاعدة اجتماعية متعددة الطبقات والشرائح الاجتماعية المنغمرة في مكافحة التوجهات التخريبية لحركة رأس المال المعولم.
ختاماً لهذا العرض السريع والمكثف لابد من إيراد بعض الاستنتاجات الأساسية التي أجدها ضرورية لبناء رؤية واضحة إزاء مضامين النزاعات الاجتماعية المحتدمة والتي أراها في: ـ
الاستنتاج الأول: ـ لم تعد مقولة الصراع الطبقي بنتائجها السياسية ومآلها التاريخي التي اعتمدها الفكر الماركسي اللينيني حاسمة في تحديد مسار التطور الوطني، انطلاقاً من أن الطبقة العاملة ليس بمقدورها بناء علاقات الإنتاج الاشتراكية في حدودها الوطنية.وبهذا المعنى فان موضوعة انتصار طبقة ضد أخرى لم تعد واقعية من الناحية العلمية.
إن النقد الموضوعي المشار إليه يستند إلى مشاركة الخارج في الصراعات الوطنية بعد تحوله ـ الشريك الخارجي ـ إلى جزء من الداخل الوطني من خلال مؤسساته الاقتصادية ومصالحه الاستراتيجية.
الاستنتاج الثاني: ـ إن الصراع الطبقي المحتدم تتطور مضامينه بسبب تنوع القوى الاجتماعية المتضررة من الطور الجديد من العولمة الرأسمالية وبهذا المعنى فان الصراعات الطبقية تتحول إلى نزاعات اجتماعية متشابكة ذات مضامين وطنية وأممية. وبهذا المسار أكدت التجربة التاريخية المعاصرة أن قوى راس المال العالمية تقف إلى جانب حلفائها المحليين في الدول النامية. (3)
الاستنتاج الثالث: ـ إن إقامة نظام العدالة الاجتماعية ـ عبر اقتصاد اشتراكي، تعاوني أو اقتصاد مختلط ـ سيكون نتيجة للصراعات التي تفرضها الجبهة العالمية المناهضة لوحشية الليبرالية الجديدة وكذلك نتاج النزاعات بين التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفضي بدورها إلى خلق عالم متعدد الأقطاب يستند إلى دمقرطة العلاقات الدولية ويغني مبدأ السيادة الوطنية بتوجهات جديدة.
خلاصة القول إن الصراع الطبقي في الظروف التاريخية المعاصرة ينتقل من صراع وطني محلي إلى صراع اجتماعي دولي بين الأغلبية المتضررة من النهج الرأسمالي وبين القلة الرأسمالية الماسكة بالثروة والسلطة والمتحالفة دولياً. (4).

الهوامش

1: ـ انظر رسالة ماركس إلى ويد مار 5 آذار 1852 مختارات لينين الجزء الثاني الصفحة 171 دار التقدم.

2: ـ إن موضوعة نهاية التاريخ عبر عنها هيغل حينما رآها في اكتشاف الفكرة المطلقة التي وجدت تعبيرها في الدولة البروسية. أما ماركس فوجدها في الشيوعية بعد انتهاء الطبقات وصراعها على أساس نهاية الدولة وسيادة العدالة الاجتماعية. وبالمقابل عثر فوكوياما على نهاية التاريخ في سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي من خلال ترابط السوق الحرة مع الديمقراطية.

3: ـ تلعب الولايات المتحدة دوراً مشهوداً في الصراع الاجتماعي الدائر في لبنان من خلال وقوفها إلى جانب تدويل ألازمات الوطنية.

4: ـ أفضى اتساع أممية القوى المناهضة لسياسة التهميش والإقصاء والتداخلات العسكرية إلى محاولة المراكز البحثية الرأسمالية إلى وسم الصراع الاجتماعي الدائر بصراع الحضارات والثقافات كما سعى صومائيل هنتنغون التدليل عليه في كتابه صراع الحضارات.

الفصل الثاني

العولمة الرأسمالية والقضية القومية

المبحث الأول

التوسع الرأسمالي والدول القومية الناهضة

المطلب الاول
العولمة الرأسمالية والموجة القومية الثالثة

أنتجت العولمة الرأسمالية فكراً سياسياً اتسم بكثرة من الوقائع والمفاهيم منها: ترابط السياسية الوطنية/الدولية، ومنها الموجة القومية الثالثة وتناقض مسار تطورها، ومنها خفوت الصراع الفكري الاجتماعي الناتج عن هيمنة الليبرالية الجديدة وانحسار فعالية الفكر الاشتراكي.

إن الوقائع والتشابكات المشار إليها تشترط البحث والتحليل بغية الوصول الى منطلقات نظرية تخدم القوى الاجتماعية الراغبة في بناء علاقات دولية / وطنية مستندة الى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

استنادا لكثرة التغيرات والتبدلات وبهدف حصر ما يهمنا بموضوعات عامة محددة، أتوقف عند سمات الموجة القومية الثالثة الذي أطلقها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي عبر المحاور التالية : ـ

المحور الأول: ـ العلاقات الرأسمالية وظهور الدول القومية.

المحور الثاني : ـ الموجة القومية الثالثة وظهور الدول الجديدة.

المحور الثالث: ـ الطور الجديد من التوسع الرأسمالي ومصير الدول العربية.

المحور الرابع: ـ العولمة الرأسمالية وحق تقرير المصير.

على أساس تلك العدة المنهجية أحاول تناول الموضوعات المثارة برؤية مكثفة.

المحور الأول: العلاقات الرأسمالية وظهور الدول القومية

بات معروفا أن الموجات القومية الثلاث المتعاقبة ارتبطت بتطور حركة رأسمال التوسعية وبهذا المعنى لا يمكن بأي حال دراسة الدولة / الأمة بمعزل عن نمو وتطور العلاقات الرأسمالية وبلوغها مرحلة تاريخية اشترطت معها ظهور الدولة الرأسمالية.

انطلاقاً من تلك الموضوعة ولغرض متابعة الموجة القومية الأولى وسماتها التاريخية لابد لنا من تناولها بأفكار عامة ومكثفة عبر الموضوعات التالية: ـ

الموضوعة الأولى:ـ أفضى نمو وتطور رأس المال الى ظهور طبقة برجوازية اشترطت قوتها السياسية ومصالحها الاقتصادية توحيد الأسواق الوطنية بديلا عن البعثرة الإقطاعية. واستناداً الى قوة ومصالح الطبقة

التاريخية الناهضة نشأت الدول القومية في أوربا استجابة للتطورات الاقتصادية / الاجتماعية التي أفرزتها الحركة الصاعدة لرأس المال .
الموضوعة الثانية:- بعد توحد الأسواق الوطنية وتوطد الدول القومية تطورت النزعات التوسعية لرأس المال مفتتحة بذلك مرحلة رأس المال الاستعمارية المتسمة بالنزاعات والحروب الدولية وما نتج عنها من ظهور الموجة القومية الثانية .
الموضوعة الثالثة: - مرت الموجة القومية الثانية بأطوار مختلفة تبعاً لحدة النزاعات الوطنية والصراعات الدولية وبهذا المسار يمكن رصدها في الأطوار التالية: -
الطور الأول:- أدت المنافسة الرأسمالية الى احتراب الدول الأوربية في الحرب العالمية الأولى الأمر الذي أفضى الى إعادة اقتسام العالم اقتصاديا وسياسيا وما نتج عنه من : -
ـ انهيار إمبراطورية النمسا - المجر وظهور الدول القومية الجديدة في أوربا .
ـ تفكيك الإمبراطورية العثمانية وتقاسم ولاياتها بين الدول المنتصرة وظهور ما أصطلح على تسميته بالدول الوطنية.
ـ انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وتحول الإمبراطورية الروسية الى اتحاد لجمهوريات سوفيتية على أسس فدرالية.
ـ انقسام العالم الى نهجين للتطور الاجتماعي ارتكز بناؤهما الاقتصادي على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ففي الوقت الذي قادت المنافسة الرأسمالية الى ظهور الدولة الرأسمالية الاحتكارية، اعتمدت ثورة أكتوبر الاشتراكية الدولة كأداة للتطور الاقتصادي / الاجتماعي محولة إياها الى دولة احتكارية .
الطور الثاني:- سعت القوى الفاشية الحاكمة في ـ ألمانيا، ايطاليا، اليابان الى المطالبة بإعادة اقتسام العالم الأمر الذي أفضى الى نشوب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من انطلاق النزعة التحررية و ظهور عشرات الدول الوطنية المستقلة .
انطلاقا من تلك المعطيات يتحتم علينا التوقف عند سمات الطور الثاني من الموجة القومية والتي يمكن تثبيتها بالمحددات التالية: -
ـ عززت نتائج الحرب العالمية الثانية المكانة العالمية للدولة السوفيتية وحلفها الاشتراكي.
ـ ترابط نهوض الدول الوطنية المستقلة مع هيمنة الشرائح الوسطى

الراديكالية على السلطة وذلك بسبب ضعف الطبقات البرجوازية الوطنية القادرة على قيادة سلطة الدولة .
ـ تداخل الاستقلال السياسي مع شعارات (اشتراكية) وتوجهات اقتصادية تتناغم ونموذج الدولة الاحتكارية السوفيتية وما أفرزه ذلك من نشوء أنظمة استبدادية تتسم بغياب الديمقراطية واحتكار السلطة السياسية.
ـ أدى احتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية الى ضياع فرص التنمية الوطنية المستقلة ووضع البلاد على جادة التبعية للمراكز الرأسمالية الكبرى .
أن الموضوعات المارة الذكر تقودنا الى تأشير بعض الاستنتاجات التي ازعم إنها ضرورية لمواصلة التحليل منها : ـ
ـ بسبب التخلف الاقتصادي وسيادة الطبقة الوسطى وشعاراتها القومية و(الاشتراكية) جرت إعاقة حقيقية لنمو وتطور تشكيلة اجتماعية وطنية تستند الى تطور مصالحها الطبقية .
ـ على الرغم من هيمنة الدولة على الاقتصاد إلا أن تلك الدول لم تنجز تنمية وطنية مستقلة وبذلك لم تستطع الشرائح الحاكمة من فك ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية .
ـ أفضت كثرة من الأسباب إضافة لتلك التي جرى استعراضها الى عجز الدول الجديدة عن إنجاز بناء دول قومية ناهيك عن بناء أنظمة وطنية ـ ديمقراطية.
بعد تأشيرنا للسمات التاريخية للموجتين القوميتين الأولى والثانية نحاول معالجة الموجة القومية الثالثة وأفاق تطورها ارتباطا بالطور الجديد من حركة رأس المال المعولم .

المحور الثاني: الموجة القومية الثالثة وظهور الدول الجديدة

قبل متابعة أثار الموجة القومية الثالثة ونتائجها لابد من الإشارة الى أن تلك الموجة تترابط وحركة رأسمال المعولم وبهذا السياق لا يمكن تحليل التطورات السياسية الاقتصادية الفكرية الجارية في عالمنا المعاصر إلا من خلال هذا الترابط وسماته التاريخية المتمثلة بـ : ـ

1. ترابط اقتصاد العالم بمستوياته الوطنية / الإقليمية / الدولية على قاعدة رأسمالية يتحكم فيها قانوني الاستقطاب والتطور المتفاوت.
2. أفضى تحكم قانون التطور المتفاوت الفاعل في بناء وتطور الدول الخارجة من أسار التنمية الاشتراكية الى ظهور دول رأسمالية مثل ـ روسيا

الاتحادية، الصين ـ محاطة بأيديولوجية قومية تسعى الى إقامة علاقات متوازنة مع المراكز الرأسمالية الكبرى.

3. تجلى قانون المنافسة الرأسمالية بمساعي المراكز الرأسمالية الرامية الى إلحاق الدول الهشة بشركاتها الاحتكارية لغرض محاصرة وعزل الدول القومية الناهضة. وبهذا المسار يمكننا تأشير نجاح المراكز الرأسمالية في استقطاب كثرة من الدول الجديدة ووضعها في إطار التحالف الأطلسي .

4. تجلى إعادة اقتسام الدول الجديدة بين المراكز الرأسمالية بصيغتين الأولى توحيد السوق الاقتصادي الأوربي الذي يعني في جوهره منع واحتواء ظهور دول أوربية قومية جديدة منافسة ([1]) وما يترتب على ذلك من استقلال توجهاتها السياسية / الاقتصادية. والثانية ضم بعض الدول الجديدة الى التحالف الأطلسي وما يشترطه ذلك من ترابط بناء مؤسساتها العسكرية مع الجيوش الأطلسية. ([2])

5. ترافق ظهورالدول القومية الناهضة كالصين، الهند، روسيا الاتحادية، البرازيل، تركيا وإيران، واشتداد فعالية قانون الاستقطاب الرأسمالي المتسم بالاندماج والتهميش وبهذا المنحى تشير التطورات الدولية الى أن العالم يتجه نحو تكتلات اقتصادية قارية أو إقليمية رغم تنامي دور الدول القومية في العلاقات الدولية.

6. يقود تطور العالم نحو بناء تكتلات اقتصادية قارية / إقليمية الى تغيرات هامة في بناء الدول القومية التاريخية ([3]) تتجلى في تنازل الدول المستقلة عن قسم من سيادتها الوطنية لصالح توجهاتها الاقتصادية / السياسية الجديدة .

7. إن النزوع نحو التوحد الاقتصادي القاري / الإقليمي يمهد الطريق أمام نشوء منافسات دولية جديدة بين التكتلات الاقتصادية القديمة منها والبازغة وما يحويه ذلك من نزاعات لا يمكن التكهن بحدودها ومستوياتها .

المحور الثالث: الطور الجديد من التوسع الرأسمالي ومصير الدول العربية

إن اللوحة المشار إليها تجبرنا على طرح التساؤلات التالية: ما هي تأثيرات قانون الاستقطاب الرأسمالي ونزعاته المتناقضة على مصير الدول العربية؟ وهل بمقدور تلك الدول بناء وحدة اقتصادية تتصدى لنزعات التهميش والإلحاق؟ لغرض الإجابة على التساؤلات المذكورة يتحتم علينا تناول تطور مسار القضية القومية عبر دالات عامة أهمها: ـ

ـ الدالة الأولى: ظهرت الدول العربية في المرحلة الثانية من الموجة القومية بمساعدة خارجية وبهذا فان نشـــوءها وبناءها (الدول العربية) افتقد

منذ البدء شروط تطورها التاريخي المستقل الأمر الذي أعاق تحولها الى دول وطنية مستقلة ناهيك عن تحولها الى فدرالية عربية تمهد الطريق لدولة الوحدة العربية.

ـ الدالة الثانية: نشأت الدول العربية الجديدة ارتباطا بتوسع السوق الرأسمالي والمنافسة الدائرة بين المراكز الرأسمالية وما نتج عن ذلك من تحديد مواقعها كدول تابعة في توجهاتها الاقتصادية والسياسية .

ـ الدالة الثالثة: لم يفضي انتشار الفكر القومي المتزامن وظهور الدول العربية الى نشوء بنية اقتصادية / سياسية قومية رغم اعتماد شرائح الطبقة الوسطى (الثورية) خطاباً قومياً عند تسلمها سلطة الدولة السياسية.

ـ الدالة الرابعة : أدت التحولات الاجتماعية التاريخية في المواقع الطبقية للقوى الحاكمة في دول (الشرعيتين الثورية والوراثية) الى بناء وترسيخ الدولة القطرية ناهيك عن تشديد تبعيتها الاقتصادية / السياسية للمراكز الرأسمالية .

ـ الدالة الخامسة: بسبب انعدام ركائزه الاقتصادية وحوامله الاجتماعية فضلا عن اعتماده الروح الانقلابية تحول الفكر القومي الى شعارات سياسية أخفت وراءها روح التناقض المستعصي بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية .

ـ الدالة السادسة: أفرز احتكار الدولة للفعاليات الاقتصادية / الإنتاجية / الخدمية الى نتائج تخريبية تمثلت بإهدار فرص التنمية الوطنية المستقلة وظهور شرائح اجتماعية مغتربة عن مصالح بلادها الوطنية .

ـ الدالة السابعة: إن الوقائع المارة الذكر إضافة الى مضامين السياسة الدولية كرست دولا قطرية استبدادية عاجزة عن بناء هوية وطنية ديمقراطية.

على أساس تلك الدالات التاريخية والمعاصرة تواجهنا الأسئلة التالية: ما هو مصير الدولة القطرية في الطور المعولم من التوسع الرأسمالي؟ وما هي فرص بناء دولة وطنية ديمقراطية تشكل عتبة نحو تقليص التجزئة القطرية؟.

بهدف الأحاطة بمضامين الأسئلة المفترضة دعونا نتابع مفاعيل قانون الاستقطاب الرأسمالي الناظم لحركة الرأسمال في مرحلته المعاصرة.

يتمتع قانون الاستقطاب الرأسمالي في الطور المعولم من التوسع الرأسمالي بتناقض مسار تطوره ولهذا نراه يتجسد بنزعتين رئيسيتين أولهما نزعة الاندماج بين شركات المراكز الرأسمالية فارضة بذلك ميولا متسارعة نحو

بناء تكتلات اقتصادية بهدف كسب المنافسة الاقتصادية / العسكرية التي فرضها نشوء الدول الرأسمالية الناهضة. وثانيهما نزعة تفكيك الدول الهشة بهدف منع تشكل هوية وطنية ديمقراطية ساعية الى بناء دول قوية قادرة على صيانة مصالح بلادها الأساسية .

إن الميول المتناقضة لحركة قانون الاستقطاب تعمل على إحداث تحولات في البنى الاقتصادية / السياسية للدول العربية تفضي الى نقلها ـ الدول ـ من مواقع التبعية التي شغلتها في الحقب التاريخية المنصرمة الى مواقع الإلحاق بإستراتيجية الشركات الاحتكارية وتكتلاتها الاقتصادية.

إن عملية الإلحاق التي يشترطها انعدام التكافؤ الاقتصادي / السياسي بين البلدان الملحقة وبين الدول الرأسمالية الكبرى تشكل الوجه الآخر لعملية الاندماج .

لتقدير شرعية موضوعة الاندماج بصيغة الإلحاق لابد من إكسابها ملموسية تستند الى ترابطات الدول العربية مع الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية المتجسدة بـ :

1: إلحاق اقتصادي يتطور استناداً الى كثرة من المعطيات منها اتفاقات الدولة القطرية مع الشركات الاحتكارية في قطاعي الخدمات والإنتاج، ومنها ترابطات تجارية بسبب نهوض شرائح طبقية جديدة تشكل امتدادات للمصالح الخارجية عبر الوكالة التجارية . ومنها ترابطات مالية بسبب تنامي التشابك بين القوى المالية العربية وبين البنوك والمصارف الأجنبية فضلاً عن توظيف مدخرات الصناديق المالية للأقطار العربية مع المراكز المالية الدولية .

2: إلحاق عسكري /أمني يتمثل بكثرة من الاتفاقات العسكرية المتضمنة ـ التسليح والتدريب والإيفاد فضلا عن المناورات العسكرية المشتركة وما تفرضه تلك من ربط الوظائف العسكرية للجيوش العربية بالبنية الأطلسية واستراتيجيتها العسكرية في مواجهة الأزمات الدولية / الإقليمية .

إن ركائز الإلحاق العسكري تتعزز حينما تجري الإشارة الى طبيعة التحالفات العسكرية الثنائية والتداخلات الأمنية / الاستخباراتية بين الأقطار العربية وبين دول التحالف الأطلسي .

3: إلحاق ثقافي / إعلامي يتجسد في استثمار الثورة التكنولوجية واستخدامها في بناء ثقافة استهلاكية متماشية مع السياسيات الإعلامية الغربية، وبعيدة عن المشاكل الحقيقية التي تواجهها المجتمعات العربية، وبهذا المعنى نستطيع القول أن وسائل الإعلام والفضائيات العربية الرسمية

منها والخاصة تساهم في تغريب الوعي الوطني وتكريس أنظمة الاستبداد والتخلف .
4: إلحاق اجتماعي / طبقي: أدت تشابكات الاقتصاد العالمي بمستوياته الثلاث الدولية / الإقليمية / الوطنية الى خلق طبقة برجوازية أممية تتحكم في الاقتصاد العالمي ومسارات تطوره، وبهذا المنحى نشير الى أن الطبقة البرجوازية الأممية ورغم بناء مقدمات نشوءها وتطورها إلا إنها تفتقر شروط بناء وحدتها الدولية بسبب تمايز قدرات فصائلها الطبقية وتباين مستويات تطور دولها.
أن الفئات العربية المتشابكة ومصالح البرجوازية العالمية تتشكل من خليط اجتماعي متعدد المنابع ـ برجوازية بيروقراطية حاكمة، قوى تجارية مترابطة ومصالح الشركات الاحتكارية، شرائح مالية، فضلاً عن حشد هائل من العاملين في الفضائيات والمؤسسات الإعلامية الرسمية.
اختصارا يمكن القول أن الانتقال من التبعية الى الإلحاق هو عملية تشترطها الميول المتناقضة لقانون الاستقطاب الرأسمالي من جهة وطبيعة الشرائح الاجتماعية الحاكمة في البلدان العربية المترابطة ومصالح الاحتكارية الدولية من جهة أخرى .

المحور الرابع: العولمة الرأسمالية وحق تقرير المصير.
إن استعراض المسار التاريخي للموجات القومية الثلاث يفترض طرح التساؤلات التالية : هل لا زال حق تقرير المصير المستند الى إنشاء كيانات سياسية ذات سيادة وطنية يتمتع بشرعية تاريخية ؟ وهل لازال هذا الحق ملائما للطور الجديد من التوسع الرأسمالي؟ وأخيرا هل يتجاوب وجود دول هشة وحقوق الإنسان السياسية / الاجتماعية ؟.
لغرض الاحاطة بمضامين الأســـئلة المثارة لابد لنا من تثبيت بعض الملاحظـــــات التي أزعم أنها ضرورية : ـ
أولا: استنادا الى الميول المتناقضة لقانون الاستقطاب الرأسمالي بات ملحاً إعادة بناء موضوعة (حق الشعوب في تقرير مصيرها) وذلك بنبذ الانفصال والتركيز على وحدة القوميات في إطار دول فدرالية وطنية / ديمقراطية قادرة على صيانة حقوقها الأساسية، وبهذا المعنى فان الشكل الفدرالي المرتكز على موازنة المصالح القومية يتمتع بأهمية تاريخية ملموسة في الظروف التاريخية المعاصرة .
ثانيا: لازالت الرؤية اللينينية المتمثلة بربط حق تقرير المصير بســـــيادة

الشعوب على أساليب تنميتها الوطنية تتمتع بحيوية تاريخية تتجاوب وحركة رأسمال، الأمر الذي يتطلب إغناؤها بمضامين جديدة أراها في :

- تأكيد الترابط الجدلي بين السيادة والتنمية الوطنية وما يعنيه ذلك من أن حق تقرير المصير يشترط صيانة حقوق الإنسان الاجتماعية / السياسية المرتكزة على تحجيم النتائج التخريبية لقانون الاستقطاب الرأسمالي .
- تنمية الموضوعة اللينينية الهادفة الى تطوير الأسس الاقتصادية / السياسية الضامنة لاتحاد القوميات في دول فدرالية تستند الى الديمقراطية وتوازن مصالح مكوناتها الاجتماعية / القومية وما يحمله ذلك من بناء وطنية عامة مدافعة عن مصالحها الحيوية .

ثالثاً: أثبتت التجربة التاريخية المنصرمة أن إنشاء الدول والكيانات القومية الضعيفة تؤدي الى النزاعات الاجتماعية والعرقية فضلا عن سهولة إلحاقها بالدول القوية وهذا ما أكدته النزاعات المندلعة في بعض الدول الجديدة مثل جورجيا والبوسنة . ([4])

تلخيصا لما جرى استعراضه أود التعرض الى بعض الاستنتاجات التي أراها في : ـ

أولا: أنتج الطور الجديد من التوسع الرأسمالي أفاقاً لاندماج المراكز الرأسمالية وما يحمله ذلك من ظهور أمم جديدة تتشكل من تقارب قوميات متعددة مرتكزة على التعاون والتكافؤ.

ثانياً: حملت الموجة القومية الثالثة تناقضا أملته طبيعة قانون الاستقطاب الرأسمالي تمثل ببزوغ دول قومية رأسمالية جديدة وأخرى ضعيفة جرى اقتسامها اقتصاديا / عسكريا بين دول التحالف الأطلسي.

ثالثاً : ـ لم تستطع البلدان العربية بناء دول شرعية تستند الى توازن مصالح مكوناتها الوطنية / القومية الأمر الذي أعاق انتقالها من دول قطرية الى أشكال كونفدرالية قادرة على بناء وحدتها الاقتصادية .

رابعاً : بات ملحاً بناء تكتلات إقليمية / اقتصادية لغرض الحد من تحجيم عمليات التبعية والتهميش فضلا عن بناء سلام إقليمي دائم يستند الى موازنة المصالح الإقليمية / الوطنية ([5]) .

خامساً :ـ يؤدي بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية الى نهوض حركة اجتماعية أممية متصدية لحركة رأس المالية وميوله التخريبية المتسمة بالإلحاق والتهميش .

الهوامش

عالجت بشئ من التفصيل هذه الموضوعة في مجلة النهج الصادرة في كانون الأول 2002 .

1- بهدف منع قيام دولة يوغسلافية قوية على قاعدة رأسمالية جرى تفكيك الاتحاد اليوغسلافي الى دول صغيرة وربطها بالدول الرأسمالية الكبرى.

2- احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في تصدير الأسلحة إلى العالم والشرق الأوسط وفقا لتقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. انظر نيزافيسيمايا غازيتا" 2009/5/15 - وكالة نوفوستي.

3- أن مفهوم الدول القومية التاريخية هي تلك الدول التي نشأت بالموجة الأولى من ظهور وتنامي علاقات الإنتاج الرأسمالية التي اشترطت وجود الدولة بطراز رأسمالي .

4- المعطيات الجديدة الواردة من البوسنة تشير الى حدوث مطالبات من الكروات والصرب بتقسيم الدولة الجديدة التي نظمها اتفاق دايتون عام 1995 الى دويلات صغيرة وما يعنيه ذلك من نزاعات دموية جديدة .

5- إن عمليات الإلحاق التي تسعى لها المراكز الرأسمالية ربما تقود الى تحالفات عسكرية / عربية مسندة من الدول الأطلسية تشكل أداة للنزاعات العسكرية والتوترات الاجتماعية مع الدول الإقليمية القومية الناهضة .

المطلب الثاني
الاستراتيجية الامريكية والقوى الإقليمية الناهضة

تشد منطقة الشرق الأوسط حزمة من المصاعب السياسية والإشكالات الاجتماعية المثيرة للجدل السياسي /القانوني وتدور سجالات سياسية / فكرية حول كثرة من التطورات والتغيرات منها المواقع الإقليمية لتركيا ودورها في تهدئة نزاعات الشرق الأوسط ومنها استراتيجية الجمهورية الإسلامية وآثارها في التسويات الإقليمية القادمة وأخرها ظهور إصطفافات عربية تتخطى القضايا القومية تمشيا ومصالح قوى اجتماعية حاكمة في دول الشرعيتين الانقلابية والوراثية .

بهدف متابعة تلك التغيرات ومواقع الدول الناهضة واصطفافاتها الإقليمية سنتناول المداخلة عبر ثلاث محاور أساسية تتجسد في : ـ

أولاً: ـ التغيرات الإقليمية الجديدة ومواقع الدول القومية الناهضة.

ثانياً : ـ القوى الاجتماعية الحاكمة واصطفافا تها السياسية.

ثالثا: ـ الاستراتيجية الامريكية ومنطقة الشرق الأوسط .

على أساس تلك العدة المنهجية نحاول التعرض لمفاصل البحث بصورة مكثفة .

أولاً: ـ التغيرات الإقليمية الجديدة ومواقع الدول القومية الناهضة.

بات معروفا أن الطور الجديد من التوسع الرأسمالي أنتج حزمة من الإشكالات السياسية / القانونية والإيديولوجية منها : ـ استبدال مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية بمبدأ التداخلات العسكرية لحسم النزاعات والحروب الداخلية، استخدام القوة بهدف استبدال أنظمة سياسية استبدادية بأخرى (ديمقراطية) ومنها وصفات المؤسسات الدولية المالية وشروطها الهادفة الى تخلي الدول الوطنية عن التزاماتها الاقتصادية / الاجتماعية الضامنة لإدامة نسيجها الاجتماعي فضلا عن اعتبارها ـالمؤسسات المالية ـ السوق الحرة محركاً أساسياً للتطور الاقتصادي وبهذه الموجة الصاخبة جرى الإعلان أيديولوجيا عن نهاية التاريخ وسيادة الليبرالية الجديدة كأيدلوجية للرأسمال المعولم في مرحلته التاريخية الراهنة .

أن الوصفات السياسية / الاقتصادية/ الأيديولوجية المشار إليها وسيادتها طلية العقدين المنصرمين أنتجت أثاراً أخرى يمكن وصفها بالنتائج الموضوعية للطور الجديد من التوسع الرأسمالي أهمها نشوء مراكز رأسـمالية إقليمية جديدة نتيجة لتطور قانون التطور المتفاوت الناظم لحركة

الرأسمال، ومنها تنامي وتنوع الحركات الاجتماعية المناهضة لنهج الراسمال التخريبي، ومنها تنامي الدعوة الى عالم متعدد الأقطاب وأخرها ازدياد المطالبة القومية بالاستقلال عن الدول المركزية السابقة أو الدول الفيدرالية .

ارتكازاً الى تلك التوجهات والنتائج يطالعنا السؤال التالي : ما هو تأثير تلك التغيرات على عالمنا العربي والشرق الأوسطي ؟

بهدف التقرب من ذلك السؤال و مضامينه العامة نحاول ملامسته بروح حذرة مستندة الى التجربة التاريخية المنصرمة والتي أقرأها بالعناوين التالية: ـ

العنوان الاول: كونها دولة مركزية متعددة القوميات عمدت إيران الإسلامية الى استنهاض الروح القومية الفارسية بغلاف أيديولوجي إسلامي لغرض تحقيق هدفين أساسيين أولهما حماية الجمهورية الإسلامية من التفكك والتحول الى دول متناحرة. وثانيهما اعتماد الأيديولوجية الدينية أداة لتوسعها الإقليمي .

أن الحلف الاجتماعي / الطبقي المتكون من طبقة البازار ورجال الدين والمتشح بالعقيدة الشيعية شكل نهجاً مناهضاً للسيطرة الامريكية فضلا عن مناهضته للديمقراطية السياسية وبهذا المعنى فان صعود قوى قومية بأغطية دينية شكل أحد نتائج التوسع الرأسمالي بطوره المعولم .

ثانياً: أن ازدهار النزعة القومية الفارسية تزامن وتنامي النزعة القومية التركية المتشحة بغطاء إسلامي توسعي هادف الى بناء علاقات مع أطراف الإمبراطورية العثمانية ولهذا نرى أن التمدد الاقتصادي / السياسي التركي مع الدول العربية استمد مشروعيته من (أ) مبررات تاريخية تستند الى شراكة تركية ـ عربية (ب) مبررات برغماتية تتحدد برغبة الدولة التركية في بناء أمن إقليمي ينطلق من توازن المصالح وليس توازن القوة (ج) اعتبارات داخلية تنطلق من إدامة وحدة الدولة المركزية وتحجيم النزعات الانفصالية بالدعوة الى وحدة المسلمين الأتراك .

العنوان الثاني : ـ لقد تميز الطور الثاني من التوسع الرأسمالي وسيادة ازدواجية خيار التطور الاجتماعي بانتعاش الجانب القومي عند العرب حيث تطورت الحركات القومية وسعت بعض الدول ذات السياسية الوحدوية بناء أشكال للدولة العربية الواحدة إلا أن تلك المحاولات لم تدم طويلا حيث كرست العولمة الرأسمالية بناء الخصوصية القطرية لكل بلد وبهذا الســـياق فقدت مصر دورها التاريخي كدولة ـــ قاعدة للمشـــاريع

الوحدوية .
إن تخلي مصر عن دورها القومي وتحالفها مع شركاءها الجدد جاء تلبية لمصالح القوى الناهضة في بناء تشكيلتها الاجتماعية وتأثيرات ذلك على توجهات سلطتها السياسية.
العنوان الثالث: ـ قاد نشوء المصالح الجديدة في بنى الدولة القطرية الى نتيجتين خطرتين أولهما: تدويل القضية الفلسطينية وايكال حلها لمساومات إقليمية / دولية وما أفرزه ذلك التدويل من تحرر الدول العربية والإسلامية من التزاماتها السياسية والقومية المرتكزة على الشرعية الأممية والقانون الدولي .
وثانيهما: أفضى الانقسام العربي الى إدامة النزعات التوسعية للدولة العبرية المترابطة وأساطير دينية الأمر الذي أخر تحول الدولة العبرية من دولة عسكرية توسعية الى دولة قومية تتعايش بسلام مع دولة فلسطينية.
إن العناوين الثلاث التي جرى تناولها تدفعنا الى التساؤلات التالية : لماذا تحولت الدول العربية من معاداتها للسياسة العنصرية الإسرائيلية الى معارضة القوى الإقليمية الناهضة ؟ بكلام آخر ما هو جوهر النزاع الحالي بين الدول العربية وبين الدولتين الناهضتين تركيا وإيران ؟ وما هي الرؤية المستقبلية لدى دول المنطقة في بناء أمن إقليمي يرتكز على التعاون الاقتصادي والترابط الثقافي ؟.
لغرض الإجابة على التساؤلات المثارة لابد لنا من الانتقال الى المفصل الثاني من المداخلة .

ثانياً : ـ القوى الاجتماعية الحاكمة واصطفافا تها السياسية.

إن تعرضنا الى طبيعة القوى الاجتماعية الماسكة بالسلطة السياسية في البلدان العربية التي تسعى الى ترسيخ الدولة القطرية تستند الى طبيعة التأثيرات التي أملتها الليبرالية الجديدة على الدول العربية وما نتج عن ذلك من تغيرات جوهرية في المنظومة السياسية للدولة القطرية .
لقد تعرضت التشكيلات الوطنية في الدول العربية الى اهتزازات عميقة تمثلت في تفكك البنى الطبقية وتغير مواقع القوى الاجتماعية الفاعلة فيها.
بهدف إضفاء ملموسية فكرية / سياسية على تلك التغيرات السياسية / الاجتماعية لابد من حصرها بالأفكار والآراء التالية : ـ
ـ بسبب فعاليتها في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني انطلاقا" من امتلاكها القرار السياسي والاقتصادي، تحولت الطواقم البيروقراطية المدنية العسكرية المتنفذة في أجهزة الدولة الى شـــــرائح طبقيه عاملة على إدامة

سياسة الأبواب المفتوحة .
ـ أدى انهيار الوظيفة الاقتصادية الخدمية للدولة القطرية باعتبارها العامل الأساسي في شد المكونات الطبقية في التشكيلة الوطنية الى تهميش العديد من القوى الاجتماعية خاصة تلك الفئات العاملة في قطاع الدولة / الاقتصادي / الخدمي .
ـ رغم أهمية تحرير قوة العمل من الهيمنة الحكومية إلا أن عمليات التسريح والإقصاء التي اشترطتها عمليات الخصخصة وتوصيات المراكز المالية ساهمت في تفكيك الوحدة الاجتماعية للطبقات المنتجة وما حمله ذلك من دفع العديد من شرائحها العاملة الى ضفاف التشرد والفاقة .
ـ تزايد التنسيق والترابط بين شرائح البرجوازية العربية الناشطة في قطاع إنتاج الصناعات الاستهلاكية مع أنشطة الاحتكارات الدولية بسبب ضعف مواقعها الاقتصادية الذي أعاقه تدفق البضائع الأجنبية التي حررت حركتها الاتفاقات التجارية الدولية .
ـ أدت مساهمة راس المال الدولي في تطوير المرافق السياحية والقطاعات الخدمية الى نمو وتطور شريحة طبقية ممثلة بوكلاء الشركات التجارية الأجنبية ومؤسسات الإعلان المترابطة مصالحهم مع مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة على قطاع الخدمات والعقارات، الأمر الذي جعلها تتصدر المشهد الاقتصادي وأضوائه الزائفة.
ـ إن الإشارة الى تلك الشرائح والفئات الاجتماعية تشترط تأشير مواقع البرجوازية الزراعية في الدول العربية التي اتسعت فعاليتها الإنتاجية ومواقعها السياسية نتيجة لعاملين:
(1) تعديل قوانين الأرض خاصة في بعض دول الشرعية الانقلابية التي أعادت الأراضي المصادرة الى مالكيها الإقطاعيين وما نتج عن ذلك من إعادة الفعالية السياسية الاجتماعية الى أغنياء الريف.
(2) القوانين الجديدة التي تسمح للشركات الأجنبية بشراء وامتلاك الأراضي الأمر الذي أفضى الى تطور العلاقات الزراعية في الريف العربي على قاعدة تحالف مالكي الأرض مع الراسمال الوافد .
ـ جعل تطور التشابك الوظيفي بين الراسمال العربي المهاجر والرأسمال الاحتكاري المتمثل بتوظيف الأموال العربية في الشركات الدولية والمؤسسات المالية البرجوازية الريعية في الكثير من البلدان العربية قاطرة لسياسة التنازلات الوطنية والتحالفات مع الشركات الدولية.
ـ أفرزت التغيرات الجديدة في التشكيلات القطرية تحولات فكرية / سياسية

لدى فئات الطبقة الوسطى تمثلت بالابتعاد عن الأفكار اليسارية والأحزاب القومية التي شكلت ـ تلك الفئات ـ المنابع ألاجتماعيه للأفكار الراديكالية في مرحلة السابقة المتسمة بازدواجية خيار التطور الاجتماعي .
خلاصة القول أن التطورات الاجتماعية / السياسية المشار إليها أفرزت نهجا سياسيا لدى الأنظمة السياسية العربية يتسم بضرورة التحالف مع الشركات العالمية والتعويل على الحماية الخارجية.بكلام آخر أن المواقع التسلطية للأنظمة العربية لن تسمح بظهور قوة وطنية قادرة على أن تكون قاعدة أساسية لشد البلدان العربية الى رؤية مستقبلية تنطلق من وحدة المصالح العربية وتوازنها مع المصالح الدولية .
استنادا الى اللوحة السياسية الاجتماعية العامة فان تجليات الصراع الدائر في المنطقة العربية كما أراه يتمثل بمشروعين يشترطهما قانون الاستقطاب الفاعل في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي وما ينتجه من إختلالات كبرى في مسار تطور مستويات الاقتصاد العالمي الوطنية / الإقليمية / الدولية .
أن تحديدنا لطبيعة ومضامين المشاريع الوطنية / الدولية المتنازعة أراها تتمثل بـــ: ـ
أولاً: مشروع التبعية والحماية الخارجية الناتج عن ضعف الدولة الوطنية واغتراب قواها السياسية الحاكمة عن مصالح بلادها الوطنية .
إن مشروع التبعية والحماية الخارجية يتماشى ومضامين حركة قانون الاستقطاب الناظم للطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتجسدة بتناقض مسارها ــ الحركة ــ المتمثلة بالتهميش والاندماج وما يشترطه ذلك من تحويل الدول الوطنية الى دول بوليسية بحماية خارجية عبر تشديد روابط التبعية الاقتصادية / العسكرية / السياسية مع الشركات الاحتكارية والمراكز الرأسمالية.
ثانيا: مشروع الموازنة الدولية / الإقليمية المرتكز على وجود دول قوية إقليمية ناهضة مثل تركيا وإيران تنطلق من محاولة بناء سياسة اقتصادية إقليمية تستند الى توازن مصالح قواها الاجتماعية الحاكمة مع الدول الخارجية .
إن سياسة توازن المصالح يشترطها قانون التطور المتفاوت بين الدول الرأسمالية والذي يسمح بنهوض دول رأسمالية إقليمية قوية، ومن هنا يمكن القول أن النزاعات الإقليمية المتفجرة عبر أغطية مذهبية / قومية ليس سوى تجليات لتنازع مشـــروعي الهيمنة /التبعية المســـــاند من المراكز

الرأسمالية والمبارك من أغلب الدول القطرية ومشروع الدول الناهضة الهادف الى احتلال مواقع إقليمية متقدمة عبر علاقات متوازنة مع الخارج الدولي .

بعد تحديدنا لطبيعة المشاريع المتنازعة حول المستقبل السياسي / الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط لابد من الإشارة الى بعض الملاحظات التكميلية:

الملاحظة الأولى: أن مشروعي التبعية/الحماية الخارجية وتوازن المصالح الإقليمية/الدولية يستندان الى احتكار السلطة وهدر حقوق الإنسان رغم سيادة مظاهر الديمقراطية (الشكلية).

الملاحظة الثانية: بسبب عوامل التهميش لا تستطيع القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع التبعية وتغريب المصالح الوطنية بناء أنظمة سياسية ديمقراطية. أما تلك الدول الرافضة للتبعية ورغم احتكارها للسلطة السياسية وغياب الديمقراطية فيها إلا أنها تمتلك أفاق التحول الى دول ديمقراطية بسبب اعتمادها على بنية اجتماعية ترتكز على توافقات طبقية مستقبلية .

الملاحظة الثالثة: أن النزاعات السياسية / الفكرية المندلعة اليوم بين أطراف إقليمية عربية وأخرى غيرعربية هي تجليات لتنازع مشاريع الهيمنة الأمريكية مع مشاريع الدول الرأسمالية الناهضة والمطالبة بإرساء العلاقات الدولية على قاعدة تعدد الأقطاب والتوازنات الدولية .*

ثالثا: ـ الاستراتيجية الامريكية ومنطقة الشرق الأوسط .

إن تغير الإدارة الامريكية الجمهورية بأخرى ديمقراطية وفشل سياسة العسكرة والتوتر التي رفعتها الليبرالية الجديدة دفعت العقل الاستراتيجي الأمريكي الى التفكير في صياغة سياسية دولية جديدة جوهرها ضرورة استرجاع ما ضيعته الإدارة الجمهورية الطائشة من مواقع دولية عبر الأخذ بالمرونة السياسية والدبلوماسية الهادئة لحل النزاعات الدولية .

إن الرؤية الأمريكية الجديدة تشترطها تغيرات السياسية الدولية والتي أراها بمؤشرين أساسيين : ـ

أولهما: اهتمام العقل الاستراتيجي الأمريكي بمسار تطور وتناقض الوحدة الدولية المرتكزة على قوانين التطور الرأســـمالي وما تشترطه تلك الوحدة الرأسمالية المتناقضة من مواجهة الإشكالات والمصاعب الدولية بصورة جماعية وما يعنيه ذلك من ضرورة الانتقال الى عالم متعدد الأقطاب .

ــ إن تحول دول العالم نحو بناء اقتصادات إقليمية وتكتلات قارية يشترط تطور المنافسة الرأســـمالية المبنية على الكفاءة الاقتصادية لهذه التكتلات

وبهذا المعنى فان مضامين المنافسة الحالية تتطلب نبذ السياسية الحربية واللجوء الى الدبلوماسية والقدرة الاقتصادية في حل الإشكالات الدولية / الإقليمية .
على أساس تلك المحددات نستطيع القول أن هزيمة الليبرالية الجديدة ومضامينها الاقتصادية / السياسية العسكرية بعد الأزمة المالية العالمية وضع الاستراتيجية الامريكية أمام إعادة جدولة أولويتها المنطلقة من الموضوعات التالية : ـ
1: تعزيز الوحدة الأطلسية من خلال إشراك الحلفاء الأوربيين في حل النزاعات الدولية وعدم الانفراد في مواجهات دولية الكبرى .
2: التعاون مع الدول القومية الناهضة روسيا، الهند، الصين، البرازيل بعد فشل تحجيمها وإشراكها في معالجة قضايا الإرهاب والطاقة النووية والهجرة الغير شرعية إضافة لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية.
3 : اللجوء الى لغة الحوار في حل القضايا الساخنة لغرض إيجاد الحلول الوسطية المشتركة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة عبر نبذ سياسة الإملاءات والدخول على خط احترام المصالح الوطنية وبهذا المسار تتوجه الولايات المتحدة الى إعادة بناء علاقاتها مع تركيا باعتبارها قوة ناهضة مؤثرة في ميدان العلاقات الإقليمية كما تتوجه السياسية الامريكية الى إيران لمشاركتها في الملفات الأمنية الشائكة من العراق الى أفغانستان فضلا عن تأثيرات الجمهورية الإسلامية على كثرة من التيارات الإسلامية المناهضة للسياسية الأمريكية ولإسرائيل .**
إن تقديرنا لطبيعة التغيرات الدولية الجديدة وعناوين السياسية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط تثير حزمة من التساؤلات منها: هل تتخلى الولايات المتحدة عن مشروع التبعية / الحماية الخارجية ؟ هل ترقى سياستها إزاء حلفاءها العرب الى مستوى احترام المصالح المشتركة؟ وأخيرا هل تتخلى الإدارة الامريكية عن اصطفافها الاستراتيجي مع الدولة العبرية ؟ .
بهدف التقرب من مضامين الأسئلة المثارة نحاول معالجتها عبر تعيين طبيعة الإشكالات الأمنية والاقتصادية في المنطقة مؤكدين أن مفتاح حل إشكالات المنطقة السياسية يتأتى من اعتماد دبلوماسية توازن المصالح الدولية / الإقليمية / الوطنية وإلزام إسرائيل باحترام القوانين الدولية لحل القضية الفلسطينية.***
إن دبلوماسية توازن المصالح بدلا عن توازن القوة والتقييد بالقوانين الدولية يفتح الأبواب لحل كثرة من الإشكالات الإقليمية منها: ـ

الإشكال الاول : ـ بناء علاقات طبيعية بين دول المنطقة وإسرائيل يرتكز على احترام الحدود الدولية وعدم التدخل في الشئون الداخلية بعد توثيق تلك العلاقات باتفاقات دولية .
الإشكال الثاني : ـ الانتقال من سياسة التفوق العسكري للدولة العبرية الى توازن القوة المبني على السلام الدائم والعلاقات الاقتصادية .
الإشكال الثالث: ـ تراجع القوى والحركات الأصولية المتنازعة تحت رايات دينية / عنصرية.
إن تنفيس مراجل التوتر في المنطقة العربية ينطلق من استراتيجية أمريكية هادفة الى إعادة بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير كتكتل اقتصادي إقليمي برعاية أمريكية وتوافقات إقليمية .
لغرض اكساء الموضوعة المشار إليها ملموسية سياسية / فكرية لابد من رؤية ركائز تلك الفرضية والتي أجدها في : ـ
ـ شد تبعية البلدان العربية الى التكتل الاقتصادي التي تسعى الولايات المتحدة الى إقامته بعد تسوية القضايا السياسية التي أفرزتها الروح التوسعية للدولة العبرية .
ــ تطوير التفاهمات مع المراكز الإقليمية الناهضة، تركيا، إيران بهدف منحها مواقع سياسية اقتصادية في إدارة شئون المنطقة بمشاركة أمريكية.
ــ محاولة تحجيم بناء تكتل اقتصادي إقليمي بمشاركة روسية أو شراكة صينية .
إن الرؤية السياسية المفترضة للاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط تنطلق من وجود مشاريع رأسمالية ناهضة تتزعمها روسيا الاتحادية تتمثل في إشراك إيران وتركيا في خطوات اقتصادية مشتركة منها المشاركة في استغلال بحر قزوين ، طرق إمدادات الطاقة النفطية فضلا عن التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية بعد أن عرضته روسيا الاتحادية كسلعة رأسمالية على البلدان العربية .

الهوامش

- إن دخول روسيا الى الشرق الأوسط عبر إعادة ترميم علاقاتها مع بعض الدول العربية وإيران وتركيا تفتح الأبواب أمام بناء علاقات إقليمية تستند على التطور الاقتصادي والمســـاهمة في حل أزمات المنطقة كما تسعى روسيا اليوم الى استضافة المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية .

- إن إعادة بناء السياسية الامريكية انعكس على علاقاتها مع أمريكا اللاتينية بعد وصول اليسار اللاتيني الى السلطة عبر الشرعية الديمقراطية وبهذا المسار أود تأكيد ملاحظة مفادها أن الموجة اليسارية في أمريكا اللاتينية وترابطها مع الديمقراطية السياسية هي نزعة وطنية هادفة الى صيانة المصالح الأساسية لمواطني تلك البلدان .
- شكلت مقاطعة رئيس الوزراء التركي رجب اردوغان لجلسة حوارية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس في منتدى دارفوس وكذلك تنديد الرئيس الإيراني في مؤتمر دوربان ـ 2 لمناهضة العنصرية بإسرائيل وازدواجية معايير السياسة الدولية إحراجا للدبلوماسية الغربية .

المطلب الثالث
التغيرات الدولية والنزاعات الوطنية / الإقليمية

تعرضت ولازالت دول الشرق الأوسط وتشكيلاتها الاجتماعية إلى كثرة من الحروب الإقليمية والتداخلات الدولية فضلا عن نزاعاتها الاجتماعية وما أنتجه ذلك من عدم تمكن دول المنطقة من بناء أمن إقليمي مستند على مصالحها الوطنية وضمان مستقبل مكوناتها الاجتماعية.
إن أسباب النزاعات الإقليمية والتوترات الاجتماعية الوطنية متعددة المصادر منها عوامل متعلقة بنشأة الدول الوطنية ومنها طبيعة بناء أنظمتها السياسية ومنها النزاعات العرقية/ الدينية فضلا عن تناقضات مكوناتها الاجتماعية، لهذا بات من الصعب على الباحث رصد تلك الأسباب وتحليلها في دراسة واحدة. لذلك وارتكازاً على تعدد مصادر النزاعات الوطنية / الإقليمية أحاول التعرض لها ارتباطاً بـالمفاصل التالية: ـ
أولاً: التطلعات الأيديولوجية والنزاعات الوطنية / الإقليمية.
ثانياً: ـ التوسع الرأسمالي وتأثيراته الوطنية / الإقليمية.
ثالثاً: السياسة الدولية وآفاق تطور الأمن الوطني /الإقليمي.
على أساس تلك العدة المنهجية أتعرض إلى مفاصل البحث برؤية تحليلية/ نقدية مستنداً إلى الوقائع التاريخية.

أولاً: التطلعات الأيديولوجية والنزاعات الوطنية / الإقليمية.
نشأت الدول العربية بعد دخول التوسع الرأسمالي مرحلته الثانية المتسمة باقتسام العالم جغرافيا وسياسيا حيث عمدت دول الحلفاء المنتصرة في الحرب الوطنية الأولى إلى تقسيم ولايات الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق نفوذ فيما بينها، وارتباط بالتوسع الكولونيالي المتسم بتقاسم النفوذ أحاطت الدول الكولونيالية تلك المناطق بسيادة وطنية شكلية بهدف حصر استثمار ثرواتها الوطنية، واحتكار أسواقها الداخلية والأشراف على علاقاتها التجارية الدولية .
لقد أفرزت الحرب العالمية الأولى حزمة من التغيرات الدولية / الإقليمية تجسدت في جملة من الوقائع أهمها:ـ
1: انقسام العالم إلى ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي/ اشتراكي.
2: انبعاث الموجة القومية الثانية بعد إعلان مبادئ الرئيس ولسن ونداءات

الثورة الاشتراكية في روسيا السوفيتية.
3: تنازع الدول الرأسمالية وتشكل المحاور العسكرية الهادفة إلى وأد التجربة السوفيتية.
4: ظهور وتنامي حركات التحرر الوطنية المناهضة للهيمنة الكولونيالية.
إن تغير العلاقات الدولية وظهور دول جديدة فاعلة على مسرح السياسية الدولية يكتمل عند تفحصنا لطبيعة الدول الوطنية ومنظومتها السياسية الناهضة في كنف الهيمنة الكولونيالية والمتصفة بالسمات التالية: ـ
ــ ظهور ازدواجية الهيمنة الخارجية / الداخلية على السلطة السياسية للدول الجديدة.
ـ تفكك التشكيلات الاجتماعية المحلية القديمة وإعادة بناءها على النمط الرأسمالي بهدف تشديد تبعيتها للدول الكولونيالية وما نتج عن ذلك من ظهورشرائح وطبقات اجتماعية جديدة تتطلبها المصالح الاستراتيجية للرأسمال الكولونيالي، مثل الطبقة العاملة في ـ السكك الحديدية، مشاريع النفط الموانئ ـ والطبقة الإقطاعية بعد توزيع الأراضي الأميرية عليها ناهيك عن الطبقة التجارية الكمبورادورية المتصفة بترابط نشاطها التجاري مع الشركات التجارية في الدول المسيطرة.
ــ تنامي الدور السياسي / الأيديولوجي للطبقة الوسطى كونها (الطبقة التاريخية) البديلة عن البرجوازية الوطنية المعاق تطورها بسبب السيطرة الكولونيالية ونتائجها على البنية الاجتماعية.
إن فحص التغيرات السياسية / الاجتماعية في الدول الوطنية يشترط التوقف عند التطلعات الأيديولوجية لأحزاب الطبقة الوسطى ومساهمتها في النزاعات الوطنية / الإقليمية. وبهذا السياق أحاول التوقف عند دور الطبقة الوسطى في دول الشرعية الانقلابية وسماتها السياسية في الدول المحافظة.

دور الطبقة الوسطى وسماتها التاريخية

عند دراستنا للطبقة الوسطى لابد لنا من رصد مواقعها الاجتماعية وسماتها السياسية في المنظومة السياسية للدول الوطنية المتصفة بالعناوين التالية: ـ
العنوان الأول ـ نهوض الطبقة الوسطى كقوة تاريخية بديلة عن البرجوازية الوطنية المعاق تطورها في المرحلة الكولونيالية.
العنوان الثاني ـ الروح الأيديولوجية لفئات الطبقة الوسطى الهادفة إلى بناء دولة عربية واحدة، أو تلك الساعية إلى بناء دولة وطنية بمضمون اشتراكي. (1)

العنوان الثالث ـ النزعة الانقلابية لغرض الوصول إلى سلطة الدولة والاعتماد عليها كرافعة للتحولات الاجتماعية والسياسية.
لغرض تزكية السمات المشار إليها لابد من إكسابها ملموسية تاريخية الأمر الذي يشترط دراسة تحولاتها في دول الشرعية (الثورية).

1ـ الطبقة الوسطى وتحولاتها التاريخية.

لنزعتها الأيديولوجية وروحها الانقلابية واعتمادها الدولة أداة للتحولات الاجتماعية استلمت الطبقة الوسطى سلطة الدولة لغرض تحقيق شعاراتها القومية / الاشتراكية، وبهذا المسار أقدمت الشرائح الحاكمة على إحداث سلسة من التحولات الاجتماعية / الاقتصادية أثرت لاحقاً على البنية الفكرية / السياسية لفئات الطبقة الوسطى الحاكمة.
إن تغيرات البنية الفكرية / السياسية التي طالت الفئات الوسطى الحاكمة يمكن تأشيرها في ثلاث مفاصل تاريخية كبرى: ـ
أ:ـ أفضت هيمنة الدولة على وسائل الإنتاج والتحكم بالثروة الوطنية إلى تمايزات طبقية في بنية الشرائح الحاكمة من الطبقة الوسطى إذ تحولت تلك الفئات وبسبب سيطرتها الاقتصادية / السياسية إلى برجوازية بيروقراطية منتفعة من الثروة الوطنية بعد احتكارها السلطة السياسية.
ب:ـ انتقال الفئات الوسطية الحاكمة إلى برجوازية بيروقراطية أدى إلى تحولات فكرية/ سياسية وما نتج عنها من مراجعة شاملة في مساراتها السياسية والاجتماعية عبر منهجين الأول منهما الاستمرار في تطوير النزعة البوليسية للدولة بعد تحولها إلى دولة استبدادية. وثانيهما البحث عن مساومات خارجية للتخلص من نزعتها القومية عبر تنازلات وطنية. (2)
ج: بعد المراجعة الأيديولوجية وترسيخ النزعة الاحتكارية للسلطة حدث تغيرات جديدة في بنية السلطة السياسية من خلال تحول جهازها البيروقراطي العسكري/المدني إلى جهاز سياسي عامل على توطيد العلاقات الاقتصادية/السياسية بين الرأسمال الوطني والرأسمال الدولي (3).
إن تحولات الطبقة الوسطى وتعدد انتقالاتها الفكرية / السياسية أفضت إلى ضياع فرص واقعية لبناء دول قوية قادرة على حماية حقوقها الوطنية.

2 ـ الطبقة الوسطى في دول الشرعية العشائرية.

إن تحولات البنية الداخلية للطبقة الوسطى الحاكمة في دول الشرعية الانقلابية قابلتها تغيرات أخرى في دول الشرعية الأسرية حيث نمت

وتطورت شرائح برجوازية طفيلية اتسمت بضعف مساهمتها السياسية وغياب روحها الانقلابية وبهذا المعنى ساهمت هذه الشرائح في ديمومة السلطة السياسية المبنية على الروابط العشائرية من خلال الوقائع التالية: ـ
ـ تحول أقسام من أبناء العشائر والأسر المرتبطة بمركز القرار السياسي إلى شرائح تجارية / خدمية تترابط مصالحها مع السلطات الحاكمة من جهة والشركات الدولية من جهة أخرى.
ـ تطورت وبسبب طفرة البناء والتعمير الشرائح العقارية التي شكلت قاعدة إضافية للسلطة السياسية.
ـ نتيجة لوفرة الأموال المتأتية من الريوع النفطية نمت شريحة أخرى متمثلة بالفئة المالية المتشابكة مع المؤسسات المالية الدولية.
ـ إن التغيرات الاجتماعية / السياسية المشار إليها ناهيك عن تباين الأصول القومية لبعض الشرائح الطبقية الوافدة أدت إلى إبعاد الطبقة الوسطى عن الانغمار بالحياة السياسية والمشاركة في النزاعات الوطنية.

استناداً إلى تلك المؤشرات نستطيع القول أن الشرائح الطبقية المتشكلة في حضن السلطات العشائرية ورغم مكانتها الاقتصادية إلا أنها تفتقر قدرة الانتقال إلى ضفاف الشريك المتوازن مع الحليف الخارجي. بكلام أخر إن استقرار دول الشرعية العشائرية وتطورها الراهن لم يأت نتيجة لتطورها الداخلي المعتمد على بنية اقتصادية وطنية بل ارتبط نموها واستقرارها السياسي من خلال لحمتها القرابية والحماية السياسية / العسكرية الخارجية.
بعد هذه الرؤية المكثفة لطبيعة القوى الاجتماعية التي تحكمت بمصائر التطور السياسي الاقتصادي في البلدان العربية يواجهنا السؤال التالي: ما هي أشكال النزاعات الوطنية /الإقليمية في الحقبة التاريخية التي جرى رصدها في مرحلة المعسكرين ؟.
لغرض الإجابة على ذلك السؤال يتحتم علينا حصر تلك الإشكالات في حقولها الأيديولوجية / السياسية المتمثلة بـــ: ـ
1: ترابط ظهور النزاعات الأيديولوجية بالموجة الثانية من التوسع الرأسمالي المتسم بالتنافس حول خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي الأمر الذي أعطى دفعاً لتفجر النزاعات الوطنية / الإقليمية وانعدام المساومة التاريخية المفضية إلى بناء ركائز الأمن الوطني / الإقليمي.
2: تجلت النزاعات الأيديولوجية بمشروعي التنمية المستدامة وفك الارتباط من جهة ومشروع التنمية المترابطة والتحالفات الخارجية من جهة أخرى.

3: استقطاب النزاعات الداخلية حول خيارات التنمية الوطنية وما نتج عنها من امتدادات أيديولوجية إقليمية / دولية.

ثانياً: التوسع الرأسمالي وتأثيراته الوطنية / الإقليمية.

اتسمت الموجة الثالثة من التوسع الرأسمالي بوحدة وترابط مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية المستندة إلى السيادة الدولية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الأمر الذي أفضى إلى تغيرات دولية تمثلت في شبكة من النتائج السياسية / الاقتصادية منها: ــ

ـ سيادة الليبرالية الجديدة بعد انهيار المنافسة الأيديولوجية المرتكزة على ازدواجية خيار التطور الاجتماعي.

ـ ظهور دول رأسمالية جديدة ـ الصين والهند وروسيا الاتحادية ـ فضلا عن نهوض مراكز إقليمية مثل تركيا وإيران ونزوعها نحو تبؤ مواقع إقليمية متميزة بهدف بناء علاقات متوازنة مع المراكز الرأسمالية الكبرى.

ـ المراكز المالية واشتراطاتها على الدول الوطنية وما أفرزه ذلك من تفكك سيطرة الدول على مسار تنميتها الوطنية من جهة، وتزايد الفوضى الاجتماعية من جهة أخرى.

ـ تنامي ازدواجية الهيمنة الداخلية / الخارجية على السلطات السياسية في الدول الوطنية بسبب ترابطاتها السياسية / الاقتصادية / العسكرية مع المراكز الرأسمالية والشركات الاحتكارية.

ــ تفتت الوحدة الإقليمية لدول الشرق الأوسط عبر محاولة ربط دوله الغنية بتوجهات الشركات الاحتكارية وحمايتها الخارجية وصولا إلى ترسيخ تبعيتها للتكتلات الاقتصادية.

ـ إقصاء الدول الفقيرة عن عملية الاندماج الرأسمالي وما يحمله ذلك من تخريب تشكيلاتها الاجتماعية وتحويل نزاعاتها الاجتماعية إلى نزاعات طائفية / عرقية.

إن وحدة التشكيلة الرأسمالية العالمية بطوابقها المتعددة وتناقضات مسار تطورها المرتكز على التفكك والاندماج أنتجت أشكالاً جديدة من النزاعات الدولية نتعرض إلى بعضها بمعايير فكرية عامة: ـ

المعيار الأول: التنافس بين الدول على قاعدة رأسمالية تتمثل بين مشروع الهيمنة والتفكك الهادف إلى تغذية المصالح الاحتكارية ومشروع الاندماج على أساس الارتباط المتوازن.

المعيار الثاني: يتبدى نزاع المنافسة بين المراكز الرأســـمالية وبين الدول

الناهضة بأشكال مختلفة منها أشكال قومية كما روسيا والصين ودول جنوب شرق أسيا ومنها أشكال أيديولوجية ذات مضامين دينية كما في منطقة الشرق الأوسط.
المعيار الثالث: تفتقر الدول الإقليمية الناهضة ذات الأيديولوجية الدينية إلى برامج إصلاحية / سياسية ترتكز على الوطنية الديمقراطية وما ينتج عن ذلك من تعثر مشروعها الرأسمالي المرتكز على الارتباط المتوازن.
على ضوء ما جرى تناوله من آراء وأفكار يمكننا صياغة الاستنتاج التالي:
إن الصراعات الأيديولوجية ذات الصبغة القومية وخيار التطور الاجتماعي التي وسمت حركة التحرر الوطني العربية تتحول في مرحلة المنافسة الرأسمالية إلى نزاعات قومية / دينية / طائفية.
لإضفاء شرعية فكرية / سياسية على مضمون الموضوعة المثارة نلقي نظرة تحليلية على طبيعة الأنظمة السياسية وأغطيتها الدينية لبعض المراكز الإقليمية.
1- الجمهورية التركية: -
رغم وصول الإسلام السياسي المعتدل إلى السلطة بتفويض وطني مساند من قبل الطبقة البرجوازية بأغلب شرائحها استناداً إلى التوجهات الجديدة للنظام الإسلامي الضامنة لمصالح الأمة التركية إلا أن النظام الجديد واجهته جملة من الصعوبات أهمها اعتراض المؤسسة العسكرية التركية المترابطة والمنظومة الأطلسية على توجهاته السياسية فضلاً عن اعتراض الاتحاد الأوربي على سياسة النظام الإسلامية.
أن طموحات القومية التركية المغلفة بأيديولوجية إسلامية تهدف إلى بناء علاقات إقليمية / دولية تتناسب ومصالحها الوطنية المنطلقة من: -
ـ ضمان الوحدة الجغرافية للدولة التركية من خلال ربط قومياتها المختلفة بخيمة إسلامية.
ـ السعي إلى شراكة تركية فاعلة مع الدول العربية والإسلامية.
- العمل على تحول الدولة التركية إلى جسر لربط العالم العربي الإسلامي مع أوربا رغم التحفظات الأمريكية.
2- الدولة العبرية: -
تشكل دولة إسرائيل مركزا إقليميا يستمد قوته السياسية / العسكرية من التحالف الاستراتيجي القائم بينها وبين الولايات المتحدة الساعية بدورها إلى بناء تكتل اقتصادي شرق أوسطي تابع للاحتكارات الدولية برعاية أمريكية، وبهذا الاتجاه الإستراتيجي فإن الطموح الإسرائيلي المرتكز على شعارات

توراتية يهدف إلى: ـ
ـ الاستعانة بالقوة العسكرية وأغطيتها الدينية للتوسع الجغرافي لغرض بناء دولة قومية كبرى، تتمتع بمواقع قوية في المنظومة الإقليمية القادمة.
ـ تطوير الدولة العبرية إلى مركز قياديً في التكتل الاقتصادي القادم المرتكز على التبعية، وبهذا فان السياسية التوسعية المبنية على الضم والإلحاق تتعارض ومصالح مراكز إقليمية ناهضة.
3ـ إيران الإسلامية: ـ
مرت سياسة الدولة الفارسية بطورين أساسيين الأول منهما السياسة الشاهنشاهية المتحالفة والإدارة الأمريكية وما نتج عنها من أنشطة مناهضة لدول الشرعية الانقلابية بهدف منعها من بناء امن إقليمي بخيمة عربية.أما الثاني فتبلورت ملامحه بعد الثورة الإسلامية واديولوجيتها الشيعية المعبرة عن مصالح شريحة البازار المتحكمة في سير التطور السياسي / الاقتصادي الإيراني.
إن الطموح الفارسي الراهن يتمثل كما أرى بهدفين أساسيين أحدهما يكمن في اعتماد سياسة داخلية تتضمن وحدة الجمهورية الإسلامية ومنع تفككها القومي. وثانيهما يتمثل بانتهاج سياسية إقليمية /دولية مطالبة بضمان الأمن الإقليمي على قاعدة توازن مصالحها الإقليمية مع المراكز الرأسمالية. (4)
4ـ العربية السعودية: ـ
تنبع المكانة التاريخية للدولة العربية السعودية من مواقعها الإسلامية وثرواتها النفطية ورغم مظاهر القوة وتعدد التحالفات الدولية إلا أن تأثيرات السياسة العامة للمملكة على العالمين العربي/الإسلامي تبقى محدودة بسبب كثرة من الصعوبات التي أجدها بالمؤشرات التالية: ـ
ـ انتفاء المساند الأساسية لتحول المملكة العربية السعودية إلى قاعدة قومية عربية جاذبة بسبب مكانتها الإسلامية المتجاوبة مع عالمية الدين الإسلامي.
ـ اعتماد المملكة على المذهب الوهابي منعها من التحول إلى دولة وطنية راعية لمكوناتها الاجتماعية وحامية لمذاهبها الدينية.
ـ هشاشة المنظومة السياسية للمملكة العربية السعودية الناتجة عن: ـ
أ ـ ازدواجية الهيمنة الداخلية / الخارجية المتمثلة بالعشيرة الحاكمة وحلفاءها الدوليين.
ب ـ اعتماد الشـــــرائح الاجتماعية برجوازية / خدمية / عقارية / تجارية / مالية على العلاقات القرابية المترابطة والطواقم السياسية / العسكرية / الإدارية الحاكمة.

ج ـ عجز تلك الشرائح على بناء هيمنة وطنية قادرة على انتهاج سياسة الارتباط المتوازن والمنافسة الإقليمية.
د ـ تعثر قيادة المملكة العربية السعودية لدول الخليج العربي بسبب اندماج الدول الخليجية مع الشركات والمؤسسات المالية الدولية وكذلك تحالفاتها العسكرية مع الدول الكبرى.(5)
على أساس تحليل النزعات الدينية لبعض المراكز الإقليمية فضلا عن قواها الاجتماعية يمكننا صياغة الاستنتاج التالي: ـ
بسبب الميول المتناقضة لمسار حركة التوسع الرأسمالي الحاملة لنزعتي التفكك والاندماج وغياب التناقضات الأيديولوجية المرتبطة بخيارات التطور الاجتماعي تصطبغ النزاعات الإقليمية بصبغة قومية / دينية / طائفية.

ثالثاً: السياسة الدولية وآفاق تطور الأمن الوطني /الإقليمي.
الحديث عن مستقبل دول الشرق الأوسط وتطور أمنها الوطني / الإقليمي يرتبط بنتائج تنازع مشروعي التبعية والإلحاق ومشروع الارتباط المتوازن الذي تحدده جملة من الوقائع التي تتطلب الفحص والتدقيق ولكن قبل تشخيص تلك الوقائع لابد لنا طرح السؤال التالي: ما هي مضامين مشروع الارتباط المتوازن ؟ ما هي ركائزه الأساسية ؟ وقبل هذا وذاك ما ذا نعني بمشروع الارتباط المتوازن ؟
في محاولة للإجابة على تلك التساؤلات أحاول صياغة مضامين مشروع الارتباط المتوازن استناداً إلى الموضوعات التالية: ـ
1ـ نعني بمشروع الارتباط المتوازن بناء تنمية وطنية كابحة لميول قانون الاستقطاب التخريبية من خلال صيانة الدور الفاعل للدولة الوطنية وضبط نسيجها الوطني عبر توازن مصالح مكوناتها الاجتماعية.
2- بسبب وحدة التشكيلة الرأسمالية وترابط مستوياتها المتقدمة منها والمتخلفة يشكل مشروع الارتباط المتوازن بديلاً عن المشروع التحرري المسمى بالتنمية المستقلة وفك الارتباط وذلك لانعدام شروط تنمية مستقلة بخيار اجتماعي غير رأسمالي.
3 ـ يقود نهج الارتباط المتوازن إلى صـــيانة القوى العاملة من الإقصـــاء والتهميش من خلال إلزام الدولة والشركات الدولية على توسيع المراكز الإنتاجية / الخدمية وصيانة حقوق المواطن الأساسية.
4ـــ يفضي الارتباط المتوازن إلى إطلاق حركة النزاعات الاجتماعية على

قاعدة ربط الديمقراطية السياسية بمثيلتها الاجتماعية.
5ــ يفضي مشروع الارتباط المتوازن بشقيه الوطني / الإقليمي إلى بناء قاعدة سلام حقيقية بين دول المنطقة ويشكل مناخاً تعاونيا قادرا على بناء توازنات إقليمية سياسية / اقتصادية.
إن نجاح مشروع الارتباط المتوازن الهادف إلى إبعاد الدول الوطنية عن الميول التخريبية لقانون الاستقطاب الرأسمالي يعتمد على الوقائع التالية: ـ
الواقعة الأولى: قدرة القوى الرأسمالية الجديدة الروسية / الصينية / الهندية على بناء عالم رأسمالي متعدد الأقطاب وما يحمله ذلك من تخطي الهيمنة الأمريكية وبناء هامش لحركة الدول الوطنية.
الواقعة الثانية: قدرة الدول الوطنية على بناء ركائز الارتباط المتوازن في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي بهدف مناهضة الشروط التدميرية للشركات الاحتكارية والمراكز الرأسمالية.
الواقعة الثالثة: قدرة الأحزاب والمنظمات الديمقراطية على المساهمة في تحويل الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة ديمقراطية تترابط ومصالح مكوناتها الاجتماعية.
إن الوقائع المشار إليها هي التي تحدد في نهاية المطاف نتائج النزاعات الإقليمية/الدولية المنبثقة من مشروعي التبعية والتهميش والإلحاق أو مشروع الاندماج المرتكز على توازن المصالح وما يشترطه من وجود دول قوية تتمتع بمنظومات سياسية ديمقراطية وسلطات وطنية.

الهوامش

1: هناك عدة أنظمة سياسية في دول عربية تبنت الفكر الاشتراكي منها اليمن الديمقراطية، الصومال، الجزائر، تحتاج إلى دراسة طبقاتها الوسطى ومواقعها الاجتماعية وتغيراتها الأيديولوجية.
2: تخلي مصر عن أيديولوجيتها القومية في عهد السادات وعقدها اتفاقية سلام مع الدولة العبرية 1997 عبر عن تحول سياسي في توجهات القوى الاجتماعية الحاكمة لصالح القوى الاجتماعية الناهضة وبهذا جرى إخراج مصر من النزاعات القومية وإضعاف دورها الإقليمي. وبذات المسار فان تحول الدولة الاستبدادية في العراق إلى دولة إرهابية على الصعيدين الوطني والقومي أفقدها إمكانية التحول إلى دولة إقليمية فاعلة.
3: أشرفت السلطات السياسية في دول الشرعية الانقلابية إلى بيع مؤسسات قطاع الدولة وممتلكاتها إلى القطاع الخاص الأمر الذي أفضى إلى اشتداد

تبعية وترابط البرجوازية الناهضة خاصة شرائحها المالية / التجارية / الخدمية مع الشركات الدولية.
4: برزت إيران كقوة إقليمية منافسة، ليس فقط لإسرائيل إنما أيضا للولايات المتحدة الاميركية.. وهي تشكّل تهديداً للهيمنة الإقليمية التي (تمارسها) الولايات المتحدة الاميركية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.
أنظر: باتريك سيل هل تندلع الحرب في الشرق الأوسط خلال هذا الصّيف؟ الحياة - 2008/04/25
5: غياب الدور الديمقراطي للطبقة الوسطى في دول الخليج العربي والناتج عن أسباب كثيرة ـ اندماجها في مؤسسات الدولة الإدارية/ العسكرية، ومنها تعدد أصولها القومية ـ يحتاج إلى دراسة أكاديمية خاصة.

المبحث الثاني

الدولة الوطنية بين التهميش والإلحاق.

المطلب الاول
الدولة الوطنية بين التبعية والاندماج

يستمر السجال ساخناً بين الرؤى الماركسية والليبرالية حول الدولة وموقعها في التحولات الاجتماعية والتوازنات الدولية، ففي الوقت الذي أعارت الماركسية وأحزاب اليسار الديمقراطي اهتماما" استثنائيا" لسلطة الدولة وأساليب الوصول إليها انطلاقا" من كونها رافعة للتقدم الاجتماعي وأداة سياسية لبناء وتصليب المكونات الطبقية للتشكيلات الوطنية تنطلق الليبرالية الجديدة وبسبب من تلازمها مع حركة راس المال المعولم الى التبشير بانتهاء الدور التاريخي للدولة الوطنية واعتبار مبدأ السيادة الوطنية حالة تاريخية لم تعد ملائمة ومرحلة الرأسمالية المعولمة.وعلى الرغم من تماثل النتائج الفكرية لدور الدولة التاريخي بين الرؤيتين الماركسية والليبرالية استنادا" الى ترابط ظهورها، تطورها واضمحلالها بمراحل تاريخية معينة ـ المرحلة الشيوعية الرأسمالية في طورها المعولم ـ إلا أن طبيعة التشكيلات الاجتماعية والنتائج الاجتماعية السياسية التي تهدف إليها كلا الرؤيتين الماركسية والليبرالية الجديدة تتفارق بشكل تصعب المقارنة التاريخية بينهما.

انطلاقا" من الإشكالية التاريخية لنشوء وتطور الدولة الوطنية أحاول التعرض بموضوعات عامه الى مراحل تطور الدولة القطرية من خلال ثلاث محطات تاريخية كبرى أولهما : الهيمنة الخارجية ونشوء الدولة القطرية. وثانيهما : نمو وتطور دولة (التحرر الوطني) وآخرهما الرأسمالية المعولمة وتآكل سيادة الدولة القطرية.(1)

أولاً: ـ رأسمالية المنافسة ونشوء الدولة القطرية

أفضت حركة التوسع الرأسمالي في مرحلته الكولونيالية الى إعادة اقتسام جغرافية العالم الاقتصادية السياسية بين الدول الرأسمالية المتصارعة حيث عمدت الدول الإمبريالية الى إحاطة مستعمراتها بسيادة وطنية شكلية استنادا" الى قوانين دولية أهمها قانون الانتداب الذي تلخص مضمونه في إناطة الدفاع عن (سيادة)الدول الكومبرادورية و(تطوير) شعوبها بقوى وفعاليات خارجية. وبهذا المعنى فان دول المتروبول اتجهت ومنذ البداية نحو صياغة النظام السياسي لمستعمراتها انطلاقا" من ترتيب مواقع

المكونات الطبقية للتشكيلة الوطنية الناهضة بما يضمن بناء تحالف اجتماعي مساند لسيطرتها المباشرة تتشكل قواه من البرجوازية الكومبرادورية ، الطبقة الإقطاعية الصاعدة ، القوى الإدارية لسلطة الدولة الوليدة المحروسة خارجيا".بكلام أخر إن ظهور الدولة القطرية العربية في مرحلة المنافسة الإمبريالية التي اشترطتها حركة التوسع الرأسمالي في مرحلته الكولونيالية لم يكن تعبيرا" عن تجذر المصالح الوطنية لقوى طبقيه ساعية الى الاستقلال والوحدة الوطنية رغم تشابك ذلك الاشتراط مع إرهاصات وطنية قومية .

إن التقدير المشار إليه لا يقلل من أهمية نشوء الكيانات الوطنية بمساعدة خارجية والذي افرز جملة من النتائج الاجتماعية السياسية التي يمكن تأشير العديد منها: ـ

ـ مهد بناء الدولة القطرية بمساعدة خارجية الطريق لنهوض المكونات الطبقية في التشكيلات العربية رغم أن ذلك البناء ارتكز على خلق قوى طبقية جديدة برجوازية كمبورادورية إقطاعية عمالية تتلاءم وحركة تصدير استيراد البضائع المحلية السلع الأجنبية وتشغيل المنشآت الحيوية سكك حديد موانئ واستثمار الحقول النفطية .

ـ ترافق التدخل الأجنبي في صياغة التشكيل الطبقي وبناء بعض المؤسسات التمثيلية للدولة القطرية تجسدت في بعض أشكال الحياة البرلمانية مجالس نواب ، أعيان ، شيوخ ، أمه وإعطاءها هامشا" من الديمقراطية الشكلية التي تطورت مقاساتها وفعاليتها السياسية تبعا" لطبيعة الصراعات الاجتماعية ومخاطرها على المصالح الأجنبية.

ـ أفضى بناء مؤسسات الدولة السيادية الجيش ، القوانين الوطنية ، العملة الوطنية..... الخ من المؤسسات الى تواصل وتجذر الصراع السياسي بين القوتين الوطنية والأجنبية الوافدة وما نتج عن ذلك الصراع من تبلور الوعي الوطني المترابط، ونهوض الحركة السياسية الشعبية المناهضة للهيمنة الأجنبية وهنا لابد من الإشارة الى موضوعة مهمة يتلخص مضمونها في أن القوى السياسية ـــ اليسارية الديمقراطية ، القومية الإسلامية ـ الناهضة في الدولة الكولونيالية ساهمت وبالضد من القوى الطبقية الماسكة بالسلطة السياسية في ترسيخ الوعي الوطني على قاعدة المطالبة بإنهاء السيطرة الأجنبية .

إن التطورات الاجتماعية السياسية التي أنتجها الاحتلال الأجنبي ورغم ايجابية العديد منها إلا أنها أفضت الى نتائج سلبية على التطور الاجتماعي

والديمقراطي في التشكيلات العربية أهمها :ـ
1 :ـ قطع التطور التاريخي للبرجوازية الوطنية ومنع تشكلها في طبقة اجتماعية ضامنة للتحول الديمقراطي بعد اعاقة نموها وتقزيم سيطرتها الطبقية والتي تواصلت ـ عملية الإعاقة والتقزيم ـ بسبب تحالف العوامل الخارجية الوافدة مع قوى تقليدية محليه مناهضة لروح التطور تجار ،رؤساء عشائر، قوى عسكرية ، بيروقراطية في قيادة الدولة الوطنية .
2 :ـ أفضى التشوه الطبقي المشار إليه الى انتفاخ ادوار الطبقات الاجتماعية الأخرى حيث برزت الطبقتان الوسطى والعاملة كبديلين ثوريين لتحقيق مهام الثورة البرجوازية ـ الديمقراطية.
إن التشوه التاريخي في قيادة التحول الاجتماعي الديمقراطي تجسد في ميلين : أحدهما تضخم الدور الاجتماعي للطبقة العاملة بعد تمركزها في المؤسسات الكولونيالية ــ شركات النفط ، السكك الحديدية ، الموانئ ، بعض الشركات الأجنبية ــ والذي عبرت عنه البرامج السياسية الاجتماعية لأحزابها الشيوعية الإشتراكية وذلك من خلال ربط كفاحها الوطني بنضالها الطبقي الهادف الى إقامة نظام سياسي اجتماعي جديد مناهض للرأسمالية كخيار للتطور الاجتماعي . وثانيهما تنامي أوهام الطبقة الوسطى في إنشاء دولة عربية واحدة تستمد قوتها من عسكرة الجماهير العربية تحت مظلة المشاعر القومية .
3 : بسبب ضعف التكوين الطبقي وشكلية المؤسسات الديمقراطية اعتمدت الحركات السياسية الشعبية المناهضة للهيمنة الأجنبية على المؤسسة العسكرية باعتبارها الفصيل المنظم والمسلح في التشكيلات العربية القادر على حسم الصراعات السياسية الاجتماعية مع القوى الخارجية والسلطات المحلية .
4 : تعدد المرجعيات الفكرية السياسية التي ساهمت بدورها في عدم تبلور مرجعية فكرية مهيمنة في التشكيلة الوطنية رغم أن المشاعر والمصالح الوطنية تجسدت في شعارات وممارسات القوى الطبقية المناهضة للسيطرة الخارجية إلا أن تلك السياسة والممارسة الكفاحية لم ترق الى صياغة أيديولوجية متكاملة الأبعاد والخصائص الوطنية. وبهذا المعنى فقد اعتمدت الحركة اليسارية على الفكر الإشتراكي الذي أنتجته التجربة الإشتراكية الفعلية في كفاحها الوطني ، وبدورها استمدت شرائح الطبقة الوسطى ـ المدنية منها والعسكرية ـ شرعيتها السياسية من الفكر القومي المتلحف بأغطية شوفينية.

تلخيصا" يمكن القول أن ظهور الدولة القطرية في المرحلة الكولونيالية لم يكن تجسيدا"لانتصار حركة سياسية شكلت تعبيرا" موضوعيا " عن نضوج مصالح طبقة اجتماعية ذات طموحات للهيمنة الوطنية الأمر الذي فسر ازدواجية السيطرة الطبقية على الدولة القطرية الوليدة بين مصالح التكتلين الخارجي المهيمن المترابط مع مصالح التكوينات الطبقية الكومبرادورية العشائرية السائدة .

ثانياً: ـ (دولة) التحرر الوطني وحدودها التاريخية

أدى انتصار ثورة أكتوبر الإشتراكية وظهور الدولة السوفيتية الى نهوض وتطور التيارين الإشتراكي والقومي وما حمله ذلك من ارتكاز القوى الاجتماعية المعادية للهيمنة الكولونيالية على أسس فكرية تنظيمية ساعدها على استنهاض حركات اجتماعية متعددة تلخصت مهامها في إنهاء السيطرة الأجنبية وإقامة الدولة الوطنية المستقلة . ورغم تباين التوجهات الفكرية السياسية لكلا التيارين بسبب اختلاف الأهداف البرنامجية لحواملها الاجتماعية ـــ البرجوازية الصغيرة بفكرها القومي والطبقة العاملة وترابطها الاممي ـــ إلا أنهما استمدا رؤيتهما السياسية في بناء الدولة الوطنية المستقلة خاصة تلك الرؤى المتعلقة بهيمنة الحزب الواحد ، احتكار السلطة السياسية من التجربة الإشتراكية السوفيتية.

إن تماثل البناء السياسي لكلا الدولتين السوفيتية ودول الشرعية الثورية ترافق وتبني البرجوازية الصغيرة للعديد من موضوعات الفكر الإشتراكي حيث عمدت القوى الطبقية الجديدة الماسكة بالسلطة السياسية الى اتخاذ جملة من الإجراءات السياسية الاقتصادية الهادفة الى التنمية الوطنية المستقلة التي اتخذت عناوين تأميم الثروة الوطنية ونقل ملكية وسائل الإنتاج الأساسية الى ملكية للدولة لتتصرف بها استنادا" الى توجهاتها السياسية ومطلقاتها القومية.

لقد أفضت الإجراءات السياسية الاقتصادية التي أقدمت عليها (دولة) التحرر الوطنية الى حزمة من الاختلالات الخطيرة في البناء السياسي لدولة الشرعية الثورية وتطور تشكيلتها الوطنية تمثلت بـ : ـ

ـ غياب الديمقراطية وسيادة القمع ضد الخصوم السياسيين.

ـ أفضى احتكار الدولة للحياة الاقتصادية وتحولها الى مالك منتج الى دخول البرجوازية الوطنية في الطور الثاني من عجزها التاريخي بعد أن جرى تأميم فعاليتها الاقتصادية وتحجيم دورها في الحياة السياسية بعد ربط

تطورها" بالخطط البيروقراطية ذات الأردية القومية.
ـ تفتيت الروح الكفاحية للطبقة العاملة ومصادرة حقوقها النقابية ـ خاصة حق الإضراب ـ بعد ربط قواها الإنتاجية بمؤسسات حكومية وتحكم القوى البيروقراطية في حركتها السياسية.
ـ رغم توجهات دولة الشرعية الثورية الهادفة الى التنمية الوطنية المستقلة إلا أن تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية اتخذت مديات أوسع من خلال مشاركة ومساهمة راس المال الأجنبي في العديد من المشاريع الإنتاجية الخدمية الأمر الذي ساعد على نمو وتطور البيروقراطية وتنامي مواقعها الاقتصادية السياسية.
ـ هيمنة الروح العسكرية على فعالية البناء السياسي للدولة القطرية الأمر الذي أدى الى تزاوج التنمية الوطنية مع تطور النزعة العسكرية الهادفة الى تغليب الصراعات القومية على المهام الوطنية والتوازنات الاجتماعية
ـ سيادة النزعة الشوفينية في التوجهات السياسية للعديد من أنظمة الشرعية الثورية في معالجتها لحقوق القوميات الأخرى، وما نتج عن ذلك من إدخال تلك الأقطار في صراعات عسكريه ضد مكوناتها القومية .
ـ أدت العمليات المشار إليها الى تكريس أنظمة حكم شمولية تتسم باحتكار السلطة والحياة الاجتماعية وما نتج عن ذلك من سيادة النزعة الاقصائية المناهضة للديمقراطية السياسية الأمر الذي عني في الجوهر فك الترابط الكفاحي بين التياريين الماركسي والقومي ، بكلام أخر إنهاء التحالف بين الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الذي ميز حقبة التحرر الوطنية .
ـ رغم سيادة التوجهات القومية في الخطاب السياسي لدولة الشرعية الثورية ـ الوحدة العربية ، التضامن العربي ، التوازن العسكري الاستراتيجي مع الدولة العبرية .... الخ ـ من مرتكزات الفكر القومي إلا أنها أرست في الممارسة الفعلية نهجا" قطريا" يتسم بتحويل سلطة الدولة الى بنية ذات شرعيه احتكارية ترفض صيغ التعاون الوطني والتحالفات القومية .
تكثيفا" لما جرى استعراضه بموضوعات عامة يمكن التوصل الى بعض الاستنتاجات أبرزها : ـ
أولا: تآكل القدرة الكفاحية لدولة التحرر الوطنية بسبب ضياع شرعيتها الوطنية وصراعاتها الداخلية مع القوى الاجتماعية المطالبة بالديمقراطية وتداول السلطة السياسية عبر الشرعية الانتخابية .
ثانيا: تناغم مصالح القوى الطبقية التي أفرزتها السياسة الاقتصادية

الارادويــة ومــصالح الليبراليــة الجديــدة الهادفــة الــى سـلب المنجـزات الاقتـصادية الاجتماعيــة لدولــة التحـرر الـوطني بهـدف تحجـيم مواقعهـا السيادية.

ثالثاً : ـ المكارثية الجديدة وعسكرة السياسية الدولية

حملت المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي سمات جديدة أبرزها السيادة الكونية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية وما تمخض عنها من ظهور (التشكيلة) الرأسمالية المعولمة المترابطة مع ثورة الكنولوجيا والاتصالات والهيمنة الدولية للشركات الاحتكارية العابرة للقارات وعسكرة السياسة الدولية.

إن ظهور (التشكيلة الرأسمالية المعولمة) التي اشترطها الطور الجديد من حركة التوسع الرأسمالي أفرزت نتيجتين مهمتين : (1) تبلور الليبرالية الجديدة كإيديولوجية كسموبولوتيه مدافعة عن مصالح الشركات الدولية والمراكز المالية المهيمنة على مستويات الاقتصاد الدولي (2) تباين النتائج الاقتصادية الاجتماعية السياسية التي أفرزتها الرأسمالية المعولمة على مستويات بنيتها الاقتصادية المتطورة منها والمتخلفة وذلك بسبب تزايد فعالية قانون الاستقطاب الرأسمالي بعد سيادته في المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي.

إن تناقض مسار الحركة العامة لقانون الاستقطاب الرأسمالي المعولم والذي يتحكم في تطور البنية الاقتصادية الاجتماعية (للتشكيلة) الرأسمالية أنتج شكلين متلازمين من العنف على مستوى العلاقات الدولية أحدهما: الإرهاب الدولي الذي جنحت إليه القوى الطبقية المهمشة في توابع التشكيلة الرأسمالية لمواجهة عنف الرأسمالية المنفلتة . وثانيهما المكارثية الجديدة التي تعتمدها الدبلوماسية الامريكية كنهج في إدامة سيطرتها الدولية . وبهذا الاتجاه فان نمو وتطور المكارثية الجديدة ومحاولة تعميمها على العلاقات الدولية ليس ردا" على نزعة الإرهاب الدولي كما يحاول ايديولوجي الليبرالية الجديدة تعميمه بل بالعكس إن كلا النزعتين الإرهابيتين ــ المكارثية الجديدة والإرهاب الدولي ــ ينطلقان من الروح العدوانية لقانون الاستقطاب الرأسمالي المعولم ، أنهما وجهان لعملة واحدة استنادا" الى تلك الموضوعات نحاول التوقف عند سمات المكارثية الجديدة التي تعتمدها الدبلوماسية الامريكية لنشر سيطرتها الدولية التي يمكن تحديدها بالمؤشرات التالية: ــ

ـ تشكل بنية ايديولوجيه ذات نهج عدواني ترتكز على تزاوج النزعة الدينية

اليمينية المسيحية مع العنصرية الصهيونية في عقلية الطاقم القيادي المهيمن على السياسة الامريكية والمعبرة ـ البنية الأيديولوجية ـ عن مصالح الشركات الاحتكارية البترولية المتحالفة مع المجمع الصناعي العسكري وما يعنيه ذلك من محاولات إخضاع العالم لمتطلبات المصالح الأمنية الامريكية وحرية مصالحها القومية.

ـ يتحدد مضمون النزعة العنصرية المكارثية الجديدة استناداً الى وسمها الحركات الاجتماعية الراديكالية اليسارية القومية الإسلامية ـ المناهضة للهيمنة الامريكية والبربرية الرأسمالية بسمات إرهابيه وما يعنيه ذلك من استخدام العنف والتخريب المنظم في مواجهة تحركاتها الوطنية الدولية .

ـ تتماثل مضامين المكارثية الجديدة كنزعة إرهابيه في العلاقات الدولية مع عناصر الاستراتيجية العسكرية الامريكية ـ إدامة التفوق العسكري ، خوض حربين في آن ، الضربات الاجهاضية ، تدمير الملاذات الآمنة ـ الهادفة الى : ـ

1 : التخلي عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الوطنية واستبداله بحزمة من القوانين والإجراءات الاقتصادية السياسية الثقافية التي تسمح في المشاركة الفعلية في تعديل مسار التناقضات الوطنية .

2: اللجوء الى القوة العسكرية واستخدامها في حل النزاعات الدولية بهدف تحطيم (قوى الشر) في ملاذاتها الآمنة التي تشمل تدمير المنظمات السياسية المكافحة ضد البربرية الرأسمالية فضلا" عن تخريب البنى التحتية للدول التي تساند المنظمات الاجتماعية المكافحة ضد الاحتلال والغطرسة الامريكية .

3 : فرض الوصاية الدولية على الأنظمة المستهدفة أو تلك الأنظمة الجديدة التي تنشأها القوات الغازية وما يشترطه ذلك من : ـ

(أ) : تخريب الحركات الاجتماعية المناهضة لسياسة الهيمنة الامريكية باستخدام وسائل الاغتيال السياسي ، المحاصرة والمطاردة ، الاختطاف والمحاكمة أمام السلطات القضائية الامريكية .

(ب) : احتواء المنظمات السياسية المكافحة ضد الأنظمة الديكتاتورية استنادا"الى طبيعة الشعارات الجذابة التي حملتها الليبرالية الجديدة.

خلاصة القول إن المكارثية الجديدة بعد اعتمادها كسياسية إرهابية رسمية للدبلوماسية الامريكية تتوخى تحقيق عدة أهداف مترابطة أبرزها : ـ

أولا: إعادة بناء الدولة الوطنية بهدف تحويلها الى دولة منزوعة السيادة ترتكز على سلطة ذات شرعية شكلية محمية بفعاليات خارجية تدافع عن

مصالح الاحتكارات الدولية .
ثانيا: تدمير الحركات الاجتماعية المناهضة لنهوج الرأسمالية البربرية وذلك من خلال استخدام آليات عنف الدولة المنظم بهدف ترويضها و فرض الوصاية الامريكية عليها ..
وثالثا: تفكيك الوعي الوطني المطالب بالديمقراطية والشرعية الوطنية وتوزيعه على صناديق طائفية عرقية تتلازم والتوترات الأهلية.
لتقدير شرعية الرؤية المشار إليها نتوقف بملموسية عند ضياع الاستقلال الوطني وتآكل مبدأ السيادة الوطنية أولا"، وتراخي النسيج الاجتماعي لمكونات التشكيل ثانيا".

رابعاً : ـ الرأسمالية المعولمة وانهيار مبدأ السيادة الوطنية

بدا" لابد من التأكيد على أن الدولة القطرية وبسبب نشأتها الخارجية لم تعمل على خلق وترسيخ وحدة وطنية ساندة لسلطتها السياسية بل بالضد من ذلك نرى أن الدولة القطرية وبدلا" من أن تكون عاملا" أساسيا" من عوامل تطور المكونات الطبقية لتشكيلتها الوطنية عمدت الى إضعاف وأحيانا" تفجير بنيتها الاجتماعية بسبب احتكارها للسلطة السياسية وصراعها مع مكوناتها الاجتماعية القومية . وبهذا الاتجاه فان الدولة وسلطتها السياسية هي في المحصلة الأخيرة مؤسسة مناهضة لمفهوم الوطنية إذا اعتبرنا أن الوطنية تعبيرا" عن المصالح المشتركة لقوى التشكيلة الوطنية .
أن الإشارة الى العلاقة الجدلية بين الشرعية الوطنية والسلطة السياسية يترابط وموضوعتين أساسيتين : ـ
أولهما: الديمقراطية السياسية كإطار دستوري يتحكم في تطور فعالية المنظومة السياسية للدولة وسلطتها السياسية. وثانيهما:ــ ارتكاز الشرعية الوطنية على توازن مصالح الكتل الطبقية والشرائح الاجتماعية،وما يعنيه ذلك من ترسيخ العلاقة التضامنية بين مكونات الدولة وسلطتها السياسية.
أن تشظي الوحدة الوطنية وغياب الشرعية السياسية لأنظمة الحكم العربية تلازم ومختلف مراحل نشوء وتطور الدولة القطرية والتي يمكن تأشيرها بالأطوار التالية : ـ
ـ ارتكز غياب الشـــرعية الوطنية في المرحلة الكولونيالية على ازدواجية الهيمنة الطبقية بين التكتلين الداخلي الخارجي وما نتج عن تلك الازدواجية من قمع وتغييب مصالح العديد من القوى الاجتماعية المناهضة لسياسة احتكار السلطة والهيمنة الخارجية .

ـ لم تكن التطورات السياسية الاجتماعية التي حملتها (دولة) التحرر الوطنية قادرة على إرساء السلطة السياسية على أساس الديمقراطية السياسية بل أن الدولة المشار إليها عملت هي الأخرى على إقصاء العديد من القوى الطبقية والتيارات السياسية التي احتلت مواقع اجتماعية في التشكيلة الوطنية لا يمكن الاستعاضة عنها في التنمية الوطنية وتطوير السيادة الوطنية .
ـ أفضت تبعية النخب الحاكمة لوصفات الليبرالية الجديدة الى تفكيك دور الدولة الاقتصادي وما حمله ذلك من إختلالات على المواقع السيادية للدولة القطرية ولمكونات تشكيلتها الطبقية .
تكثيفا" يمكن التأكيد على أن السلطات السياسية في الدول العربية سواء"ارتكزت شرعيتها على أسر عشائرية، قوى كمبورادورية ، شرعية انقلابية ساهمت بدرجات متفاوتة في تفتيت الوحدة الوطنية عبر احتكارها للسلطة السياسية الأمر الذي وضعها في صراع مع غالبية قوى التشكيلة الوطنية وما نتج عن ذلك الصراع من استخدام العنف السلطوي المنظم ضد القوى الاجتماعية المدافعة عن مصالحها الاجتماعية السياسية .
أن غياب الوحدة الوطنية المرتكزة على قاعدة التوازنات الاجتماعية القومية في التشكيلة القطرية من جانب وانعدام الممارسة الديمقراطية من جانب أخر أفضى الى تواصل الاختراقات الخارجية للبنى الاقتصادية السياسية للدولة القطرية وما حمله ذلك من تحجيم استقلالها الوطني وخراب تنميتها الوطنية.
لتزكية الموضوعات المشار إليها لابد من تحديد أشكال الاختراقات الخارجية وفحص مضامينها التخريبية والتي يمكن تأشيرها في الإشكال التالية:ـ
1: اختراقات اقتصادية:
يسعى الطور الجديد من الرأسمالية المعولمة الى تفكيك الأدوات السيادية للدولة الوطنية وتعمل الاحتكارات الدولية الى المشاركة في رسم توجهات السياسة الاقتصادية الوطنية انطلاقا" من المواقع الجديدة التي يتحصن فيه الرأسمال الوافد المتمثل في المشاركة في أصول الشركات الوطنية، المساهمة في إقامة المشاريع الخدمية، ترابط الراسمال الوطني مع الرساميل الأجنبية عبر أنشطة القطاع الخاص .. الخ من التشابكات التي اشترطتها وصفات المؤسسات المالية والشركات الاحتكارية.
إن الوقائع المارة الذكر أدت الى نتيجتين خطرتين على التشكيلة الوطنية في

الدولة القطرية أحدهما : ـ انحسار الوظيفة الاقتصادية للدولة الوطنية وما يعنيه ذلك من إضعاف دورها في تطوير مكونات نسيجها الاجتماعي المرتكز على فعالية دورها الاقتصادي الخدمي . وثانيهما :ـ تعديل القوانين الوطنية بما يتجاوب ومصالح الفعاليات الاقتصادية للشركات الاحتكارية وما نتج عن ذلك من حرية تدخلها في اتجاه مسار التغيرات الاجتماعية ــ اقصاءات طبقية، تهميش قوى اجتماعية ، إدماج قوى وشرائح اجتماعية مع الراسمال الوافد ... الخ ــ من التغيرات الاجتماعية السياسية .

2 : ــ اختراقات عسكرية:

رغم أن تشكل الجيوش العربية ونموها ارتبط في البدء بنشوء وتطور مصالح الدول الرأسمالية إلا أن الجيوش القطرية وفي مرحلة من مراحل تطور صيرورتها الوطنية غدت معقلا" للأفكار الوطنية اليسارية والقومية المعادية للسيطرة الأجنبية حيث لعبت في فترات لاحقة أدورا" اساسية في التحرر من الهيمنة الأجنبية وإقامة الدول المستقلة بكلام أخر أن تطور النزعات القومية الوطنية في الجيوش الوطنية ارتبط دائما" بانتشار المشاعر الوطنية وتعدد الأفكار اليسارية القومية في صفوف طواقمها القيادية وقاعدتها الاجتماعية .

لقد أدى اعتماد القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على النزعة الانقلابية الى جملة من النتائج الضارة على المواقع والوظائف الدفاعية للمؤسسة العسكرية يمكن تلخيصها بالمؤشرات التالية : ــ

ـ عسكرة الحياة السياسية الاجتماعية للدولة القطرية وما نتج عن ذلك من احتكار العسكر للحياة السياسية وتعطيل الفعالية السياسية لقوى التشكيلة الوطنية.

ــ أفضت الحروب القومية وتواصل الصراعات العربية ــ العربية والحروب الداخلية ضد الأقليات القومية الى تخلخل الوظائف الدفاعية للمؤسسة العسكرية والتي ساعدت على تعميقها الكثير من التطورات الاجتماعية السياسية التي يمكن إجمالها في الموضوعات التالية :

ــ ترابط الطواقم القيادية للجيوش الوطنية مع القوى الاقتصادية الجديدة الناهضة في التشكيلات الوطنية وما افرزه ذلك من اندماج مصالح النخب العسكرية مع مصالح الطبقات الاجتماعية السائدة والمتحالفة مع النخب الحاكمة في المراكز الراسمالية.

ــ ترابط الطواقم القيادية للجيوش القطرية مع قيادات جيوش الدول الرأسمالية من خلال التسليح، التدريس والإيفاد والمناورات العسكرية

المشتركة.
ــ أفضت معاهدات الدفاع المشتركة مع جيوش المراكز الرأسمالية الى انتشار القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي الدولة القطرية وما اشترطه ذلك من تخزين الأسلحة والعتاد العسكري فضلا" عن الاحتفاظ بالمعدات العسكرية على أراضي الدولة العربية.
استنادا" الى الملاحظات المشار إليها يمكن التوصل الى بعض الاستنتاجات أهمها : ــ
أ: تعاني الجيوش العربية في الظروف التاريخية الملموسة اختلالا"واغترابا في وظائفها الدفاعية الوطنية القومية بسبب من فقدانها الاستقلالية الوطنية وتشابكها مع جيوش المراكز الرأسمالية .
ب: خضوع اغلب الجيوش القطرية الى إشراف الجيوش الرأسمالية وما يعنيه ذلك من تحولها ـ المؤسسة العسكرية القطرية ـ الى ذراع عسكري (وطني) تابع لإستراتيجيتها الكونية .
ج: ــ تحول الجيوش العربية الى ا سواق كبيرة لشراء الأسلحة الأجنبية وما يحمله ذلك من استنزاف الثروة الوطنية لبلدانها .
3 : ــ انحسار الوظيفة الدبلوماسية: ــ
تتعرض السياسة الخارجية للدولة القطرية الى ضغوطات هائلة من قبل السياسة الدولية (الموحدة) للدول الراسمالية ويمكن تلمس انحسار دور فعالية السياسة الخارجية للدولة القطرية من خلال تراجع قدرتها على التأثير في مسار السياسة الاقليمية فضلا" عن انعدام تأثيرها على اتجهات السياسة الدولية . وهنا يمكن التأكيد على ان طابع الاستقلالية النسبية للسياسة الخارجية للدولة القطرية لايتعدى سوى التعبير عن وجهات نظر الدبلوماسية العربية حول تلك المشكلة السياسية او المعضلة الدولية . بمعنى أخر ان السياسة الخارجية للدولة العربية لا ترقى الى مستوى صياغة المشاريع الموحدة لحل المشاكل الاقليمية .
ان تعرضنا الى دور السياسة الدولية (الموحدة)الراغبة في الهيمنة على تطور العلاقات الدوليه لايعني تجاهلنا التأثيرات المتزايده التي تمارسها المراكز الراسمالية على السياسة الداخلية للدولة القطرية التي تعني في نهاية المطاف مساهمة العوامل الخارجية في ادارة التناقضات الاجتماعية في الحقول الوطنية . وفي هذا الاتجاه يمكن تأشير ملاحظة مفادها ان التهميش المتزايد للدولة القطرية افضى الى تبوأ الاجهزة البوليسيه الامنية المخابراتية للمواقع السيادية في آلية نشاط الدولة القطرية والتركيز على تلك

الاجهزة في صيانة المواقع الاساسية لادامة القمع واحتكار السلطة السياسية. ان التشابك الجديد الذي افرزته احداث 11 ايلول بين الاجهزة المخابراتية للدول الامبريالية ومثيلاتها في الدول العربية وما نتج عنه من تشكيل لجان التحقيق المشتركة لمتابعة مايسمى بانشطة المنظمات الارهابية ومراقبة الحركات الاجتماعية. يشكل تطورا" في اتساع مديات التعاون المخابراتي بين الدولة القطرية والمراكز الراسمالية ويفضي تدريجياً بسبب اختلال توازناته الى ايكال حماية الانظمة العربية والمصالح الاقتصادية الى فعاليات خارجية.

خامساً : ـ تفكك النسيج الاجتماعي للتشكيلة القطرية

تتعرض التشكيلات الوطنية في الدول القطرية الى اهتزازات عميقة حيث تتمثل تلك الاهتزازات في تفكك البنية الطبقية وتبدل مواقع القوى الاجتماعية الفاعلة فيها بهذا الاتجاه يمكننا حصر تلك التغيرات الاجتماعية بالموضوعات التالية : ـ

ـ أدى انهيار الوظيفة الاقتصادية الخدمية للدولة القطرية باعتبارها العامل الأساسي في شد المكونات الطبقية في التشكيلة الوطنية الى تهميش العديد من القوى الاجتماعية خاصة تلك القوى التي سيطر على فعاليتها الإنتاجية قطاع الدولة الاقتصادي وعلى الرغم من أهمية تحرير قوة العمل من الهيمنة الحكومية إلا أن عمليات التسريح والإقصاء التي اشترطتها عمليات الخصخصة وتوصيات المراكز المالية ساهمت في تفكيك الوحدة الاجتماعية للطبقة العاملة وما يعنيه ذلك من دفع العديد من شرائحها المنتجة الى حوافي التشرد والفاقة .

ـ تحول الطواقم البيروقراطية المدنية العسكرية المتنفذة في أجهزة الدولة الى فئات طبقيه تساهم بفعالية في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني انطلاقاً من امتلاكها القرار السياسي والاقتصادي الذي ميز سياسة الأبواب المفتوحة.

ـ تزايد التنسيق والترابط بين البرجوازية العربية الناشطة في قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية مع أنشطة الاحتكارات الدولية وذلك بسبب ضعف مواقعها الاقتصادية الذي يعيق تطوره تدفق البضائع الأجنبية التي حررت حركتها الاتفاقات التجارية الدولية .

ـ برجوازية قطاع الخدمات والعقارات التي اتسعت مديات أنشطتها الخدمية من خلال مساهمة راس المال الدولي في تطوير المرافق السياحية الخدمية ،

ومن الملاحظ أن هذه القوى الاجتماعية تتشابك مصالحها مع شريحة طبقية أخرى تتمثل بوكلاء الشركات التجارية الأجنبية ومؤسسات الإعلان الأمر الذي جعلها تتصدر المشهد الاقتصادي وأضوائه الزائفة .

ـ أن الإشارة الى هذه الشرائح والفئات الاجتماعية تشترط تأشير مواقع البرجوازية الزراعية التي اتسعت فعاليتها الإنتاجية ومواقعها السياسية نتيجة لعاملين : (1) تعديل قوانين الأرض خاصة في بعض دول الشرعية الانقلابية التي أعادت الأراضي المصادرة نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي الى مالكيها الإقطاعيين وما نتج عن ذلك من إعادة الفعالية السياسية الاجتماعية الى أغنياء الريف . (2) القوانين الجديدة التي تسمح للشركات الأجنبية بشراء وامتلاك الأراضي الأمر الذي أفضى الى تطور العلاقات الزراعية في الريف العربي على قاعدة تحالف مالكي الأرض مع الراسمال الوافد .

ـ أن تطور التشابك الوظيفي بين الراسمال العربي المهاجر والرأسمال الاحتكاري من خلال الأنشطة التجارية والمالية المختلفة وبالأخص منها المتمثلة بتوظيفات الأموال العربية في البنوك والمؤسسات المالية ، شراء الأسهم في الشركات الاحتكارية ، المضاربة بالأسهم والسندات والعقار جعل البرجوازية الريعية في الكثير من البلدان العربية قاطرة لسياسة التنازلات الوطنية والتحالفات مع الشركات الدولية.

ـ ترافقت التغيرات الاجتماعية المشار إليها مع تحولات في أقسام القاعدة الاجتماعية للطبقات الوسطى خاصة الأقسام المدينية منها وذلك بسبب تلاحم فئاتها العليا مع الشرائح الطبقية السائدة اقتصاديا" والتي تعمل بدورها على توفير فرص التشغيل لامتصاص الخبرات التعليمية التكنيكية للشرائح المتعلمة من الطبقة الوسطى .

ـ أن التغيرات الجديدة في التشكيلات القطرية أفرزت ميولا" متزايدة لدى الكثير من فئات الطبقات الوسطى نحو الابتعاد عن الحركات اليسارية والقومية التي شكلت ـ تلك الفئات ـ المنابع الاجتماعية للأفكار الراديكالية في عقود الخمسينات والستينات من القرن المنصرم .

استنادا" الى تلك اللوحة الطبقية العامه تواجهنا حزمة من الإشكالات الفكرية السياسية منها : ـ هل تستطيع الدولة القطرية تطوير سيادتها الوطنية بما يتلاءم والمصالح الاساسية لقواها الاجتماعية ؟. وهل تستطيع هذه الدول الحفاظ على تماسك بنيتها الاجتماعية ؟ وأخيراً هل باستطاعة الدولة العربية مقاومة ميول الاستقطاب الرأسمالي الهادف الى تحويلها الى دولة وكالة؟

الاحاطة بالأسئلة المثارة تتطلب جهداً سياسياً فكرياً من القوى الفاعلة في التشكيلات العربية بهدف صياغة استراتيجية وطنية عربية تهدف الى:ـــ
1: تشكيل تحالف اجتماعي سياسي وطني قومي يدفع باتجاه استنهاض الكتل الاجتماعية المطالبة ببناء الدولة القطرية على أساس الشرعية الوطنية والعدالة الاجتماعية.
2 : الدعوة الى خلق أشكال تعاونيه بين الأقطار العربية الراغبة في مقاومة النزعات التخريبية للرأسمالية المعولمة و صيانة تطورها القومي من التبعية والتهميش.
تلخيصاً لما جرى استعراضه من رؤى وافكار يمكننا التوصل الى بعض الاستنتاجات التي يمكن حصرها بالموضوعات التالية: ـ
1 ـ لم تحظ الدولة القطرية بمختلف مراحل تطورها بشرعية وطنية الامر الذي وضعها في تضاد مع مكوناتها الاجتماعية.
2 ـ بسبب ضعف تشكيلتها الوطنية وغياب الطبقات الاجتماعية المهيمنة والضامنه لتطور الحياة الديمقراطيه تعرضت الدولة ومظومتها السياسية ـ سلطة سياسية ، احزاب وطنية ، تجمعات مهنية ـ الى التأثيرات الخارجية التي عمقتها ازدواجية خيار التطور الاجتماعي وما نتج عن ذلك من غياب رؤية فكرية وطنية تعني بتطور المصالح الملموسة للتشكيلة الوطنية .
3 ـ ان ازدواجية الهيمنة بين التكتلين الكمبورادوري والخارجي الذي ميز نشوء الدولة القطريه تعاد صياغته في المرحلة الجديدة من العولمة الراسمالية حيث تتبدى ازدواجية الهيمنة في الظروف التاريخية الملموسة بين البرجوازية الماليه ذات السمات الريعية وبين الراسمال المعولم .
4 ـ يشترط دخول الدولة القطرية في مرحلة الوكيل الوطني للاحتكارات الدولية تحجيم وظائفها الاقتصادية الخدمية الثقافية وما يفرزه ذلك من تنامي فعاليتها القمعية. بمعنى آخر تحويل الدولة الى سلطة قمعيه مناهضة للوحدة الوطنية ومدافعة عن مصالح الاحتكارات الدولية .
5 ـ ضرورة العمل على انشاء تحالف اجتماعي قطري قومي يهدف الى وضع الدولة القطرية على عتبة الديمقراطية السياسية والشرعية الوطنية ويمهد الطريق لبناء اتحادات فدرالية عربية مناهضة لعمليات التفكك والتهميش .

الهوامش

1: لن نتوقف عند دول الشرعية الأسرية بسبب تواصل ارتباطها بالمصالح الحيوية لتطور راس المال لذلك فان غياب الشرعية الوطنية في هذه البلدان خاصة النفطية منها تلازم وازدواجية الهيمنة الخارجية الداخلية التي اتخذت أشكالا" مختلفة تبعا" لطبيعة وأشكال الصراعات الدولية الإقليمية .

2 : أشار هنري كيسنجر في مقالته - حول السيادة والضربات الوقائية - المنشورة في الشرق الأوسط بتاريخ 7-9-2002 الى أن هدف تدمير الملاذات الآمنة يتوخى (إنهاء الترابط بين الإرهابيين والدول المضيفة) .

المطلب الثاني
آليات السيطرة والضبط الاجتماعي
في الدولة الاستبدادية

في لقاء مع الصديق الدكتور إبراهيم اسماعيل فاجأني كعادته بسؤال نم عن دراية علمية تلخص مضمونه في (هل يمكن اعتبار الأجهزة القمعية للسلطة الديكتاتورية جزء من قاعدتها الاجتماعية) ؟ .
ورغم الدروب الشائكة للسؤال المثار إلا أنه حفزني للبحث عن أشكال ومضامين آليات الضبط السياسي / الاجتماعي في الدول الوطنية بشكل عام والدولة العراقية في حقبتها الديكتاتورية بشكل خاص، لهذا حاولت التقرب من هذه الإشكالية المثيرة للفكر السياسي / القانوني بشئ من الحذر عبر المفاصل التالية: ـ
المفصل الأول: ـ آليات الضبط السياسي / الاجتماعي في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة العراقية.
المفصل الثاني: آليات الهيمنة السياسية /الاجتماعية في مرحلة الشرعية الانقلابية.
المفصل الثالث : ـ آليات الضبط الاجتماعي في البنية الطائفية .

قبل ولوجنا في تأشير سمات المفاصل الأساسية في هذه الدراسة المكثفة لابد من التوقف عند بعض الأسئلة النظرية : هل تعتبر آليات السيطرة والتحكم جزء من طبيعة الدولة وسلطتها السياسية ؟ ما هي أدوات الضبط والتحكم في المؤسسات الأهلية ـ العشيرة والطائفة ـــ ناهيك عن منظمات المجتمع المدني الأخرى ؟ وقبل هذا وذاك ماذا نعني بآليات الهيمنة والسيطرة.؟
للتقرب من طبيعة الأسئلة المثارة لابد لنا من تأشير ملاحظة مفادها أن الموضوع وبسبب حيويته قابل للاجتهاد والتطوير لذا فإن ما أطرحه في هذا الشأن يمكن حصره في الرؤية الشخصية للكاتب قابلة للاغناء والنقد وطرح الرؤية البديلة.
على أساس تلك الرؤية النقدية أحاول التركيز على بعض الموضوعات بهدف التقرب من مضامين الأسئلة المثارة.
أولاً: يكتنف تعريف آليات السيطرة بشكلها العام الكثير من الإشكالات النظرية والسياسية خاصة إنها تشمل الدولة وسلطتها السياسية والمؤسسات

الأهلية فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، ورغم ذلك الإشكال يمكن تعريف آليات الضبط والتحكم في الدولة بأنها مجموع الوسائل المادية، الفكرية والسياسية / القانونية الضامنة لإدامة هيمنتها ـ الدولة ــ المرتكزة على التمايزات الطبقية ومنعها ـ التمايزات ــ من التحول إلى حالة من الصراع الاجتماعي المستند على العنف السافر.
ثانيا: إن آليات الضبط الاجتماعي والسياسي آليات تاريخية بمعنى إنها تنمو وتتطور تبعاً لتطور الدولة وسلطتها السياسية وطبيعة تناقضات تشكيلتها الاجتماعية.
ثالثاً: إن آليات الضبط والسيطرة تكون متلازمة ومتكيفة مع طبيعة الدولة وشكل نظامها السياسي.
رابعاً: تختلف آليات الضبط في المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني عن آليا ت الضبط المتحكمة في الدولة وسلطتها السياسية كونها ذات سمة تطوعية تنبثق من سيادة الأعراف والتقاليد بالنسبة للعشيرة والطائفة والأنظمة الداخلية وسيادة الايدولوجيا بالنسبة للأحزاب السياسية. (1)
على أساس تلك المنهجية أسعى لتحليل إشكاليات الضبط والتحكم في مسار التطور التاريخي للدولة العراقية في موضوعات مكثفة أملاً إغناءها في تفاصيل لاحقة.

المفصل الأول
آليات الضبط السياسي / الاجتماعي في الطور الأول من تأسيس الدولة العراقية

بات معروفاً أن الدولة العراقية نشأت في مرحلة التنافس الرأسمالي في مطلع القرن المنصرم حيث استطاعت الدول الكبرى المتصارعة في الحرب العالمية الأولى تقسيم العالم بينها جغرافياً وسياسياً. وبهدف الحفاظ على مصالح الرأسمال الوافد اتخذت الدول الرأسمالية إجراءات سياسية / اقتصادية من شأنها إدامة هذا التواجد عبر إنشاء دول (وطنية) بعد أن أحاطتها بسيادة شكلية. بكلام آخر قامت الدولة العراقية كما الدول العربية الأخرى بمساعدة خارجية وذلك بالتحالف مع قوى اجتماعية كمبورادورية منتفعة من التواجد الكولونيالي.
لقد أعارت السلطة الجديدة ومنذ تأسيسها اهتماماً كبيراً لشد البنية الاجتماعية المتشظية إلى مؤسسات أهلية وسلطات روحية / طائفية والعمل

على ضبطها في إطار تشكيلة اجتماعية موحدة ضمن إطار الدولة العراقية الناهضة.
في حال تحرينا عن أدوات الضبط والسيطرة في تلك الفترة بعد تخطينا الإجراءات الاجتماعية السياسية التي حاول الوافد الخارجي القيام بها والمتضمنة تأسيس أجهزة الدولة الأساسية ـ التنفيذية / التشريعية / القضائية ـ وكذلك السعي (لخلق) بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية المباركة للوجود الأجنبي والمعارضة له (طبقة الإقطاعيين ، العاملة ، وشرائح من الطبقة الوسطى) ألا أن الدولة الجديدة وبسبب اغترابها عن مكوناتها الاجتماعية واجهتها مهمة ضبط البنية الاجتماعية الجديدة عبر استخدام (العنف المشروع) من خلال تشكيل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية التي جرى استخدامها في تطويع وإخضاع المؤسسات الأهلية الرافضة للسلطة والتواجد الأجنبي.
إن تشكيل المؤسسة العسكرية والأجهزة القمعية للدولة الوليدة أنتج جملة من المعطيات منها: ـ
ـ أصبح الجيش العراقي التشكيل المسلح والمنضبط الوحيد القادر على إحداث تغيرات أساسية في التشكيلة العراقية الجديدة.
ـ اعتبار العنف الوسيلة الأساسية القادرة على تطويع المؤسسات الاجتماعية النابذة لبناء الدولة العراقية. بمعنى آخر أصبح العنف المشروع قادراً على ترويض آليات الضبط العشائري وإضعافها بالتزامن مع سيادة القانون وخلق قوى جديدة داخلها ـ العشيرة ـ ساندة لتوجهاتها المستقبلية. (2)
ـ بسبب غياب الأحزاب الطبقية وانعدام الأيدولوجيا الضامنة للتوجهات الجديدة سعت الدولة الناهضة إلى(خلق) ورعاية طبقات اجتماعية تشكل قاعدة اجتماعية لها رغم أن القوى الجديدة لم تكن قادرة على خلق أيديولوجيا بهدف تحويلها إلى أداة ضبط طبقية.
ـ تشضي الأيدولوجيا الوطنية القادرة على تطوير التغيرات الجديدة لخدمة المصالح الوطنية وذلك لتوزع قواها الاجتماعية على طوائف دينية وأخرى عشائرية لا تملك الأفق الفكري القادر على بناء الدولة الوطنية.
أن تلك المؤشرات الساندة والنابذة للتواجد الأجنبي ولبناء الدولة العراقية جعل من المؤسسة العسكرية هي القاعدة الاجتماعية الأساسية للنظام وذلك بسبب قدرتها على تطويع وضبط البنية الاجتماعية العراقية في تلك الحقبة عبر استخدامها العنف المشروع. (3)

إن تحليلنا لطبيعة المرحلة الأولى من بناء الدولة العراقية المحصورة بين الفترة 1921 الى1958 لا يعني أن أدوات الضبط (العنف) كانت شاملة على امتداد تلك الفترة الزمنية بل أن السلطة السياسية حاولت الاعتماد في فترات لاحقة وعلى أساس تطور النزاع الاجتماعي على أدوات ضبط أخرى منها الأحزاب السياسية المعبرة عن المصالح الاجتماعية الناهضة وكذا البنى العشائرية التي تميزت في تلك الحقبة بضعف بنائها بعد تعزز السلطة المركزية واحتدام النزاعات الاجتماعية الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية والأجهزة القمعية الأخرى الضامن الوحيد للسلطة السياسية رغم نمو وتطور النزعة الانقلابية عند طاقمها القيادي. (4)
على أساس التقديرات المشار إليها نحاول الانتقال إلى سمات الضبط الاجتماعي في المرحلة الثانية من بناء الدولة العراقية.

المفصل الثاني

آليات الهيمنة والضبط الاجتماعي لسلطة الشرعية الانقلابية.

قبل الحديث عن سمات الضبط الاجتماعي / السياسي للمرحلة الثانية من بناء الدولة العراقية لابد من التوقف عند سمات الضبط الاجتماعي في المرحلة الأولى من العهد الجمهوري حيث أحدثت ثورة 14 تموز الوطنية حراكاً اجتماعياً / سياسياً هائلاً تميز بتنامي الروح الوطنية المنبثقة من قيام السلطة الجديدة بإجراءات اجتماعية / سياسية خلقت توازناً اجتماعياً داخل التشكيلة العراقية و ما نتج عن ذلك من بروز الأيديولوجية الوطنية الدافعة لسير التطور الذي عاشته البلاد في فترة السنوات الخمس من عمرها وبهذا المسار نستطيع القول أن الروح الوطني المستند إلى قوى اجتماعية منتفعة من الانقلاب الثوري شكل الضابط الأساس في الشد الاجتماعي للتشكيلة العراقية حيث تراجع العنف إلى مستويات غير مسبوقة.
إن انهيار حكم الثورة الوطنية عام 1963 نقل الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية إلى طور جديد اتسم بتعدد أنماط الضبط الاجتماعي / السياسي، لهذا لابد لنا من التوقف عند أشكال ذلك الضبط محاولين رصد طبيعة القوى الأساسية المحركة له في مراحل مختلفة.
الحديث عن حقبة الشرعية الانقلابية وآليات ضبطها الاجتماعي / السياسي يدفعنا إلى إبداء بعض الملاحظات التي أراها مهمة لضبط التحليل في إطاره الفكري / المنهجي: -
الملاحظة الأولى: من الصعوبة بمكان التفريق بين الدولة والسلطة

السياسية في الدول الاستبدادية حيث يتشابك المفهومان وتتداخل المهام بسبب حيازة القوى الحاكمة على مقاليد الدولة والسلطة في أن.
الملاحظة الثانية: ـ تستند الشرعية الانقلابية في سيطرتها على سلطة الدولة السياسية انطلاقاً من ادعاء تمثيلها مصالح الأمة بشكل عام الأمر الذي يفسر غياب القوى الطبقية الساندة للطغمة الانقلابية وما يعنيه ذلك من أن القوى الانقلابية وقواها المنتفعة تحاول الاحتفاظ بسلطة الدولة السياسية عبر أدوات أيديولوجية.
الموضوعة الثالثة: ـ إن القاعدة الاجتماعية الساندة لسلطة الدولة الاستبدادية تتمثل بخليط من الشرائح الاجتماعية والأجهزة البيروقراطية / القمعية المتواجدة في السلطة والمؤسسات الأهلية.

لإضفاء شرعية فكرية ساندة للموضوعات المثارة دعونا نبحث الأمر وفق سياق تاريخي مكثف.
جاء حزب البعث العربي الإشتراكي إلى سلطة الدولة العراقية عبر الشرعية الانقلابية تحت ضغط الشعارات القومية وهذا الضغط افرز منذ البدء توجهاً أيديولوجيا ينطلق من بناء الدولة العربية الواحدة وبهذا المسار حاول الحزب الحاكم بناء دولة قوية تشكل مركزاً إقليميا قادراً على جذب الدول العربية لسياسته القومية. (5)
في هذا الإطار يواجهنا السؤال التالي: إذا كانت النزعة القومية هي السياسة الرسمية الناظمة لنشاط الحزب والدولة ما هي أساليب السلطة البعثية الهادفة إلى تطوير التشكيلة العراقية وشد نسجيها الاجتماعي ؟.
للاحاطة بهذا السؤال نتوقف عند أدوات الشد الاجتماعي / السياسي للسلطة البعثية عبر الدالات التالية: ـ

الدالة الأولى: آليات الضبط الاقتصادي: ـ
قامت السلطة الجديدة بانتهاج سياسة اقتصادية / اجتماعية استقطبت كثرة من الشرائح الاجتماعية المهمشة في المدينة والريف حيث جرى توظيف الكثير منها في مؤسسات الدولة المختلفة خاصة بعد اتساع ملكيتها الاقتصادية / الخدمية وهنا نشير إلى أن المؤسسة العسكرية و القوى القمعية الأخرى أصبحت أدوات أساسية في الضبط الاجتماعي/ السياسي بعد ربط الشرائح الطبقية المهمشة بالسلطة الجديدة الناهضة.
إن الخليط الطبقي المهمش والموظف في أجهزة الدولة خاصة القمعية منها

شكل منذ البدء القوى الأساسية الضامنة للنظام عبر محورين الأول منهما اعتباره ـ الخليط الطبقي المشوه ـ قاعدة اجتماعية للنظام السياسي المتحول نحو الاستبداد الشامل والثاني ترابطه والأجهزة القمعية في المحافظة على الضبط الاجتماعي عبر ممارسته القمع والإرهاب السافر.
لقد ساعدت آليات الضبط الاقتصادي على توظيف أقسام من الطبقة العاملة في مؤسسات الدولة الاقتصادية / الخدمية متزامنة مع إصدار حزمة من القوانين الكابحة للنشاط النقابي الأمر الذي أدى إلى ضبط النزاعات الطبقية والحد من انفجارها. (6)

الدالة الثانية: ـ دمج مؤسسات المجتمع المدني في الدولة: ـ
من الملاحظ أن المؤسسات الأهلية والسياسية التي ارتكز عليها نظام الشرعية الانقلابية في العراق تمثلت في البدء بمؤسستين أحدهما المؤسسة العشائرية الساندة للسلطة الجديدة والتي شكلت في البدء تحالفاً عشائرياً حتى وان كان غير مكتوباً لإسناد الحكم الجديدة وإدامة قيادة ما أسميته بالمدن الحاكمة سامراء، تكريت، عانه .. الخ، وثانيهما حزب البعث ومنظماته الشعبية التي تداخلت وظائفها مع الوظائف الأمنية. في هذا السياق لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية: ـ
1: ـ أن مؤسستي العشيرة والحزبية حوتا خليطاً اجتماعياً غير متجانساً بمعنى وجود انتماءات طبقية متعددة وبهذا فان الشد الاجتماعي داخلهما سواء كان عشائرياً أم حزبياً لا يعتمد على مساند طبقية بل اعتمد على مساند أيديولوجية / عرقية.
2: ـ لترابط مصالح المؤسستين مع سلطة الشرعية الانقلابية المرتكزة على المكافئات المالية والهبات العينية (سيارات، قطع سكنية، أراضي زراعية). تحول الانتماء العرقي/ الأيديولوجي للحزب والعشيرة إلى ولاء سياسي للنظام القائم.

الدالة الثالثة آليات الضبط الأيديولوجي: ـ
إن سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية والمرافق الخدمية وفر فرصة لتطوير قاعدتها الاجتماعية خاصة في المؤسسات الرسمية وذلك من خلال منح الامتياز ات والمكافئات للطواقم القيادية والوسطية في الجهاز البيروقراطي والقمعي.
إن اتساع قاعدة النظام في المؤسسات الأمنية والبيروقراطية ترافق ونمو

آليات الضبط الأيديولوجي المرتكز على خليط من الشعارات القومية (تحقيق الوحدة العربية) و الوطنية (بناء الدولة المقتدرة) المحاطة بروح عشائرية بهدف توظيف الموروث القبلي / الديني في تعزيز مسار الضبط الأيديولوجي.
لقد اعتمدت آليات الضبط الأيديولوجي على كثرة من الأجهزة منها الإعلامية الصحف اليومية والقنوات التلفزيونية ومنها المؤسسات التربوية المدارس والكليات والجامعات التي حاولت ترسيخ الشعارات والأفكار (المثالية) عند الأجيال الجديدة.
أخيراً لابد من القول إن اتساع آليات الضبط الأيديولوجي في الدولة الاستبدادية مهد الطريق أمام النظام الديكتاتوري لفرض سيطرته على شريحة هامة من الطبقة الوسطى عبر توظيف أقسام منها في النسق الأيديولوجي وأجهزته الإعلامية المختلفة. (7)

الدالة الرابعة: ـ آليات السيطرة الإرهابية: ـ (8)
بداية نشير إلى أن آليات السيطرة السياسية / الاجتماعية في الأنظمة الاستبدادية تستبدل مواقعها تبعاً لمسار تطور سلطتها السياسية ومدى ترابطها مع تشكيلتها الوطنية بمعنى إن الحقبة الديكتاتورية شهدت تناوباً بين أشكال السيطرة والهيمنة ورغم تلك التبدلات إلا أن الأجهزة القمعية شكلت الحارس الضامن للنظام الاستبدادي وكانت بمثابة القاعدة الاجتماعية المسلحة والمنضبطة المترابطة مصيرياً مع السلطة السياسية. وبهذا المعنى نستطيع القول أن تحطيم الأنظمة الاستبدادية وأجهزتها الإرهابية القمعية في الدول الوطنية لا يمكن إنجازه إلا عبر طريقين الأول منهما هو الثورة الشعبية التي مثلتها الثورة الإيرانية الإسلامية بعدما فككت الأجهزة القمعية عبر خلخلة ولاءها للنظام الاستبدادي الأمر الذي جعل الكثير من منتسبيها ينحاز إلى شعارات الثورة. والثاني منهما هو التدخل العسكري الخارجي الذي أفضى إلى تحطيم وانهيار الدولة العراقية.
خلاصة القول أن القاعدة الاجتماعية للأنظمة الديكتاتورية وبسبب حيازة الأخيرة على ثروات البلاد الوطنية تتكون من خليط اجتماعي متنافر تتشكل ركائزه من الهيكل البيروقراطي / القمعي المتمثل بالجهاز الإداري المتشابك والمؤسسة الحزبية و العسكرية مضافاً إليه أجهزة الأمن، المخابرات والشرطة السرية.

المفصل الثالث
آليات الضبط الاجتماعي في البنية الطائفية (9)

أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق فراغاً سياسياً بعد تحطيم آلة الدولة الديكتاتورية وما تبعه من تشظي التشكيلة الاجتماعية العراقية وتمركزها في كتل سكانية متنازعة.
إن غياب المرجعية الوطنية القادرة على ملئ الفراغ السياسي وتداخلات المصالح الدولية / الإقليمية أفضت إلى تبلور ملامح جديدة للتشكيلة العراقية يمكن رصدها في السمات التالية: ـ
السمة الأولى: ـ انهيار آليات الضبط الاجتماعي السياسي الدولتي وتحولها إلى وسائل للسيطرة الجزئية على البنى والمؤسسات الأهلية، الطائفية والعشائرية.
السمة الثانية. أفضى تمركز الكتل السكانية العراقية في مؤسسات أهلية إلى تنوع أشكال الضبط والسيطرة بسبب تعدد شرائحها الاجتماعية.
السمة الثالثة: ـ أفرز غياب الفكر الناقد والبرامج السياسية المتحكمة في مسار الأحزاب والكتل السياسية تراخياً في أدوات سيطرتها الحزبية.

انطلاقاً من السمات الأنفة الذكر نحاول التركيز على آليات الضبط الاجتماعي في المؤسسة الطائفية كونها المؤسسة الأكثر حضوراً في التشكيلة العراقية في الظروف التاريخية الملموسة.
إن آليات الضبط والسيطرة في المؤسسة الطائفية يمكن حصرها في المسارات التالية:ـ
المسار الأيديولوجي: ـ يهدف هذا المسار إلى ضبط التوترات الاجتماعية داخل البنية الطائفية عبرا آليات عدة معبر عنها في الفتاوى والمواعظ الدينية ذات الأهداف السياسية الرامية إلى كبح المشاركة الديمقراطية الشعبية في الحياة السياسية على أسس وطنية.
المسار السياسي: ـ الذي تتحكم فيه أحزاب طائفية معبرة عن مصالح شرائح اجتماعية سائدة في البنية الطائفية في هذا السياق نشير إلى أن أحزاب الأيديولوجية الدينية تحاول التحكم في أنشطة منظمات المجتمع المدني بعد بناءها بروح طائفية، حيث تنتشر هناك شبيبة إسلامية وأخرى مسيحية ونقابات لهذه الطائفة أو تلك الأمر الذي يعيق بناء الروح الديمقراطية المستقلة المدافعة عن حرية المواطن ومستقبله الديمقراطي.

ـ مسارات اقتصادية / اجتماعية تترابط وفعاليات مختلفة / مساعدات مالية / مدارس مجانية / خدمات طبية، خدمات اجتماعية متعددة تشكل رافعات أساسية في شد القوى الهامشية وضبط حركتها داخل البنية الطائفية. بكلام آخر يؤدي المستوى الاقتصادي / الاجتماعي دور الضامن الأساسي في ضبط البنية الطائفية من التفكك عند اشتداد الصراعات الاجتماعية.
إن صيانة البنية الطائفية من التفكك والانقسام يستند إلى تحالف الشرائح الاجتماعية السائدة في البنية الطائفية والمتمثلة بـــــــ:
1: ـ الشرائح المالية: ـ التي تتوزع بدورها على القطاعات المصرفية والبنوك الإسلامية المترابطة مع قوى رأس المال واحتكاراته الدولية.
2: ـ الفئات الكمبورادورية: ـ بأقسامها التقليدية المرتكزة على تصدير واستيراد السلع التراثية المرتبطة بالمزارات الدينية و الشرائح الجديدة الناهضة المترابطة والشركات الدولية عبر عقود الوكالة التجارية. وبهذا المعنى تشكل الشرائح الكمبورادورية التقليدية منها والجديدة الرافعة الأساسية لإقامة التحالفات الإقليمية/ والدولية ذات النزعة الطائفية.
3: ـ الشريحة العقارية المستندة إلى قطاعي الخدمات والسياحة المزدهرين في ظل انتعاش الشعائر الدينية.

خلاصة لما جرى استعراضه يمكن إدراج بعض الاستنتاجات التي أراها ضرورية.
أولا: ـ كانت الدولة وسلطتها السياسية عبر مراحل تطورها المختلفة أهم أدوات الشد الوطني لمكونات التشكيلة العراقية. وبهذا السياق فان انهيار آليات الضبط على مستوى الدولة وتحوله إلى آليات ضبط جزئية يعني تراجعاً خطيراً في مسار بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.
ثانياً: ـ شكل العنف السلطوي المنظم العامل الأساس لسيطرة الأنظمة الاستبدادية رغم تبدل مواقع آليات الضبط والسيطرة.وبهذا المسار تعتبر الأجهزة الأمنية والعسكرية القاعدة الاجتماعية المسلحة الضامنة لسيطرة السلطة الديكتاتورية المنهارة. (10)
ثالثاً: ـ إن تفكك الدولة العراقية واحتماء مكوناتها الاجتماعية بمؤسسات أهلية/ طائفة / عشيرة / قومية / أصبح عاملاً أساسياً من عوامل القبول بالسيطرة العسكرية الأمريكية لغرض حفظ التوازنات الداخلية.

الهوامش

1 : ـ يلاحظ في الفترة الأخيرة أن آليات التحكم في الأحزاب الأيديولوجية قد ضعفت بسبب تدهور الضابط الأيديولوجي المتحكم في مسار الأحزاب اليسارية والقومية .

2: ـ قاد الجيش العراقي بقيادة الفريق الركن بكر صدقي المشتهر بالصرامة والقسوة المعارك ضد انتفاضة الآشوريين عام 1933 ثم ضد انتفاضة العشائر في منطقة الفرات ألأوسط عام 1935 ثم ضد انتفاضة البارزانيين.

3: ـ رغم أن أجهزة العنف كانت الضامن لسلطة ازدواجية الهيمنة إلا أن هناك تناقضات بين الأجهزة الأمنية والإستخباراتية والمؤسسة العسكرية وذلك بسبب تنامي الروح الوطنية المناهضة للتواجد الأجنبي عند الطواقم القيادية للمؤسسة العسكرية.

4 : ـ من المعروف إن أول انقلاب عسكري قاده الفريق الركن بكر صدقي عام 1936 وما نتج عنه من الإطاحة بوزارة الهاشمي وحكم البلاد حكماً عسكرياً .

5: ـ انفرد حزب البعث في العراق عن باقي الأحزاب السياسية بكونه حزباً (عسكريا) بمعنى غلبة الروح العسكرية على منظماته الحزبية واعتماده الدائم على أجهزة سرية خاصة.

6: ـ تشير بعض الدراسات إلى أن القوى الاجتماعية التي دافعت عن النظام الإشتراكي في الاتحاد السوفيتي السابق هما الطبقة العاملة السوفيتية وكذلك الجهاز البيروقراطي للدولة رغم اختلاف المواقع الطبقية لكلا المؤسستين.

7: ـ أفضى تفكك السيطرة الأيديولوجية في الاتحاد السوفيتي إلى نزوع الطواقم القيادية في الحزب الشيوعي إلى الاحتماء بالأيدلوجية القومية ولهذا نرى أن أعضاء المكتب السياسي توزعوا لرئاسة الدول القومية بعد تفكك الدولة الفدرالية السوفيتية. أما في العراق فقد انتقل الكثير من كوادر الأحزاب السياسية إلى مواقع طائفية / قومية

8: ـ إن توصيف أجهزة القمع في الدول الاستبدادية بالأجهزة الإرهابية نابع من طبيعة الصفة البوليسية للدول الديكتاتورية وذلك لرفعها الإرهاب الشامل إلى مستوى السياسية الرسمية للدولة.

9: ـ هذه الموضوعة سبق وان تناولتها في بحث سابق تحت عنوان الاحتلال والبناء الطائفي للدولة العراقية. انظر المدى وعدة مواقع الكترونية منها الحوار المتمدن.

10: ـ تحولت أدوات العنف المنظم للدولة الديكتاتورية المنهارة ـ أجهزة أمنية، طواقم عسكرية للجيش العراقي، أقسام من المؤسسات الأهلية ــ إلى آليات ضبط عسكري للقوى المناهضة للتواجد الأمريكي بينما نظمت كوادر الجهاز البيروقراطي السابق أجهزة أيديولوجية / إعلامية في إطار البنية الطائفية .

المطلب الثالث
التوسع الرأسمالي والفكر السياسي لليسار الإشتراكي

يثير غياب المنظومة النظرية لأحزاب اليسار الديمقراطي الناقدة لحركة التوسع الرأسمالي كثرة من التساؤلات الفكرية والسياسية لدى أوساط التيار الديمقراطي المهتم بقضايا الإنسان والعدالة الاجتماعية. وتنبع هذه التساؤلات من المصاعب الجدية التي تواجه حركة اليسار الإشتراكي بمختلف تلاوينه وتياراته الفكرية والسياسية وفي هذا الإطار تواجهنا جملة من الأسئلة المثيرة للسجال الفكري منها هل تستطيع أحزاب اليسار الإشتراكي أن تلف حول شعاراتها السياسية كتل اجتماعية فاعلة ؟ وإذا كان الجواب إيجابا ما هي منظومتها الفكرية وبرامجها السياسية/ الاجتماعية الناقدة والكابحة لحركة راس المال التخريبية ؟ ومنها ما هي البنية التنظيمية الملائمة لاستيعاب القوى الناشطة والمناهضة لتهميش الدول الوطنية ؟ .

تقدير مضامين الأسئلة المثارة تشترط قراءة تاريخية متأنية لمسار اليسار الإشتراكي ارتباطاً بنمو وتطور الدولة الوطنية من جهة ومعالجة الفكر اليساري لنمطها وتعقيدات تطور أشكال نظمها السياسية ونمو قاعدتها الاجتماعية من جهة أخرى.

قبل الخوض في مضامين القراءة الفكرية / السياسية لليسار الإشتراكي لابد من إثارة الملاحظات التالية: ـ

الملاحظة الأولى: ـ إن هدف الدراسة الحالية هو مراجعة تاريخية تهدف إلى تحديد أهمية الدور الإيديولوجي لحركة التيار الإشتراكي ولا تعني المراجعة التاريخية استبدال الوعي الحاضر بعقلية الماضي الفكرية وظروفها التاريخية.

الملاحظة الثانية: ـ تتوخى الدراسة الحالية حث حركة اليسار الديمقراطي النابذ لمنتجات الليبرالية الجديدة على صياغة رؤى فكرية جديدة تساعده على تجاوز حالة الركود الفكري والتحلي بعدة فكرية ناقدة ومتصدية للطور الجديد من العولمة الرأسمالية.

الملاحظة الثالثة: ـ إن مضامين الدراسة الحالية هي في التحليل الأخير قراءة شخصية للباحث قابلة للاغناء والتماثل والتعارض والاختلاف.

على أساس الملاحظات المثارة دعونا نتعرض إلى تاريخية الفكر السياسي لحركة اليسار الإشتراكي عبر ثلاث مراحل أساسية كبرى تتمثل في: ـ

المرحلة الأولى: ـ الحركة اليسارية ومضامين فكرها السياسي في مرحلة التحرر الوطني.
المرحلة الثانية: ـ الفكر السياسي للحركة اليسارية في مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية.
المرحلة الثالثة: الرؤية الفكرية لحركة اليسار الديمقراطي في المرحلة الراهنة من العولمة الرأسمالية. (1)

المرحلة الأولى: ـ الحركة اليسارية ومضامين فكرها السياسي في مرحلة التحرر الوطني.

على أساس التحقيب المكثف لمواقع اليسار الإشتراكي الفكرية ننطلق من موضوعة عامة تتمثل في أن فكر الحداثة المتمثل في الليبرالية والماركسية دخل البلدان العربية مع الوافد الخارجي في المرحلة الأولى من التوسع الرأسمالي المتسمة بروح المنافسة واقتسام العالم بين مراكزه الكبرى وما حمله من بناء الدول الوطنية المحاطة بسيادة شكلية.بكلام آخر أن تطور الفكر الليبرالي والإشتراكي ترابط ونشوء دولة ازدواجية الهيمنة في المرحلة الكولونيالية لذلك لابد من التعرض إلى المنظومة السياسية لهذه الدولة الناهضة بمساعدة خارجية ضمن مستويات بنائها الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي.
إن التعرض لتلك المستويات يشترطه سؤال كبير مفاده لماذا لم تستطع التشكيلات العربية إنتاج منظومة فكرية / سياسية نابعة من مسار تطورها السياسي المعبر عن حاجات قواها الاجتماعية الناشطة ؟
إن الجواب على التساؤل المذكور يكمن في البني التي تحكمت في مسار تطور تلك التشكيلات والمتمثلة بـ: ـ

1 : ازدواجية السلطة وقاعدتها الاجتماعية
2 : المستوى الأيديولوجي المتحكم في بناء التيارات المناهضة لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالية.

1: ـ سلطة الدولة الكولونيالية وقاعدتها الاجتماعية .

بدأ نقول إن التقسيم الكولونيالي للدول العربية أفضى إلى بناء سلطة سياسية مزدوجة تستند على تحالف سياسي / اقتصادي / عسكري بين الوافد الجديد وبين القوى الاجتماعية المستفيدة من البناء السياسي للدولة الناهضة المتمثل

بمؤسسات حكم مرتكزة على قوانين دستورية، فصل السلطات ، وجود شرعية انتخابية للمجالس البرلمانية .... الخ من المؤسسات التي تحمل طابعاً تقدمياً اشترطته طبيعة التنافس الرأسمالي المتسم بالمنافسة بين الأقطاب الرأسمالية الكبرى.

إن بناء مؤسسات الدولة الجديدة تزامن ونشوء سلطة ازدواجية الهيمنة الكولونيالية التي اعتمدت على تشكيلة اجتماعية تميزت بضعف بنائها الداخلي وعدم تبلور حدودها الطبقية بسبب تحكم المؤسسات الأهلية في بنائها حيث تحكمت التقاليد العشائرية المترابطة والروح الدينية بمناحي تطور العلاقات الاجتماعية.

إن الواقع المشار إليه تراجع بعد تطور وترسخ سلطة ازدواجية الهيمنة الكولونيالي والتي أنتجت تغيرات ملموسة يمكن تحديدها بالوقائع التالية: ـ

أ: ـ نشوء قوى وشرائح طبقية جديدة تمثلت بنمو وتطور (الطبقة العاملة. الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها، الطبقة الإقطاعية الناهضة فضلاً عن تطور الشريحة التجارية المنتفعة من استيراد وتصدير البضائع الوطنية والأجنبية).

ب : ـ حمل نمو وتطور تلك الشرائح والطبقات الاجتماعية سمات تقدمية نقلت التشكيلة العراقية من تخومها القبلية إلى تخوم العلاقات الرأسمالية رغم إن ذلك التقدم حد من نمو وتطور البرجوازية الوطنية وما نتج عن ذلك من ضعف انتشار الفكر الليبرالي بين صفوف الطبقة الوسطى الناهضة في التشكيلة العراقية.

ج : ـ أخيراً أفضت تاريخية التوسع الرأسمالي المتسمة بالهيمنة على الثروات الوطنية، وتصدير البضائع والرأسمال الى تشكل شرائح كمبرادورية اتسمت بغياب روحها الوطنية لتشكل قاعدة اجتماعية لازدواجية السلطة الكولونيالية .

2 : المستوى الأيديولوجي المتحكم في بناء التيارات المناهضة لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالية.

إن الحديث عن المستوى الأيديولوجي يمر بالضرورة عبر التطورات الدولية التي أثرت على مسار الحركة الوطنية العراقية في تلك الحقبة التاريخية وبهذا الصدد نشير إلى أن ثورة أكتوبر الإشتراكية العظمى حملت في برنامجها الأيديولوجي قضيتين أساسيتين الأول منهما هو رفض الخيار الرأسمالي والدعوة لخيار التطور الإشـــــتراكي الذي أعطى الأمل والقوة

لبلدان المستعمرات في النهوض الاقتصادي ومواصلة الكفاح بهدف التطور الاجتماعي. والثاني منهما هو حل المسألة القومية عل أساس التحرر السياسي وبناء الدولة الوطنية.
إن التطورات الدولية ورنينها الإيديولوجي ناهيك عن ضعف التشكيلات الاجتماعية العربية هي التي أعطت دوراً متميزاً للطبقة الوسطى في ميادين الكفاح السياسي وذلك بعد انقسامها أيديولوجياً إلى تيارين أساسيين اليسار الإشتراكي ذات التوجهات الأممية والتيار القومي الطامح لبناء الدولة العربية الواحدة.
لقد تمحور الانقسام الأيديولوجي في صفوف الطبقة الوسطى إلى برامج سياسية / اجتماعية مناهضة للهيمنة الخارجية وعاملة على استلام سلطة الدولة الوطنية واحتكارها. بمعنى آخر أن سيادة العامل الأيديولوجي في توجهات أحزاب الطبقة الوسطى انطلق من رؤى برنامجية تمحورت حول بناء الدولة الوطنية وسلطتها السياسية بشعارات مثالية تتخطى وقائع التشكيلات الاجتماعية معتمدة على ثنائية العلاقات الدولية وازدواجية خيار التطور الاجتماعي.
لتقدير شرعية سيادة الحقل الأيديولوجي في النشاط السياسي للطبقة الوسطى لابد لنا من إكسابها ـ الشرعية ـ ملموسية تاريخية متوقفين عند الفكر السياسي لليسار الإشتراكي في مرحلة التحرر الوطني.

بدأ نشير إلى أن مرحلة التحرر الوطني امتازت بغنى مضامينها / السياسة / الاجتماعية/ الاقتصادية التي اشترطتها التطورات الدولية وتطور الحركة اليسارية الإشتراكية المستندة إلى ثراء وتعدد المهام التاريخية الشاخصة أمام الحركة الشعبية الناهضة والتي يتصدرها الحرية والاستقلال الوطني ، السيطرة على الثروات الوطنية ، حق الشعوب في تقرير مصيرها، مكافحة الروح العسكرية، الحفاظ على السلام العالمي .....الخ من المهام الدولية / الوطنية التي شكلت إضافة إلى تنامي قوة وتأثير طراز الدولة الإشتراكية دافعاً أساسياً لتطور كفاح اليسار الإشتراكي.
خلاصة القول لقد شكلت الموضوعات المشار إليها شعارات ورؤى فكرية لأحزاب اليسار الإشتراكي تجسدت بالممارسة السياسية عبر برامج اجتماعية تشابكت فيها المهام الطبقية / الوطنية / الأممية.
لقد انعكست الترابطات الوطنية / الطبقية في برامج اليسار الإشتراكي على وحدة القوى السياسية الوطنية المطالبة بالاستقلال الوطني و التحرر من

الهيمنة الخارجية، الأمر الذي أفضى الى تشكل الجبهات الوطنية الرافضة للتواجد الأجنبي والمطالبة بحرية الوطن واستقلاله.أما على صعيد المهام الاجتماعية فقد أفرز نظام ازدواجية السلطة الكولونيالية كثرة من الاختلالات الاجتماعية وأظهر المزيد من التناقضات الطبقية الأمر الذي دفع قوى اليسار الإشتراكي إلى الدفاع عن مصالح القوى الطبقية المتضررة من النهج الكولونيالي وما نتج عن ذلك من التفاف كثرة من الشرائح والطبقات الاجتماعية حول برامج اليسار الإشتراكي الاجتماعية.
إن الإشارة إلى قدرة اليسار الإشتراكي على بناء قوة شعبية رافضة لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي تلازم واتساع حركة التضامن الأممية المساندة لحرية خيار التطور السياسي / الاجتماعي والمناهضة لعدوانية رأس المال وتدخله في الشئون الوطنية للدول الفتية.
إن الرافعات والترابطات الوطنية / الأممية أغنت حركة اليسار الإشتراكي وأنتجت توجهاً سياسياً متحركاً على صعيد الممارسة العملية وبهذا المعنى فان الحركة اليسارية واستناداً إلى غنى مضامين حركتها الوطنية أنتجت سياسة وطنية تتلاءم وطبيعة تطور تشكيلاتها الاجتماعية رغم اعتمادها استراتيجياً على موديل فكري / سياسي أنتجته ثورة أكتوبر الإشتراكية الكبرى.

المرحلة الثانية: ـ الفكر السياسي لليسار الإشتراكي في مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية.

إن تعرضنا إلى الديناميكية الأيديولوجية الدافعة لحركة اليسار الإشتراكي الناتجة عن تمثلها ـ حركة اليسار ـ لكثرة من المنطلقات الفكرية / السياسية لتجارب اشتراكية أخرى لا تعني استمرارها بل تلك الفاعلية توقفت بمرور الوقت بسبب عجز اليسار الإشتراكي عن تطوير المضامين النظرية بما يتناسب وطبيعة التشكيلات الوطنية الناشطة في إطارها وتحويلها ـ الأفكار ـ إلى قوة مادية فاعلة في السياسية اللاحقة.
لغرض إضفاء شرعية فكرية وعملية على الموضوعة الزاعمة بعجز حركة اليسار الإشتراكي عن تطوير رؤاها الفكرية بما يتجاوب وطبيعة التشكيلات العربية لابد لنا من تناول بعض الموضوعات الأساسية في الفكر الإشتراكي بملموسية اكبر وحصرها بالمفاهيم التالية: ـ

1: ـ القضية القومية.
على الرغم من غنى الأفكار الماركسية بشأن القضية القومية وتطورها اللاحق على أساس البناء الفدرالي المرتكز على التعدد القومي / الاثني للدولة السوفيتية إلا أن الحركة اليسارية الإشتراكية التي واجهتها القضية القومية المتمثلة بالوحدة العربية بعد انتهاء التجزأة الاستعمارية لم تستطع تقديم رؤية فكرية اشتراكية لقضية شكل بناء الدولة العربية وذلك لتحكم العوامل الإيديولوجية التي لعبت دوراً سلبياً من زاويتين الأولى منهما سيادة النزعة الوحدوية لدى القوى القومية العربية المتشحة بروح عنصرية وعقلية انقلابية اقصائية. (2)
والثانية تمثلت في المعالجة الإيديولوجية لفكر اليسار الإشتراكي انطلاقاً من صيغ قطرية حيث اشترط ذلك الفكر تحقيق الوحدة القومية بعد انتصار السلطة الإشتراكية وبهذا المنحى تجنب الفكر السياسي لليسار الإشتراكي تقديم صيغ فدرالية أو كونفدرالية لبناء شكل الدولة بهدف معالجة القضية القومية(3).
إن الأطر الإيديولوجية المتحكمة في العقل السياسي الموجه لنشاط التياريين القومي والإشتراكي اشترطتها طبيعة البناء المشوه للدولة الوطنية المستند إلى تشكيلات اجتماعية هشة ومؤسسة عسكرية قوية شجعت على تنامي النزعة الانقلابية عند التياريين الأساسيين في حركة التحرر الوطني لغرض استلام السلطة واحتكارها.
2: ـ الصراع الطبقي ونتائجه السياسية.
الموضوعة الثانية التي أزعم إنها حدت من حركة اليسار الإشتراكي هي التفسير الميكانيكي لمقولة الصراع الطبقي التي جرى اعتمادها في برامج سياسية / اجتماعية لا تتناسب وتطور الحركة الفعلية للنزاعات الاجتماعية في التشكيلات العربية.
إن تطبيق مفاهيم الصراع الطبقي المنبثقة من سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي على تشكيلات اجتماعية هشة تتعايش فيها أنماط اقتصادية مختلفة وبنى اجتماعية متعددة افقد القوى اليسارية حرية إنتاج فكر دينامكي معتمداً على المنهجية المادية لتحليل مواقع الطبقات والشرائح الاجتماعية ، تناقضاتها وأشكال نزاعاتها الاجتماعية، وأخيراً دورها في عملية التحالفات الوطنية وآفاق التغيير الاجتماعي.
إن التفسير الميكانيكي لمقولة الصراعات الطبقية ومحاولة فرضها بالممارسة السياسية والمعالجة الفكرية أضر بحركة اليسار الإشتراكي وحد

من تحولها إلى بديل تاريخي قادر على قيادة التحولات الاجتماعية بشكل يتلاءم وحركة التطور الديمقراطي المتنامي للتشكيلات الاجتماعية العربية.
تأسيساً على ذلك فإن المعالجة الفكرية المبتسرة لموضوعة الصراع الطبقي والتركيز على الطبقة العاملة ودورها (التاريخي) في قيادة التحولات الاجتماعية من خلال وحدانية سلطتها السياسية وضع اليسار الإشتراكي في محور القوى الشمولية المناهضة للديمقراطية السياسية.
3: ـ خيار التطور الاجتماعي.
احتل طريق التطور الاجتماعي موقعاً أساسياً في فكر اليسار الإشتراكي فقد أصبحت الإشتراكية خياراً وحيداً في البرامج السياسية وهدفاً مرحلياً من خلال ربطها بموضوعتين فكريتين أساسيتين الأولى منهما الرفض المطلق لطريق التطور الرأسمالي عبر إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية التي تعددت أسماء قواها الاجتماعية القائدة سواءً كانت سلطة الطبقة العاملة أو تحالف القوى الديمقراطية الثورية. وثانيهما بناء شكل الحكم السياسي المرتكز على سيادة ديكتاتورية البروليتاريا وحزبها السياسي.
إن تكرار المهام البرنامجية وثبات منطلقاتها الفكرية / السياسية من حقبة إلى أخرى دون التوقف عند المتغيرات الوطنية / الدولية افقد حركة اليسار الإشتراكي حرية مواكبة التغيرات الفعلية الحاصلة في التشكيلات الاجتماعية العربية وما نتج عن ذلك من حالة المراوحة والركود.
4: ـ الوطنية والأممية
إن ترابط الأهداف الاستراتيجية بين القوى المناهضة لنهج خيار التطور الرأسمالي لم تمنع من تعدد طرق وأشكال بناء نظم العدالة الاجتماعية إلا أن الإصرار على رفض السمات الايجابية للنظم الرأسمالية والتأكيد على تبني طراز الدولة السوفيتية واعتباره نموذجاً في بناء دولة العدالة الاجتماعية حجمت فرص التمعن في معالجة الإشكالات الحقيقية المنبثقة من تعقيدات الحياة الفعلية وبهذا المعنى فان الفكر السياسي لليسار الإشتراكي عالج المهام الوطنية في إطار رؤية أيديولوجية / أممية شاملة لا تنطلق من التطور التدريجي للتشكيلات الاجتماعية العربية بل من الطفرة التطورية التي تصنعها سلطة الثورة الإشتراكية.

إن الإشارة إلى بعض مضامين الفكر السياسي اليساري الإشتراكي في تلك الفترة يقودنا إلى تأشير عدد من النتائج السلبية أهمها: ـ
1: ـ إن كفاح النخب السياسية القائدة لحركة اليسار الإشتراكي في حقبتي

التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية المستقلة كان نضالاً سياسياً وطنياً ديمقراطياً غلفته ملفات اديولوجية مثالية (سلطة الطبقة العاملة، قيادة الحزب للسلطة، بناء الإشتراكية.....الخ) وما نتج عن ذلك من تحجيم فعاليتها السياسية ـ حركة اليسار ـ وغياب رؤيتها الفكرية لطبيعة المتغيرات الوطنية / الدولية.

2: ـ أرغمت الملفات الأيديولوجية أحزاب اليسار الإشتراكي على تكييف بنيتها التنظيمية والروح الانقلابية الأمر الذي دفعها إلى العمل في ظروف سرية وما حمله ذلك من سيادة نهج المركزية البيروقراطية في عملها وجعلها عرضة للنزاعات والخلافات الفكرية.

3 ـ:اتسمت النزاعات التاريخية بين تياري الحركة الوطنية العربية القومية منها واليسارية بسمة أيديولوجية نابعة من أوهام الطبقة الوسطى المثالية المتمثلة في قدرة أحزابها القومية واليسارية على استلام سلطة الدولة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية الكبرى (بناء الوحدة القومية، إنجاز الثورة الإشتراكية). (4)

4: ـ تميز النزاع السياسي في مرحلة الاستقلال الوطني بين الفصائل القومية واليسارية على قاعدتين أساسيتين الأولى منهما الدفاع عن القضايا القومية بهدف احتكار السلطة واستمرار حالة الطوارئ والثانية الدعوة إلى الإشتراكية عبر الوصول إلى السلطة والانفراد بها من قبل اليسار الإشتراكي.

5: ـ أفضى احتكار السلطة وغياب الديمقراطية السياسية فضلاً عن استمرار الرؤية الأيدلوجية لليسار الإشتراكي إلى وضع الدولة الوطنية ومنظومتها السياسية على أعتاب أزمة وطنية شاملة وما نتج عنها من انتشار حالة اليأس والإحباط لدى القوى الفاعلة في التشكيلات العربية.

خلاصة القول لقد كبلت الايدولوجيا وروحها الشمولية اليسار الإشتراكي ومنعت تحوله إلى كتلة تاريخية قائدة للتحولات الديمقراطية في إطار التشكيلة الاجتماعية الوطنية.

المرحلة الثالثة: الرؤية الفكرية لحركة اليسار الديمقراطي في المرحلة الراهنة من العولمة الرأسمالية.

تتميز المرحلة الراهنة من العولمة الرأسمالية بجملة من التغيرات الكبرى سواء على صعيد المهام الكفاحية المناهضة لقانون الاســـتقطاب الرأسمالي

وتجلياته التخريبية في الدول الهشة أو على إعادة بناء العلاقات الدولية استناداً إلى موازنة المصالح / الوطنية / الدولية. وبهذا المعنى ولغرض تحقيق بيئة فكرية سياسية ملائمة لقيادة الكفاح الوطني الديمقراطي يتطلب من اليسار الديمقراطي صياغة جملة من المفاهيم الفكرية تشكل دالات واقعية لخطوطه السياسية.

قبل الاجتهاد في تحديد تلك الدالات الفكرية لابد لنا من التعرض إلى ملامح المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي وإشكالاتها الفكرية السياسية المتعلقة بموضوعة البحث: ـ

الموضوعة الأولى: ـ أفضى الطور الجديد من التوسع الرأسمالي إلى وحدة العالم الرأسمالي انطلاقاً من ترابط مستوياته الدولية / الإقليمية / الوطنية المرتكزة على وحدانية أسلوب الإنتاج الرأسمالي وما يشترطه ذلك من تداخل وتشابك مصالح دوله المتطورة منها والنامية.

الموضوعة الثانية: ــ أفرز تشابك وتداخل مصالح التشكيلة الرأسمالية العالمية واقعاً جديداً تمثل في تنامي فعالية ودور الشريك الخارجي في صناعة القرارات الاقتصادية السياسية الوطنية.

الموضوعة الثالثة: تبعاً لتلك المشاركة فإن النزاعات الاجتماعية الداخلية تتخذ امتدادات دولية وبهذا المعنى فان كفاح القوى الديمقراطية الوطنية يتداخل والكفاح الأممي المناهض للنزعات التخريبية المتلازمة وحركة التوسع الرأسمالي في مرحلته الجديدة.

الموضوعة الرابعة:ـ يشترط الكفاح الوطني لقوى اليسار الديمقراطي الأخذ بمنتجات فكرية أطلقتها العولمة الرأسمالية تتلخص في ثلاث دوائر أساسية الديمقراطية السياسية، حقوق الإنسان والقضية القومية.

على أساس تلك الموضوعات نحاول الانتقال من المفاهيم الفكرية العامة إلى تجلياتها الواقعية عبر مفاصل أساسية تشترط رؤية فكرية ناقدة للطور الجديد من التوسع الرأسمالي وتأثيراته على كثرة من الموضوعات منها: ــ الدولة الوطنية وسلطتها السياسية. التشكيلة الوطنية وموقع اليسار فيها. فضلاً عن مضامين الفكر السياسي لليسار الديمقراطي.

قبل محاولة الخوض في تفاصيل الموضوعات المشار إليها نمر سريعاً على المصاعب الفكرية / السياسية وكذلك التنظيمية التي تواجه انطلاقة اليسار الديمقراطي والتي أراها في العناوين الرئيسية التالية.: ــ

العنوان الأول: ـ افتقار اليسار الديمقراطي لرؤى فكرية تشـــكل حواضن

لخطوطه السياسية، حيث لم يستطع مثقفو اليسار الديمقراطي إنجاز صيغ فكرية تتعلق بالموقف من الدولة الوطنية ومسار تطورها اللاحق في إطار التشكيلة الرأسمالية العالمية فضلاً عن طبيعة التشكيلة الوطنية المراد بناءها.
إن سيادة صيغ الاعتماد على العقل القيادي لأحزاب اليسار الديمقراطي تتنافي وروح العقل الجماعي لهذه الأحزاب التي تواجهها مهام جديدة لا تستطيع عبقرية القادة المجربين أن تلم بجوانبها المعقدة التي تفرزها مسارات الحياة الفعلية.
العنوان الثاني: ـ اعتماد أحزاب اليسار الديمقراطي على بنية تنظيمية أوامرية تنسجم والنزعة الانقلابية والتي أصبحت لا تتلاءم والطور الجديد من الكفاح الوطني الديمقراطي المرتكز على علنية الأهداف وشرعيتها ناهيك عن ضرورة مشاركة القوى الاجتماعية الناشطة في صياغتها وتدقيقها.
العنوان الثالث: ــ غياب الكتلة الاجتماعية الساندة لبرامج اليسار الديمقراطي وذلك بسبب تشتت القوى الاجتماعية وتوزعها على تشكيلات جديدة طائفية / قومية فرضتها شعارات الليبرالية الجديدة.
أن تحديد المطالب الفعلية لكثرة من الشرائح والطبقات الاجتماعية المتضررة من النهج الجديد لليبرالية الجديدة يوفر لليسار الديمقراطي حرية الحركة في جذب أوساط اجتماعية مختلفة لرؤيته المستقبلية.
العنوان الرابع: ـ أنتجت مضامين الإعاقة المشار إليها نهوجاً سياسية تفتقر إلى تحديد الأهداف المرحلية وتعيين الوسائل الكفاحية ناهيك عن التوجه للقوى الاجتماعية وصياغة مطالبها الفعلية.
على أساس تلك الإشكالات لابد لنا من رؤية تحليلية ناقدة لبعض إفرازات الطور الجديد من العولمة الرأسمالية وما يشترطه ذلك من بناء نهوج سياسية ملائمة لمسار تطور العلاقات الوطنية / الدولية: ـ

أولاً: الدولة الوطنية

شهدت العلاقات الدولية كثرة من التغيرات السياسية يمكن تلخيصها بتنامي دور الشركات الدولية وانحسار مبدأ السيادة الوطنية بعد هيمنة منتجات الليبرالية الجديدة المتمثلة بحقولها الأساسية: ـ
أ:ـ الحقل الاقتصادي الهادف إلى إبعاد الدولة عن المشاركة في الحياة الاقتصادية / الخدمية وتحجيم دورها في الضمانات الاجتماعية ، فضلاً عن

تبني الكثير من الدول الوطنية لوصفات الليبرالية الجديدة ودخول الشركات الاحتكارية الكبرى شريكاً خارجياً في التطورات الوطنية.
ب: ـ الحقل العسكري المتمثل بإستراتيجية الضربات الاستباقية، التدخل العسكري للإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، فضلاً عن سياسة الحصارات الاقتصادية.
ج: ـ الحقل السياسي المتسم بالتدخل في النزاعات الاجتماعية عبر مساندة الشرائح الاجتماعية الداعية للمشاركة الخارجية ومحاصرة الطبقات الاجتماعية المدافعة عن مصالح بلادها الوطنية.

إن الوقائع الجديدة في السياسة الدولية قادت إلى جملة من النتائج الفعلية لعل أهمها يتجسد في المعطيات التالية: ـ
المعطى الأول: ـ يسعى الطور الجديد من التوسع الرأسمالي إلى إعادة السيطرة على الدولة الوطنية عبر ما أسميته بازدواجية الهيمنة السياسية / الاقتصادية.(5) وبهذا المسار وبسبب هشاشة الدولة الوطنية وتشكيلتها الاجتماعية فان مضمون التوسع الرأسمالي الراهن يتلخص في اختزال الدولة الوطنية إلى سلطة إدارية/ قمعية تفتقد الشرعية الوطنية الضامنة لموازنة المصالح الوطنية / الدولية وهنا يعاد تأكيد الموضوعة الماركسية القائلة (أن الدولة أداة قمع بيد طبقة ضد الطبقات الأخرى) وذلك بعد تجريف وظائفها الاجتماعية / الخدمية.
المعطى الثاني: ـ إن حركة قانون الاستقطاب الرأسمالي المتسمة ـ بالتفكيك والتهميش والمشاركة الخارجية في النزاعات الداخلية ـ أفرزت أثاراً متناقضة يمكن رصدها بالمتغيرات التالية: ـ
ـ تفكيك القاعدة الاجتماعية لليسار الديمقراطي المرتكزة على الطبقات المنتجة من خلال عمليات تهميش كتلها الأساسية وما ينتج عن ذلك من تفكيك بنيتها الطبقية الأمر الذي يرغمها على الانخراط في تيارات إسلامية وأخرى إرهابية / فوضوية.
ـ ظهور إصطفافات اجتماعية بين القوى الرافضة لمسار قانون الاستقطاب التخريبي (عمال، فلاحين، طبقات وسطى، طبقات برجوازية متوسطة) تقود إلى تناقضات طبقية جديدة بديلة عن التناقض الطبقي الذي اعتمده اليسار الإشتراكي في الحقب الماضية (طبقة عاملة وأخرى برجوازية) الأمر الذي يدفع اليسار الديمقراطي إلى تجميع القوى المناهضة لحركة رأسمال التدميرية في مسعى لعزل القوى الاجتماعية المتخطية لمصالح

البلاد الوطنية.
على أساس تحليل طبيعة التغيرات الوطنية / الدولية التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي أحاول إيراد بعض المنطلقات الفكرية السياسية زاعماً إنها تشكل دالات مرجعية لنهوج اليسار السياسية: ـ
1 : ـ مناهضة ازدواجية السلطة (الوطنية) عبر تعزيز السيادة الوطنية التي تتعرض للقضم من خلال مشاركات خارجية اقتصادية عسكرية / سياسية بمعنى آخر تطوير الكفاح الوطني المناهض للهيمنة الأجنبية لغرض استعادة حرية القرار الوطني .
2: ــ ينطلق الدفاع عن سيادة الدولة وبنائها الديمقراطي من مهمتين مترابطتين أولهما صيانة الثروات الوطنية التي تتعرض إلى السلب والاستنزاف بسبب هيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى وتدخل المؤسسات المالية الدولية واشتراطاتها الهيكلية. وثانيهما الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمواطن ذات الصفة الملموسة وليس الإنسان المجرد بمعنى الدفاع عن الحقوق الواقعية المستندة إلى رعاية الدولة ومؤسساتها الاقتصادية / الخدمية لهذا الإنسان المشخص وذلك تمشياً وشمولية وحدة المصالح الإنسانية في العلاقات الدولية.
أن الدفاع عن الدولة الوطنية الديمقراطية ورعايتها لحقوق المواطن ينقل اليسار الديمقراطي من مواقع أممية مثالية إلى مواقع وطنية ملموسة تساهم في بلورة فكر سياسي إنساني يشكل في نهاية المطاف أغناء لحركة القوى الأممية الحقيقية الساعية إلى الديمقراطية الإنسانية والعدالة الاجتماعية.
3 : ـ انتقال أحزاب اليسار الديمقراطي من الفكرة الأيديولوجية الهادفة إلى استلام السلطة واحتكارها الى المساهمة الهادفة الى بناء سلطة الشرعية الوطنية / الديمقراطية المرتكزة على موازنة مصالح مكونات التشكيلة الاجتماعية الوطنية.
4: ـ تشترط مشاركة أحزاب اليسار الديمقراطي في الحكم تلبية جملة من المبادئ الأساسية منها تحقيق الديمقراطية السياسية عبر اطلاق فعالية منظمات المجتمع المدني، ومنها بناء الدولة وسلطتها على مبادئ الشرعية الديمقراطية وفصل السلطات، وأخرها صيانة مصالح الطبقات الاجتماعية المتضررة من التوسع الرأسمالي. (6)

ثانياً: ـ الكونفدرالية العربية: ـ

تنطلق رؤيتي لهذه الإشكالية السياسية من ملاحظات عامة تتلخص في جملة من المؤشرات منها: ـ

أ: ـ شكل مبدأ حق تقرير المصير في بداية القرن المنصرم الأساس النظري المتلائم وحركتين متعارضتين أولهما اندفاع رأس المال الأمريكي للخروج من إطاره القاري لغرض مشاركته الدول الأوربية الكبرى في اقتسام العالم من خلال مبادئ الرئيس ولسن. وثانيهما الأفكار اللينينية الرامية الى تحقيق السيادة السياسية للشعوب بمعنى إقامة دول قومية بهدف محاصرة التوسع الرأسمالي ومساندة الثورة الإشتراكية الوليدة .
ب: ـ لم يعد مبدأ حق تقرير المصير بمعنى الإنفصال واقامة الدول الجديدة ملائماً لحقوق الإنسان السياسية / الاجتماعية الملموسة بسبب الطبيعة التخريبية لقانون الاستقطاب الرأسمالي، وما يحمله من مخاطر اختزال الدولة الوطنية إلى سلطة سياسية مزدوجة تعني بحماية مصالح التكتلين الداخلي والخارجي.
هـ: وبعكس ذلك فان العودة إلى شعار الكونفدرالية العربية يستمد شرعيته التاريخية من جملة من المعطيات الجديدة أفرزها التوسع الرأسمالي أهمها سير العالم نحو بناء تكتلات اقتصادية كبرى وما يشترطه ذلك من مراعاة الحقوق الأساسية لمواطني الدول المنضوية في اتحادات فدرالية.
د: ـ يشترط برنامج اليسار المرتكز على الكونفدرالية العربية المبني على الديمقراطية والحكم اللامركزي معالجة القضايا القومية في أطار الدولة الوطنية والدعوة إلى موازنة المصالح القومية على أسس البناء الفدرالي لشكل الدولة المتعددة القوميات.
إن هذا الترابط بين الدعوة للاتحاد الفدرالي في الدولة الوطنية وبناء الدولة العربية الكونفدرالية الديمقراطية يضعف النزعات العنصرية للتيارات القومية التي مارست الاضطهاد بحق القوميات الغير العربية ويتماشى مع النزعات المنبثقة من طبيعة التوسع الرأسمالي المتسمة بميول الاندماج والحد من جوانب التفتت فضلاً عن إن هذا البرنامج يخلق الأسس الفكرية لتقارب التيارات القومية الديمقراطية مع الحركة اليسارية ويحقق التحالف التاريخي البديل عن التناحر المغلف بأطر إيديولوجية.

ثالثاً :ــ موازنة المصالح الوطنية في العلاقات الدولية.

يرتكز الفكر الإنساني لليسار الديمقراطي على قاعدة موازنة المصالح الدولية / الوطنية بمعنى آخر التشديد على إن حقوق الإنسان ومساواتها ترتكز على بناء علاقات دولية متوازنة بين الدول الأمر الذي يشترط : ـ

- إدانة النزعات العسكرية و الوقوف بوجه سياسة الغزو والعدوان.
- مناهضة سياسة الاحتلال والإطاحة بالدول الاستبدادية بحجة نشر الديمقراطية، ناهيك عن رفض المشاركة الخارجية في النزاعات الوطنية.
- رفض استراتيجية الحروب الاستباقية وما ينتج عنها من تدمير البنى التحتية المنافية لحقوق الإنسان.

إن بناء العلاقات الدولية على أساس الديمقراطية وموازنة المصالح تتيح الفرصة لبناء أسرة دولية تنبذ العنف والديكتاتورية والإرهاب بأشكاله المختلفة وتسمح في تطوير الكفاح المطالب بوحدة مصالح التشكيلة الاجتماعية الدولية.

الهوامش

* يتمتع هذا البحث المكثف بأهمية بالغة حسب ما أزعم وذلك لسببين : ـ

أ : ـ كثرة البحوث الناقدة للتجربة الإشتراكية وتبيان مكامن ضعفها وقوتها.

ب : ـ عدم قيام أحزاب اليسار الإشتراكي بدراسة نقدية لمسارها الفكري السياسي رغم اعتماد بنائها الأيديولوجي التنظيمي على التجربة المنهارة .

1: ـ دفعاً لتشابك المفاهيم نعمد هنا إلى استخدام مفهومين الأول منهما مفهوم اليسار الإشتراكي الشامل لكل الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية المتماثلة والمنتجات الفكرية / السياسية لثورة أكتوبر الإشتراكية بدأ من بناء الحزب الثوري، طرق استلام السلطة السياسية وانتهاءً بطراز الدولة الإشتراكية وبناء منظومتها الاقتصادية / السياسية. والثاني منهما هو اليسار الديمقراطي المتكيف والرأسمالية المعلومة والباحث عن منظومة فكرية / سياسية تساهم في دفع حركته السياسية بعدة نظرية متجددة تعتمد الواقعية في تحليل الظروف التاريخية الملموسة.

2 : ـ إن المعالجة السياسية / النظرية القاصرة من جانب التيار القومي لفكر الوحدة القومية جاء بسبب عدم توقف القوميين العرب عند طبيعة التوسع الرأسمالي المرتكز على المنافسة وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين دوله الكولونيالية الكبرى وكذلك التشبث بأوهام الدولة العربية الواحدة .

3: ـ انفرد الحزب الشيوعي العراقي بشعار (إتحاد فدرالي مع مصر) أبان نزاعاته السياسية مع التيار القومي رغم ارتباط ذلك الشعار بصداقة سوفيتية بمعنى أن ذلك الشعار لم يتبلور كاستراتيجية فكرية لمعالجة القضية القومية المتمثلة بكونفدرالية عربية على أسس ديمقراطية. وفي سياق حل المسألة

القومية طور الحزب رؤيته السياسية لحل القضية لكردية في إطار فدرالية ضمن وحدة الدولة العراقية.
4: ـ إن الوهم الأيديولوجي المتمثل بإقامة دولة عربية واحدة حملته أحزاب التيار القومي بمختلف أشكالها وقد تبدد ذلك الوهم عندما أشادت تلك الأحزاب سلطات سياسية تتركز على القمع وقوانين الطوارئ وما نتج عن ذلك من خراب الدولة الوطنية وضياع منجزاتها الاقتصادية / الاجتماعية.
5: ـ سبق وان طرحت موضوعة ازدواجية الهيمنة في عدة بحوث جرى نشرها في النهج، الثقافة الجديدة. وبهذا المسار لابد من التأكيد على أن ازدواجية الهيمنة سبق وان مارستها الدول الكبرى في مرحلة المنافسة الرأسمالية لاقتسام العالم ولكن الجديد في هذه المرحلة هو إن تلك الازدواجية تتسم في مشاركة عدة دول وعبر شركاتها الاحتكارية في الهيمنة على الدولة الوطنية بمساعدة الحليف الداخلي.
6: ــ من جانبي أفرق بين الشرعيتين الشرعية الانتخابية التي تجريها السلطات الحاكمة لإضافة ديكور على عدم شرعيتها والشرعية الديمقراطية التي تستند إلى المشاركة الفاعلة من قبل الأحزاب والقوى السياسية التي تشكل المنظومة الأساسية للدولة الوطنية.

التكتلات الاقتصادية وتطور العلاقات الدولية

أثار الاحتلال الأمريكي للعراق بعد الإطاحة بآلة الدولة الديكتاتورية موجة جديدة من البحوث والدراسات حول الأفاق المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وموقعها في الاستراتيجية الأمريكية الكونية. وأشارت تلك ألبحوث الى حزمة من ألإشكالات والموضوعات التي تتطلب معالجات فكرية سياسية.وبهذا الاتجاه تواجهنا أسئلة مفتاحية منها: ما علاقة الاحتلال الأمريكي للعراق بتطور التكتلات الاقتصادية الدولية ؟ ومنها: ما هي طبيعة المرحلة الانتقالية التي تعيشها الدول الوطنية في الطور المعاصر من العولمة الرأسمالية ؟ ومنها: كيفية الربط بين التنمية الوطنية وتوجهات الليبرالية الأمريكية ؟ وقبل هذا وذاك ما هي طبيعة الأمن الإقليمي الذي تسعى الإدارة الأمريكية الى بناءه ؟ وما هي الضمانات الفعلية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها لبناء السوق الإقليمية في الشرق الأوسط ؟ .

إزاء تلك الإشكالات العقدية تواجه الباحث عدة خيارات تتعلق بمنطلقاته الفكرية ورؤيته السياسية. من جانبي سأتوقف عند موضوعتين أساسيتين فكريتين سياسيتين مترابطتين أولهما: ـ ملامح تطور التكتلات الاقتصادية وتطور العلاقات الدولية. وآخرهما: ـ ملامح المرحلة الانتقالية في الدول الوطنية وسمات أنظمتها السياسية .

أولاً: ـ النهضة الآسيوية وتأثيراتها المستقبلية

شهد العالم بعد انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي ظهور ما يمكن تسميته (بالتشكيلة الرأسمالية المعولمة) المنبثقة من سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية على الصعيد الكوني على الرغم من تعايشها ـــ العلاقات الرأسمالية ـ مع أشكال (الملكية العامة، والتعاونية) في هذا البلد أو ذاك.

لقد اتخذت تلك السيادة في مرحلتها المعولمة أشكالا" متطورة تبدت بجملة من المتغيرات أبرزها تشكل ملامح التكتلات الاقتصادية القارية الكبرى ـ النافتا، الاتحاد الأوربي ـ ومنها ظهور مراكز رأسمالية إقليمية جديدة كما في الصين والهند والنمور الآســـيوية.، شكلت نواة لظهور تكتل اقتصادي

قاري آخر، فضلاً عن بوادر نهوض رأسمالية شرهة ذات أغلفة قومية كما في روسيا الاتحادية.
إن ظهور مراكز رأسمالية واعدة في آسيا أشر الى انقسام العالم الى تكتلات اقتصادية قارية خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن القوة الصينية الناهضة تطرح على المراكز الرأسمالية الإقليمية الآسيوية ــ اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، إضافة الى تايوان.ــ مبادئ التعاون والشراكة المتسمة بتوازن المصالح، وما يعنيه ذلك من إمكانية ظهور تكتل اقتصادي آسيوي كبير مستندا" الى امكاناته البشرية التكنولوجية وسعة أسواقه الإقليمية من جهة وعلى تدخل فاعل للدولة الوطنية في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى .
لتقدير شرعية الرؤية المشار إليها نتوقف بملاحظات عامة عند التغيرات المتسارعة في التشكيلة الاجتماعية الصينية الذي رسخها المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني (1).
لقد خطى المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الصيني خطوات كبيرة نحو تعزيز وتطوير الموضوعات الفكرية التي بدأها دين هسياو بنغ والمتمثلة في تلوين الإشتراكية الماركسية بخصائص صينية ، تبدت في التخلي عن بعض ثوابت التجربة الإشتراكية السوفيتية واستبدالها بحزمة من الإجراءات الاقتصادية السياسية المستندة الى:ــ
ــ إضعاف مبدأ التخطيط المركزي وتنشيط الإدارة الذاتية في الأقاليم الصينية المختلفة.
ـ إلغاء وتقليص المزارع الجماعية الحكومية واستبدالها بمزارع تعاونية وأخرى فردية.
ـ التوجه نحو آليات اقتصاد السوق والمحافظة على التوازنات الاجتماعية.
إن الإصلاحات الاقتصادية السياسية لنظرية اقتصاد السوق الإشتراكي الذي اعتمدته القيادة الصينية استنادا" الى نظرية جيان زيمين(التمثيلات الثلاث) شكلت بدورها خطوة كبيرة في إعادة البناء السياسي ـ الاقتصادي للدولة الصينية بما يضمن ترسيخ مواقعها في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية الإقليمية.
إن الموضوعات الفكرية والتوجهات السياسية لنظرية التمثيلات الثلاث يمكن حصرها في الميادين التالية: ــ
1 ـ يمثل الحزب الشيوعي الصيني القوى الاجتماعية الرئيسية في مجال الإنتاج بقطاعاته المختلفة شاملا" بذلك القطاع الخاص.

2 ـ فتح عضوية الحزب الشيوعي أمام شرائح الطبقة البرجوازية متخلياً بذلك عن موضوعة الصراع الطبقي لصالح موضوعة التوازنات الاجتماعية.
3 ـ إعادة توصيف دور الحزب وموقعه في منظومة البلاد السياسية بعد أن جرى اعتماد موضوعة أن (الحزب الشيوعي الصيني هو طليعة الطبقة العاملة والشعب والأمة الصينية) بدلا" عن موضوعة (أن الحزب الشيوعي الصيني هو طليعة الطبقة العاملة الصينية).
ـ إعارة اهتمام خاص للقوى الاجتماعية العاملة في مجال التنمية الثقافية للأمة الصينية (2).
لقد انعكست الإصلاحات الإيديولوجية والدعوة الى التنمية الرأسمالية على بنية الحزب الطبقية حيث شكل رجال الأعمال من القطاع الخاص 20% من عضوية الحزب البالغة 60 مليون عضوا" حزبيا".
لقد أشار هذا التطور البالغ التعقيد الى الطبيعة التدخلية للدولة والحزب الشيوعي الصينيين في العمليات الاقتصادية الاجتماعية الجارية والهادفة الى: ـ
ـ احتواء البرجوازية الصينية بعد وضع فعاليتها الاقتصادية ضمن توجهات الحزب الفكرية السياسية في المراحل الأولى من التحول الرأسمالي لغرض ترسيخ التوازنات الاجتماعية بين المكونات والشرائح الطبقية المختلفة.
ـ اعتماد آلة الدولة السياسية الاقتصادية لضبط تطور الرأسمالية الصينية وضمان تحولها الى طبقة قائدة ممثلة للأمة الصينية.
ـ اعتبار (السوق الإشتراكي) طورا"انتقاليا" نحو التحول الرأسمالي لكونه المحيط القادر على حفظ التوازنات الاجتماعية والضامن لتحول الصين الى قوة اقتصادية كبرى.
أن مساعي الصين الهادفة الى تحولها الى قاطرة اقتصادية لتكتل اقتصادي آسيوي تسانده تطورات اقتصادية اجتماعية كثيرة تعيشها التشكيلية الصينية في المرحلة الحالية من تطورها الاقتصادي يمكن تأشير الكثير منها: ـ
ـ ثروة بشرية هائلة حيث يقدر عدد نفوس الصين بـ1، 3 مليار نسمه، الأمر الذي يجعلها سوقا" كبيرة وقاعدة للإنتاج المنخفض الكلفة حيث يشكل متوسط أجور العامل فيها الى 150 دولار شهريا" .
ـ تستمد السوق الصينية الكبيرة قوتها من عدد الرساميل المستثمرة في البورصة الصينية البالغة 540 مليار دولار والتي تعود ملكيتها الى 1212 شركة وطنية وأجنبية، وتعد هذه النسبة أكبر حجم للاستثمارات في آسيا

بعد اليابان.
ـــ مجموع الاستثمارات الأجنبية في الصين بلغ 50 مليار دولار وهو مجموع لم يبلغه أي بلد من بلدان العالم.
ـــ صادرات الصين السنوية الى دول العالم تقدر بـ 250 مليار دولار . وتشير بعض الدراسات الى زيادة التصدير بنسبة 15% .
ـ بسبب نموها الاقتصادي المرتكز على زيادة في إجمالي الإنتاج المحلي بنسبة 8%(3) تعتبر الصين سادس أكبر مصدر ومستورد على مستوى العالم (4).
ـ تكتمل المعطيات المشار إليها عندما نشير الى وجود طبقة وسطى تتألف من 375 مليون يمتلك الكثير منها ناصية العلم والتكنولوجيا بعد تخرجه من الجامعات الغربية (5).
أن التطور الاقتصادي المتسارع الذي تشهده الصين وحمايته من قبل قوة عسكرية متطورة تعتمد على استراتيجية الردع الوقائي دفعت منظري الاستراتيجية الأمريكية الى الخوف من تنامي مكانة الصين الدولية وبهذا المعنى يشير بريجينسكي صراحة عندما يقول (أن الصين أصبحت قوة إقليمية مهمة وهي مرشحة لتنمية تطلعات واسعة استنادا" الى تاريخها كقوة كبرى) (6) .
أن الخوف الأمريكي من ظهور مراكز رأسمالية منافسة يستند الى طبيعة التحولات والاصطفافات السياسية الاقتصادية التي تفرضها مثل هذه التغيرات على السياسة الدولية وبهذا المنحى تتجسد الخشية الأمريكية من ظهور ثلاث محاور جديدة تؤثر على تطور العلاقات الدولية أولهما: والذي يعتبره بريجينسكي أكثرها خطورة ذلك الذي(يتمثل في قيام تحالف بين الصين وروسيا وإيران وهو تحالف مضاد للهيمنة الأمريكية) (7)
وثانيهما: يجد تمثيله في تبلور محور صيني ـ روسي ـ هندي ـ الأمر الذي يمهد الطريق لولادة تعاون اقتصادي سياسي يقود الى تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية.
ثالثهما: محورا" يجد تعبيره في تعاون فرنسي ـ ألماني ـ روسي ـ صيني يستند على إدانة الانفراد الأمريكي في تقرير شئون السياسية الدولية وإدانة التجاوزات الأمريكية على الأبنية الحقوقية السياسية الضامنة لموازنة المصالح الدولية (8).
إن سير العالم نحو بناء التكتلات الاقتصادية والتحالفات السياسية يطرح حزمة من التغيرات الفكرية السياسية على المستويات الوطنية الإقليمية

الدولية يمكن رصدها بالمؤشرات التالية: ـ
ـ يفضي بناء التكتلات الاقتصادية القارية الى عالم متعدد الأقطاب ترتكز علاقاته السياسية الاقتصادية على مبادئ الشراكة ونبذ التفرد وما يعنيه ذلك من استعادة الشرعية الدولية لفعاليتها المحورية كناظم للعلاقات الدولية.
ـ تضاءل دور الحلول العسكرية في السياسة الدولية خاصة بين المراكز الرأسمالية القائدة للتكتلات الاقتصادية القارية وذلك لبلوغ تلك المراكز مرحلة التوازن العسكري المبني على استراتيجية الردع النووي، حيث أن جميع التكتلات الاقتصادية القارية والمراكز الدولية ـ النافتا، الاتحاد الأوربي، الصين. روسيا ـ تملك القوة النووية الضامنة لمصالحها الاستراتيجية.
أن موضوعة تضاءل استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية تتقارب وموضوعة (ما فوق الإمبريالية) التي طرحها المفكر الماركسي كاو تسكي في بداية القرن المنصرم والتي أشار فيها الى أن تطور الدول الإمبريالية وتشابك مصالحها تدفعها الى نبذ استخدام القوة العسكرية
ـ تحول موضوعة صراع الحضارات التي بشرت بها الليبرالية الجديدة كغطاء أيديولوجي للاندفاعة العسكرية الأمريكية الى حوار بين الحضارات تشترطه وحدة وتنوع المصالح المشتركة بين التكتلات الاقتصادية القارية الكبرى.
ـ تضاءل دور الدولة الوطنية في السياسة الدولية وترحيل مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية الى فعاليات وقوى خارجية حيث ينعكس هذا التغيير على المنظومة السياسية للدولة الوطنية وسلطتها السياسية.
ـ تبلور ملامح مرحلة انتقالية يمكن تسميتها بازدواجية السلطة بين المركز الرأسمالي وبين الحليف الحاكم في الدولة الوطنية تمهيدا" لبناء المستلزمات الضرورية لتشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية التابعة.
ـ تفضي التغيرات المشار إليها الى تقاسم الفعاليات السياسية الفكرية، بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأمر الذي.يشترط على الأحزاب و التجمعات السياسية تغيير الكثير من ركائزها الفكرية، برامجها السياسية وشعاراتها التعبوية.
أن إمكانية تنامي قوة التكتلات الاقتصادية القارية وتغير ملامح العلاقات الدولية هي التي دفعت العقول الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الى مجاراة التطور العالمي ونبذ التفرد الأمريكي في معالجة تعقيدات السياسية الدولية .

ثانياً: المرحلة الانتقالية وازدواجية الهيمنة

من المعروف أن بناء التكتلات الاقتصادية التي يشترطها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي يتطلب تقسيم الدول الوطنية الهشة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى حيث تشكل إعادة التقسيم السمة الجوهرية للمرحلة المعاصرة من الرأسمالية المعولمة.وبهذا المنحى تعمل الاحتكارات الدولية على إقامة أشكال جديدة من الترابطات والتشابكات مع الدول الوطنية خاصة في مجال الهيمنة على الثروات الوطنية بما يكفل حرية حركة رأس المال المدول وفرص استثماره وصولا" الى بناء أسواق إقليمية تابعة.

قبل الدخول في تحديد سمات ازدواجية الهيمنة لابد من تعريف المرحلة الانتقالية والتي أعني بها الفترة التاريخية التي تعمل في إطارها المراكز الرأسمالية على تشكيل أسواق إقليمية مشتركة وصولا" الى بناء تكتلات اقتصادية طرفية تابعة لهذا التكتل القاري وذاك .

لغرض تحديد المرحلة الانتقالية لابد من التوقف عند طوري الإمبريالية والرأسمالية المعولمة وعلاقتهما المتعددة الأشكال مع الدول الوطنية.وفي هذا الاتجاه نشير الى أن الرأسمالية في طورها الإمبريالي عملت جاهدة على بناء تحالفات عسكرية مع البلدان الموالية لخيار التطور الرأسمالي لغرض الحفاظ على الأنظمة السياسية المعادية للديمقراطية فيها وجعلها ــ تلك الدول ــ سياجا" إقليميا" لصد تأثيرات الحركات اليسارية والدول الإشتراكية على مسارات تطورها السياسي اللاحق تاركة لهذه الدول هامشا" من الاستقلالية السياسية الاقتصادية في علاقاتها الدولية الإقليمية ، وبهذا المعنى فان التحالفات العسكرية في المرحلة الإمبريالية من التوسع الرأسمالي لا تهدف الى بناء أسواق اقتصادية إقليمية تابعة نظرا" لوجود استقلالية نسبية في سيادة الدول على ثرواتها الوطنية وحرية علاقاتها التجارية الاقتصادية مع الدول الأخرى . ويبدو أن المعادلة السابقة تغيرت ملامحها في المرحلة الراهنة من الرأسمالية المعولمة، استنادا" الى أن التحالفات العسكرية التي نسجتها الدول الرأسمالية الكبرى مع الكثير من الدول الوطنية خاصة في الشرق الأوسط تشكل عتبة ضرورية وأساسية في الاستراتيجية الأمريكية الهادفة الى إقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة والتابعة.

بكلام آخر أن التحالفات العسكرية التي تنسجها الدول الرأسمالية الكبرى مع الدول الوطنية تشكل حلقة من عمليات السيطرة المرتكزة على تطوير التشابك بين الدولة الوطنية والاحتكارات الدولية. (9)

أن تطور عمليات التشابك الاقتصادي العسكري الاقتصادي وترابطها وقوانين التمركز والتركز والاستقطاب الرأسمالي تفضي الى نشوء ازدواجية الهيمنة التي يمكن توصيفها بأنها عودة معاصرة الى المرحلة الكولونيالية الجديدة تتجاوب ومضامين العولمة الرأسمالية. (10)
أن تنامي ازدواجية الهيمنة وتشابك المؤسسات الوطنية مع الاحتكارات الدولية تقود الى نتائج كثيرة منها :
أولا" :ــ تحويل الدولة الوطنية بعد إعادة صياغة منظموتها السياسية - السلطة السياسية، الأحزاب والمنظمات المهنية إلى وكالة حارسة لحماية المصالح المحلية للاحتكارات الدولية حيث تشكل تلك الدول الوكالات مضمون الشكل السياسي لنظام ازدواجية الهيمنة والمتمثل في ثلاث اتجاهات رئيسية : ــ
1:ــ تعزيز هيمنة المراكز الرأسمالية على المؤسسات الوطنية العسكرية الأمنية المخابراتية.
2: ــ هيكلة الاقتصاد الوطني على أساس الليبرالية الجديدة.
3: ــ إعادة بناء النظام السياسي ضمن اطر (ديمقراطية).
ثانيا": ــ تفكيك وتركيب التشكيلات الاجتماعية للدول الوطنية وإعادة بناء اقتصادياتها بهدف تعزيز تبعيتها للاحتكارات الدولية .
ثالثا" :ــ يمهد نظام ازدواجية السلطة الى تطوير التحالفات الأمنية والعسكري وما يعنيه ذلك من فتح الأبواب أمام قيام سوق إقليمية مترابطة والتكتلات الاقتصادية الدولية.
رابعا": ــ تتحول ازدواجية الهيمنة في نهاية المطاف الى ازدواجية في السلطة السياسية بين الحليف الداخلي وبين(الشريك) الخارجي الأمر الذي يعني ضياع الاستقلال والسيادة الوطنية.
أن الموضوعات الفكرية المشار إليها والاستنتاجات السياسية الناتجة عنها تشترط بحث مواقع القوى الديمقراطية وفعاليتها السياسية الوطنية / الإقليمية /الدولية.

الهوامش

1ــ عقد المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني من 8- 14 تشرين الثاني من عام 2002 وجرى تجديد قيادته بعد أن تخلى الحرس القديم عن مواقعه القيادية. وقد أنيطت قيادة البلاد بالقائد نيو جينتاو هو ممثلا" عن ما يسمى بالجيل الثالث في الحزب الشيوعي الصيني.

2 ــ أنظر الملف الأسبوعي لجريدة البيان الإماراتية 29 تشرين الثاني 2002
3 ــ بلغت صادرات الصين عام 2002 266، 1 مليار دولار. منها 542 مليون دولار أي بنسبة 20% الى الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر الصين المصدر الأول للعديد من السلع الأحذية، الملابس، الساعات، الدراجات الهوائية.
ــ نفس المصدر
ــ أما توماس فريدمان فيرى أن صادرات الصين الى الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 40 % وان لدى الصين فائضا" تجاريا" بقيمة 100 مليار دولار.ــ أنظر توماس فريدمان ـ شريط بكين اللاصق ـ الشرق الأوسط 18 شباط 2003
4 ــ باتريك سيل. الحياة 22 تشرين ثاني 2002 وبذا ت الاتجاه يشير معدل التنمية في الصين خلال الأشهر الثلاث لعام 2003 الى 9، 2 انظر أنور عبد الملك ــ عالم جديد في القارة الآسيوية. الأهرام 28 تشرين أول 2003.
5 ــ تشير آخر الإحصاءات الى وجود 60 ألف طالب صيني يدرس في الجامعات الأمريكية. ومن الجدير ذكره أن جيانغ مين هنغ ابن القائد السابق للحزب الشيوعي الصيني جيان زيمين تخرج من الولايات المتحدة الأمريكية حيث يرأس الآن مؤسسة الصين للاتصالات عبر الإنترنيت..
ــ المصدر باتريك سيل .
6 ــ زبنغيو بريجنسكي. رقعة الشطرنج الكبرى ـ دار النشر الأهلية ـ ترجمة أمل الشرقي ص63.
7 ــ نفس المصدر
8 ــ قررت فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورغ، إنشاء قوات عسكرية مشتركة تعمل بقيادة أوربية خارج إطار حلف الأطلسي وبذات الوقت جرى ترشيح عشرة دول أوربية جديدة الى الانضمام الى الاتحاد الأوربي...
9ـ يدعو توماس فريدمان الى انضمام مصر والعراق وإسرائيل الى حلف الناتو. وبصدد رؤيته الى تشكيل الجيش العراقي القادم يشير الى ضرورة بناء (جيش عراقي صغير ومكافئ للقوة الإيرانية ولن يتحقق ذلك إلا بالانضمام الى حلف الناتو).
ــ الشرق الأوسط 28 حزيران 2003.
10ــ انظر لطفي حاتم ـ موضوعات حول الديمقراطية وازدواجية ألهيمنة ـ النهج العدد الثامن 1996.

الفهرســت

5 تمهيــد
8 المقدمـة
11 الفصل الاول: الليبرالية الجديدة و تطور العلاقات الدولية
12 المبحث الاول: الليبرالية الجديدة ومرتكزاتها الفكرية والسياسية.
13 مراجعة التاريخ بين تمجيد العدوان وإدانة الروح الوطنية.
31 الليبرالية العربية بين المراجعة التاريخية والروح الانقلابية
38 خطاب الرأسمالية الليبرالية وأزمة الفكر الإشتراكي
49 المبحث الثاني: التوسع الرأسمالي وتغيرات وظائف الدولة الرأسمالية
51 التحالف الأطلسي وتدويل وظائفه الهجومية
59 التوسع الرأسمالي وخصخصة المؤسسات الأمنية
80 التوسع الرأسمالي وتدويل النزاعات الاجتماعية
89 الفصل الثاني: العولمة الرأسمالية والقضية القومية
90 المبحث الأول: التوسع الرأسمالي والدول القومية الناهضة
91 العولمة الرأسمالية والموجة القومية الثالثة
100 الاستراتيجية الامريكية والقوى الإقليمية الناهضة
109 التغيرات الدولية والنزاعات الوطنية / الإقليمية
119 المبحث الثاني: الدولة الوطنية بين التهميش والإلحاق.
121 الدولة الوطنية بين التبعية والاندماج
136 آليات السيطرة والضبط الاجتماعي في الدولة الاستبدادية
147 التوسع الرأسمالي والفكر السياسي لليسار الإشتراكي
163 بديلاً عن الخاتمة

سيرة ذاتية

د . لطفي حاتم من مواليد 1946، العراق. أكمل دراسته الثانوية في الكرخ / بغداد، وحصل على الماجستير في القانون الدولي من الاتحاد السوفيتي، ثم الدكتوراة من الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، التي عمل فيها أستاذاً مساعداً، ثم عميداً لكلية القانون والعلوم السياسية منذ 2005 وحتى الأن. يعمل أيضاً محاضراً وباحثاً حراً، حيث نشر عشرات البحوث والدراسات عن تطور العلاقات الدولية في مختلف المجلات العلمية الدورية والصحف العربية والعراقية وكذلك الصحف والمواقع الالكترونية .

أصدر عدة كتب منها:

الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية

أراء وأفكار حول الطور الجديد من التوسع الرأسمالي.

كما ساهم في كتاب الليبراليون الجدد جدل فكري للمؤلف شاكر النابلسي الصادر عن دار الجمل 2005.

يقيم في السويد منذ عام 1990.